جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

مستقبل القضية الكوردية وأثرها على توازن القوى الإقليميَّة (2003-2010)

إعداد الطالب
كيلان عمر عبيدالله النقشبندي

إشراف
الدكتور محمد القطاطشة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2011

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب كيلان عمر نقشبندي الموسومة بـــ:

مستقبل القضية الكوردية وأثرها على توازن القوى الإقليمية (2003- 2010)

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **العلاقات الدولية.**

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
د. محمد حمد القطاطشة		2011/07/07	مشرفاً ورئيسا
أ.د. فايز شراري الزريقات		2011/07/07	عضواً
د. احمود علي أبو سليم		2011/07/07	عضواً
د. صباح ياسين علي		2011/07/07	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. صالح الكساسبة

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته ـ الكرك ـ الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى كل من ضحوا بأرواحهم من أجل تحقيق الحرية لشعوبهم وأراضيهم، وبكل فخر واعتزاز إلى أبي الذي كان واحداً منهم

إلى أغلى وأحلى ما في حياتي، أمي

الى إخوتي و أخواتي

الى حبيبة عمري، وأطفالي (سامره ند) و (ز. ك)

الى عائلتي جميعاً

كيلان عمر عبيدالله النقشبندي

الشكر والتقدير

أشكر الله عز وجل أولاً الذي أعطاني العزم والقوة لإكمال هذه الدراسة، وكما أتقدم بالشكر والإمتنان إلى المملكة الأردنية الهاشمية والتي شرفتني بالقبول لإكمال دراسة الماجستير.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى مشرفي الدكتور محمد القطاطشة على ما قدمه لي من عون ومساندة في مراحل إعداد الدراسة، حيث تبنى الفكرة وشجع على إنجازها إلى أن أصبحت خطة، ثم واصل رعايتها وقدم النصح والإرشاد، وفتح أمامي بملاحظاته وتوجيهاته أبواب الأمل بإمكانية إنجاز هذه الدراسة.

كذلك أتقدم بالشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة على مراجعاتهم وملاحظاتهم القيمة التي تركت أثرها على هذه الدراسة.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء الهيئة التدريسية في قسم العلوم السياسية بجامعة مؤتة على الجهود التي بذلوها في توفير الأجواء الأكاديمية المناسبة لإنجاح هذه الدراسة.

ولا أنسى أن أتقدم بالشكر الموصول إلى جميع الأطراف والأحزاب السياسية الكوردية الذين ساعدوني لإجابة الأسئلة الدراسة.

وأتقدم كذلك بالشكر والإحترام لكل الاهل والأصدقاء وبالأخص حضرة الأستاذ زيدان رشيد خان أودل والأستاذ عزيز محمد أمين اللذين ساعداني على إنجاز هذه الدراسة.

كيلان عمر عبيدالله النقشبندي

فهرس المحتويات

الملخص

مستقبل القضية الكوردية وأثرها على توازن القوى الإقليمية (2003–2010)

كيلان عمر عبيدالله النقشبندي

جامعة مؤتة، 2011

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف عل مستقبل القضية الكوردية وتأثيرتها على توازن القوى الإقليمية في (2003–2010).

وكذلك سعت الدراسة إلى معرفة جذور القضية الكوردية وتأريخها ومراحل تقسيم كوردستان الكبرى، ومقومات إنشاء الدولة الكوردية.

وتطرق الدراسة الأقاليم كوردستان الكبرى وأثر القضية الكوردية على توازن القوى الإقليمية في شمال كوردستان وفي شرق كوردستان وفي جنوب كوردستان وفي غرب كوردستان.

وكذلك سعت الدراسة حول إقليم كوردستان العراق كنواة الدولة الكوردية من خلال معرفة البعد الدبلوماسي للأكراد على المستوى الإقليمي والدولي.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك لم يستطع الكورد من خلال العديد من الثورات وعلى مر التاريخ ومن خلال النضال المسلح ان يحققوا الاهدافها التي حققتها عن الطرق السلمية والدبلوماسية، وبالاخص في جنوب كوردستان فقد نظموا انفسهم واستطاعوا ان يتفاعلوا مع التغيرات الكبيرة التي طرات على العالم موخرا.

و ان حكومة الاقليم كوردستان وعلى الرغم من اعترافها بالدستور العراقي الجديد الا انها تملك ثقلا سياسيا كبيرا على الساحة السياسية و علاقاتها قوية مع معظم الدول في العالم.

وكذلك فقد بينت الدراسة إلى ان تاسيس الدولة الكوردية لها ايجابيات كثيرة للعالم بشكل عام ولعالم الاسلامي بشكل خاص لان الكورد قد خدموا الاسلام وليست لهم دولة فكيف يكون الامر اذا كانت لديهم دولة ويشهد التاريخ على ذلك.

Abstract

The future of the Kurdish issue and its impact on the regional balance of power (2003-2010)

Gailan Omar Obaidellah Naqshabandi

Mu'tah University, 2011

This study aimed to identify the future of the Kurdish issue and its impacts on the regional balance of power in the (2003-2010).

The study also sought to know the roots of the Kurdish issue, its history and the major stages of the division of Kurdistan, and the factors of establishing a Kurdish state.

Moreover to study and address the major regions of Kurdistan and the Kurdish issue, the impact on the regional balance of power in the north and south, east and west of Kurdistan.

The study also examined the possibility of converting the Kurdistan Region of Iraq to be a cornerstone for Kurdish state through recognizing the diplomatic dimension of the Kurds on regional and international level.

The findings of this study identified that the Kurds through several revolutions and through history and armed struggle couldn't achieve the goals which have been achieved through peaceful means and diplomacy, especially in South Kurdistan where they have organized themselves and were able to interact with the great changes that have taken place in the world recently.

The study pointed out that the Kurdistan Regional Government, and despite the recognition of the new Iraqi constitution, they have considerable political weight in the political arena and strong relations with most countries in the world.

The study also showed that the establishment of Kurdish state has many impacts on the world in general and the Muslim world in particular, because the Kurds had served Islam while they don't not have a state and what it would be if they have a state, especially since the history attests to that.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة:

القرن الماضي حدث فيها الأحداث العالمية المهمة منها اندلاع الحرب العالمية الأولى والثانية وتشكيل عصبة الأمم وإنشاء الأمم المتحدة وإنتهاء الحرب الباردة التي استمرت حوالي نصف القرن الماضي، وبروز النظام العالمي الجديد.

على الرغم وعود هذه المنظمات العالمية بحق تقرير المصير لكل شعوب العالم، إلاّ أن الشعب الكوردي هو الشعب الوحيد الذي ظلّ يعاني من عدم وجود الكيان المستقل بذاته من فوق ترابه الوطني.

ومعظم الاتفاقيات التي شهدها القرن الماضي في الشرق الأوسط بين الدول الاقليمية والعالمية تركت تأثيرات سلبيّة على القضية الكوردية وسبباً لتجديد انقسام جديد، على الرغم من كثرة هذه الاتفاقيات والأحلاف على حساب الشعب الكوردي وأرضه الطيبة، وكان عدم سماع الأطراف بأن الشعب الكوردي له قضية سياسية بل لاينظرون للقضية الكوردية من ناحية انسانية حتى مع وجود الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي صدر عن هيئة الامم المتحدة عام **1948**.

ولاشك أنّ هناك حقيقة أن لاحرية للانسان إلا فوق أرضه وتحت سيادته.

ولاتزال القضية الكوردية حتى الآن من أهم الموضوعات الساخنة في الشرق الأوسط، وهدفنا في هذه الدراسة تقديم صورة أكثر وضوحاً وتصوّراً كاملاً للقارئ لموضوع القضية الكوردية الحساسة.

وان القضية الكوردية تحتلّ مكاناً بارزاً وهاماً من خلال اهتمامات من قبل الباحثين والمتخصصين في هذا المجال،

وايضاً نقصد من هذه الدراسة اثارة الاهتمام الاقليمي واهتمام العالم الاسلامي بضرورة التعاون المشترك لمعالجة هذه القضية بوصفها قضية سياسيَّة.

2.1 أهداف الدراسة:

تعمل هذه الدراسة على تحقيق الأهداف التالية:-

1. التعريف بالأكراد وتاريخهم وجذور القضية الكوردية.
2. التعرف على القضية الكوردية ومستقبلها في الشرق الاوسط.
3. تحليل أهم العوامل المؤثرة في إنشاء الدولة الكوردية مستقبلاً.
4. التعرف على أهم المعوقات السياسية أمام إنشاء الدولة الكوردية.
5. تهدف هذه الدراسة لفهم الدبلوماسية الكوردية على الصعيدين الاقليمي والدولي من عام 2003 إلى عام 2010.

3.1 مشكلة الدراسة وأهميتها:

تدور مشكلة هذه الدراسة حول أهم المعوقات أمام إنشاء الدولة الكوردية، ومشكلة عدم وجود كيان للدولة الكوردية المستقلة وأثرها على توازن القوى الاقليمية بالرغم من وجود أركان هذه الدوله.

ان الباحث يعاني من مشكلة ندرة المصادر التي تتناول موضوع مستقبل القضية الكوردية.

وأيضاً عدم وجود الوقت الكافي لتحقيق كامل وشامل في هذه المجال ونرجو من الله أن يوفقنا في تغطية جوانب منه.

4.1 منهجية البحث:

اعتمدت هذه الدراسة أولاً على المنهج التأريخي ويعتبر هذا المنهج من أهم مناهج البحث العلمي في العلوم السياسة نظراً للعلاقة الوثيقة بين التاريخ والسياسة. وللإطلاع على خلفية مفاهيم القضية الكوردية في الزمن الماضي والحاضر.

والمنهج الثاني هو المنهج التحليلي للوصول الى فهم دقيق لمستقبل القضية الكوردية وأثرها على توازن القوى الاقليمي لإنشاء الدولة الكوردية وهذا المنهج يعتمد على دراسة العوامل التي تؤثر على التفاعلات الاقليمية سلباً وايجاباً ودراسة العوامل مع بعضها البعض.

والثالث هو المنهج الوصفي فى وصف العلاقة الكوردية مع الدول المجاورة، لوضع مشاهد مستقبلية.

5.1 اسئلة الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيسي، بالإضافة إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية :

السؤال الرئيسي:– هل من الممكن إقامة دولة كوردية مستقلة؟

أما الأسئلة الفرعية فهي:

1. ماهي إيجابيات إنشاء الدولة الكوردية على العالم الإسلامي؟
2. مادور الدبلوماسية الكوردية على المستويين الإقليمي والدولي؟
3. ما أثر إقامة الدولة الكوردية على توازن القوى الإقليمية؟
4. ما أهم جوانب علاقة حكومة إقليم كوردستان بدول الجوار؟

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:

تسعى هذه الدراسة من خلال الاعتماد على نظرية بناء الأمة (Nation-Building) إلى معرفة الأمة الكوردية والقضية الكوردية ومعرفة الأمة بشكل عام لأن كلمة الأمة اليوم تستعمل كثيرا كمرادف للدولة، كما في الأمم المتحدة لكن مفهوم الدولة هو أقرب ما يكون"جهازاً حكومياً"منه إلى الأمة وفقا لضوابط مفهوم الأمة، والأكراد كالأمة اليوم يملكون أركان الأساسية لنشوء الدولة ومن أهمها، الشعب والإقليم والسلطة السياسية، ومع هذه الأركان الأساسية لديهم شعورهم بالانتماء إلى وطن واحد، وأصل واحد، وتاريخ مشترك، وتؤلف بينهم اليوم اللغة والعقيدة الروحية، ووحدة المطامح القومية، والأهداف الوطنية والسياسية، ويعتزون بكرديّتهم، ويفخرون بالانتماء إليها (عيسى، 2005: 12).

من هنا يمكن تشخيص جانبين لمفهوم بناء الأمة حسب نظرية بناء الأمة وهي: الأول يستدعي التدخل الخارجي لحسم النزاع مع طرف خارجي أو لإخماد نزاعات داخلية، أو إسقاط حكومة دكتاتورية، وإحلال الديموقراطية في تلك الدولة، وإعادة صياغة مفاهيم وحدتها وترميمها على أساس"الأمة المتعايشة والمتوحدة"، وإن بدت بصورة مصطنعة أنها متوحدة طوعيا. والوجه الثاني، هو عملية الاندماج التي تتم بطرق سلمية، وطوعية عادة (الهاشمي، 2007).

ونظرية بناء الأمة (Nation-Building) وهي إحدى النظريات السياسية-الاجتماعية التي تتناول جانباً مهماً من عملية الاندماج الاجتماعي، ذلك الدمج الاجتماعي المتعلق بالقوميات (الأصيلة)، أي تلك التي تعيش أصلاً وتتشارك مع مجتمعات أوسع في بلدان مغايرة أثنية أو طائفية. وقد طبقت هذه النظرية في البلدان الغربية خاصة أوروبا الغربية، وفي تجارب أخرى في العالم بواسطة التدخل الخارجي.

إن نظرية بناء الأمة قد راجت تاريخيا في مجال العلوم السياسية الموجهة في الخمسينات والستينات من القرن العشرين. وقد كان أنصارها الرئيسيون هم قادة

المجتمع الأكاديمي الأميركي أمثال كارل ديوتش (Karl Deutsch)، وتشارلز تيلي (Charles Tilly) ورينارد بندكس (Reinhard Bendix). وقد كانت تستخدم هذه النظرية بصورة مبدئية لوصف عمليات الاندماج والتعاضد الأممي الذي قاد إلى تأسيس الدولة- الأمة الحديثة بصورة جلية من دول تقليدية متباينة. منها على سبيل المثال ذات النماذج الإقطاعية ودول السلالات الحاكمة ودول كنسية وإمبراطوريات وغيرها. ولا يغطي هذا المصطلح فقط تضمين استراتيجيات شعورية من قبل قادة الدولة ولكن تغيرات اجتماعية غير مخطط لها أيضاً (الهاشمي، 2007).

2.2 الدراسات السابقة:

نتيجة لأهمية الموضوع في الأوساط السياسية والدبلوماسية والأمنية خصوصاً لمستقبل القضية الكوردية وأثرها على توازن القوى الاقليمية من بينها التغيرات التي طرأت على الدبلوماسية الكوردية بعد عام 2003، فقد كان هناك العديد من الدراسات والاهتمامات التي قام بها الباحثون وذوو الاختصاصات عن قضية الشعب الكوردي ومن أبرز هذه الدراسات السابقة مايلي:

دراسة (نيكيتين، 2001) بعنوان"الكرد دراسة سوسيولوجية وتاريخية"، الكاتب يبحث عن الكرد والكوردستان، والجغرافيا الطبيعية لكوردستان، ونمط الحياة والمشاغل والأعراف والعادات الكوردية، والكرد والدولة والأمة الكوردية، الكرد في التطور السياسي الإسلامي، والإحساس القومي الكوردي، وتاريخ الكوردي في منتصف القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى، ويبحث الكاتب عن الحركات الوطنية الكوردية منها ثورة الشيخ عبيدالله النهري(1880) والتنظيمات السياسية الكوردية الأولى في القسطنطينية (1908) والحركة الكوردية من خلال الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، والتأييد الدولي للأماني الكوردية منها معاهدة السفير لسنة 1920، ومعاهدة لوزان 1923، وقضية ولاية الموصل، والحركة الكوردية في ايران والعراق وسوريا والاتحاد السوفيتي، والمسألة الكوردية من خلال الحرب العالمية الثانية.

دراسة (بابان، 2010) بعنوان"كوردستان جنة الله وجحيم امة"، تتناول هذه الدراسة جغرافية كوردستان والاهمية الاستراتيجية والاصول التاريخية للاكراد، والمماليك والإمارات الكوردية قبل الإسلام وبعده ومنها المماليك والإمارات الكوردية في العهد الإسلامي، ومانيون، كاردوخيون مملكة كاردوخ، ميديو امبراطورية ميديا، الأيوبيون والدولة الأيوبية، تأسيس دولة مصر، الإمارة البدليسية، الإمارة الاردلانية، الإمارة السورانية، الإمارة البابانية، والإمارة البهدينانية، ويبحث الباحث عن الأكراد والسياسة وموقعهم في المعادلة الدولية، والمعاهدات والاتفاقيات وبروتوكولاتها الدولية والجمعيات والمنظمات والأحزاب الكوردية منها والتشكيلات السياسية في شمال كوردستان، والتشكيلات السياسية في شرق كوردستان، والتشكيلات السياسية في غرب كوردستان، والتشكيلات السياسية في جنوب كوردستان، والانتفاضات الشعبية والثورات الوطنية، والهجرة المليونية عام 1991.

دراسة (مكداول، 2004) بعنوان"تاريخ الأكراد الحديث"، يتناول الكاتب في هذا الكتاب الهوية الكوردية والتكوين الاجتماعي، وضم الأكراد منها الأكراد في بريطانيا والعراق، وضم أكراد تركيا، وجمهورية مهاباد وخلق حركة القومية في ايران، والأكراد في ظل حكم البعث 1968- 1975، والطريق الى الإبادة الجماعية 1975-1988، والانتفاضة والحكم الذاتي، والإشارة بالحركة القومية الكوردية في تركيا1946-1979، (PKK) والحركة الجماهيرية، وايضاً يبحث الكاتب عن الأكراد في سوريا، والأكراد في لبنان والأكراد القوقاز.

دراسة (ناكرة يي، 2011) بعنوان"الإطار القانوني للأمن القومي دراسة تحليلية"، في هذه الدراسة يركز الكاتب على نبذة تاريخية عن الأمن، ومفهوم الأمن القومي، الإطار للأمن القومي وهيكلية أجهزته، من بينها الإطارالقومي والإطار الداخلي والخارجي، والمجلس الأمن القومي، والأجهزة الأمنية المتخصصة، الأمن القومي وحقوق الإنسان، الأمن القومي والديمقراطية. ويركز الكاتب في هذه الدراسة على نموذج حالة القضية الكوردية، وتطور القضية الكوردية، والإطار القانوني لسياسات الامن القومي للدول التي تجاور كوردستان تجاه القضية الكوردية (تركيا، ايران، العراق، وسوريا).

ايضا يركز الكاتب على أثر تداول السلطة السياسية على الأمن القومي، وأثر مشكلة عدم الإستقرار السياسي على الأمن القومي، الأمن القومي والعلاقات الدولية، والأمن القومي والعلاقات الدبلوماسية والقنصلية، المياه والأمن القومي، مع الأمن القومي والعلاقات الإقليمية، ومفهوم النظام الدولي الجديد وعلاقاته بالأمن القومي، وبيان أثر النظام الدولي الجديد على الأمن القومي، وأثر الإرهاب الدولي على الأمن القومي، ومشاكل الأمن القومي في ظل النظام الدولي الجديد.

دراسة (الفتلاوي، 2009)"الدبلوماسة بين النظرية والتطبيق"، تتناول هذه الدراسة جانب تاريخ الدبلوماسية في الحضارات القديمة في العراق ووادي النيل، وتحدث الكاتب عن الدبلوماسية في الإسلام في عهد النبي (صلى الله عليه وسلم) والخلافة الإسلامية، ومع الدبلوماسية الأوروبية والدبلوماسية الحديثة، ومصطلح الدبلوماسية، ومعنى الدبلوماسية وأنواعها، ويركز الكاتب في هذا الدراسة على الجانبين النظري والعملي من أجل توضيح الجانب العملي في تطبيق الدول للقواعد الدبلوماسية.

دراسة(أوغلو، 2010)"العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"، نظراً الى أهمية الكتاب واحتوائه الثمين يشيرون عليه كنظرية جديدة من نظريات العلوم السياسية المعاصرة، ومن المبادئ التي يؤكد عليها الكتاب:

1-التوازن السليم بين الحرية والأمن.
2-سياسة تصغير المشكلات مع دول الجوار.
3-التأثير في الاقاليم الداخلية والخارجية.
4-مبدأ السياسة الخارجية متعددة الابعاد.
5-مبدأ الدبلوماسية المتناغمة.
6-مبدأ اتباع اسلوب دبلوماسي جديد.

ومن موقع تركيا الجيو- استراتيجي ينبعث العمق الإستراتيجي ككتاب وكنظرية، وهوية تركيا كدولة شرق أوسطيّة، آسيوية، أوروبية الجزء، وموقعها المهم في الخريطة العالمية تنبعث منه افكار ونظريات في فحواه واستناده الى العمق الاستراتيجي كمكانة تركيا وكأهمية وجوده في المنظمة نظرا الى شمولية الكتاب

وشرحه لمواضيع ذات اهمية بالغة كتحولات تأريخية لفترة مابعد الحرب الباردة وتبدل موازين القوى في العالم، ودراسة حالة تركيا كمكانته ووضعه الحالي على المستوى السياسي الإقليمي والعالمي، وكذلك يشيد بالعمق التأريخي والجغرافي لتركيا وموقعها الدولي وسياستها الخارجية، ورسم الكتاب لخريطة تركيا الاستراتيجية باعتبارها لاعباً اساسياً في المحافل الشرقية والأوروبية وتركيا بين التوازنات التركية – العربية والتركية الأوروبية والتركية العالمية، كذلك تركيا ونهوضه وعوامله ولعب دوره الكبير في المنطقة وليس كجسر بين الغرب والشرق.

وأيضاً يبحث الكاتب في هذا الكتاب مقاييس القوة والتخطيط الإستراتيجي، وتحليل مقاييس القوة وعناصر القوة التركية من جديد، والنظريات الجيوسياسية لتركيا بعد انتهاء فترة الحرب الباردة، الروابط الاستراتيجية لتركيا وأدوات سياستها الخارجية، تركيا والمهمة الإستراتجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي، السياسة التركية في الشرق الأوسط في إطار العلاقات التركية – العربية، والأبعاد الدولية والإقليمية للعلاقات التركية – الإسرائيلية، والعلاقات التركية – الإيرانية من العمق الإستراتيجي إلى التأثر الجيوسياسي، والمسألة الكوردية بين التوازنات الدولية والإقليمية، مع مستوى العلاقات الدبلوماسية السياسية، والعلاقة التركية – الأمريكية.

دراسة (كيسنجر،2003)"هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية القرن الحادي والعشرين؟" فصل جديد عن ذيول أحداث 11 سبتمبر وتداعياتها على العالم"، في شرح له من خلال هذا الكتاب القيم والمهم يطرح السؤال الأهم الذي يسعى أشهر الدبلوماسيين الامريكيين الى الاجابه عليه وهي (هل تحتاج أمريكا الى سياسة خارجية؟).

ويشير فيه بنصح ويشدد على ان تمارس واشنطن سياسة لتكون ملائمة مع وضعها كقوة عظمى ووحيدة في العالم مع الإشادة في نفس الوقت الى حاجة العالم الى نظام عالمي جديد ليواكب القرن الحالي. من مواضيعه المهمّة التي فصلها هذا الخبير في السياسة وهي السياسة الاوروبية، العقيدة، الاهداف الجيوبولتيكية في آسيا، سياسات العولمة والتحولات في الشرق الأوسط وعمليات التدخل في شؤون

الدول، ويتمعن في البقع الساخنة في العالم كروسيا والصين بصورتهما الجديدة وخلافات أمريكا والدول الأوروبية ويحذر منها.

وكذلك مع شرح واف لافكار وطروحات لسبل اتباعها كالسياسة الخارجية الأمريكية تجاه قضايا ساخنة وغيرها من القضايا غير المرئية للعيان حالياً، وتفعيل دور السياسة الخارجية الامريكية نحو التعامل مع مستجدات الاوضاع الراهنة والتغير الحاصل والتطور في النظام العالمي الجديد ودور الامم المتحدة كهيئة والاتحاد الاوروبي وكيفية التعامل مع امريكا كقوة عظمى في العالم.

وشرح للقضايا الخارجية ودخل الفرد في دول عدة ووضع الأصبع على كيفية سير تلك الدول في تطورها ونقاط تقدمها من عامل بشري وذكاء او من ثروات طبيعية لتلك الدول، وخوفها من الانفراد الامريكي كقوة عظمى ومقابل ذلك بروز تكتلات من الدول باتجاه هذا القوة الكبيرة والمهيمنة في العالم كأمريكا.

وامريكا وفكرة توازن القوة وتطبيق مبادئ الاساسية للدبلوماسية وكذلك مقارنة الاتفاقيات الدولية وتطبيقها على غيرها من القضايا في العالم.

وكذلك الاشارة بقضايا مهمة والتمعن في سياسة يمكن أن تطبّق بنحو يرعى كامل المصالح للسياسة الأمريكية.

دراسة (اسماعيل،2008) الأمن القومي الكوردي وسبل حمايته جنائيا

دراسة قانونية تحليلية. تدور هذه الدراسة حول موضوع نظرية الأمن القومي الكوردي، والوضع القانوني لكوردستان الجنوبية، وإلحاق كوردستان الجنوبية بالعراق، وحق تقرير المصير في كوردستان الجنوبية، وماهية حق تقرير المصير، وممارسة حق تقرير المصير في كوردستان الجنوبية، وايضاً يبحث الكاتب عن معالم الأمن القومي الكوردي ويتكون من المفهوم الأمن القومي الكوردي، ومبررات وجود الأمن القومي الكوردي، وتعريف الأمن القومي الكوردي، وصلة الأمن القومي الكوردي، ويأتي فيها مقومات الأمن القومي الكوردي، ومستويات الأمن القومي الكوردي، والمستوى القومي للأمن القومي الكوردي، وأحوال الأكراد في الدول التي تتقاسم كوردستان، وأخيراً المستوى الدولي للأمن القومي الكوردي.

الفصل الثالث

التعريفات الإجرائية و تاريخ وجذور القضية الكوردية

1.3 التعريفات الإجرائية:

سنحاول في هذا المبحث أن نقدم عدة تعريفات، وتتكون هذه التعريفات من تعريف الجماعة العرقية وتعريف الأمة والقومية.

العرق يعنى: جماعة من الناس تتميز بتكتلها، وصلاتها القرابية قربى توافق فيما بينها وتجعلها تتوارث عناصر واحدة وصفات فيزيقية متشابهة (على وحنا، 2002 : 33).

والعرق مصطلح بيولوجى لتوصيف جماعة من البشر تبنى روابطهم بين بعضهم بعضاً على عوامل غير وارثية، مثل اللغة المشتركة والدين، والإقامة في بقعة جغرافية معينة. (حسين، 2006: 1).

اما بالنسبة لتعريف الجماعة العرقية (ethnic group) هي: تجمع بشري يشترك أفراده في بعض المقومات الفيزيقية (كوحدة الأصل) أو الثقافة (كوحدة اللغة أو الدين أو التاريخ أو غيرها من المقومات الثقافية) (وهبان2004 – 2005: 74-75).

وايضا تعريف الجماعة العرقية بأنه جماعة من الناس تعيش في مجتمع ما أشمل، وتعتقد الجماعة بوجود روابط مشتركة تربط أفرادها بعضهم بعضاً، وتتمثل هذه الروابط فى الاعتقاد بانحدارهم من أصل مشترك، فضلا عن اشتراكهم فى خصائص ثقافية مشتركة كاللغة أو الدين أو التقاليد.

وصنَّف الباحثون الجماعات العرقية الى تصنيفين الاتجاه الأول: تصنيف الجماعات العرقية حسب مقومات ذاتيتها، الى جماعات سلالية، وجماعات لغوية وجماعات دينية. الاتجاه الثاني: تضيق الجماعات العرقية حسب مواقعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وقوام هذا الاتجاه تصنِّف الجماعات العرقية إلى صنفين:-

الأول: الجماعات العرقية المسيطرة هى تلك الجماعة العرقية التى تهيمن على مقاليد السلطة في مجتمعها، والتى يتبوأ أفرادها أرقى المواقع الإجتماعية، والثاني

الجماعات العرقية غير المسيطرة التي تعاني من الاضطهاد أو التمييز أو الإستبعاد من جانب الجماعات المسيطرة (وهبان،2004 -2005: 123-124).

1.1.3 مفهوم العرقية:

يرتد الأصل اللغوي للفظية عرقية Ethnicity إلى اللفظية اليونانية القديمة Ethnos، والتي تقابل في المدلول لفظة أمة Nation، وقوامها لدى اليونان- جماعة بشرية ينحدر أفرادها من ذات الأصل. ومن جانب آخر فقد كان الأوروبيون في العصور الوسطى يطلقون لفظة عرقية على من هم ليسوا مسيحيين أو يهوداً، و أن ثمة من يرى أن عبارة الجماعة العرقية لا تعدو أن تكون بديلاً للفظة الأقلية.

كما أنه من الأفضل استخدام المفهوم الثاني نظراً لأن المفهوم الأول لا يشيع استخدامه على نطاق شعبي واسع، كما أن ثمة اختلافاً حول تحديد نطاقه إذ قد يتسع ليشمل كل أشكال التمايز لتصبح الجماعة العرقية بذلك بمثابة خط تواصل يبدأ بالقبيلة وينتهي بالأمة، كما أنه قد يضيق ليقتصر على التمايز العرقي دون سواه (وهبان، 2004-2005: 73).

2.1.3 مفهوم الأمة:

فيما يتصل بمفهوم الأمة فقد تعددت أيضاً التعريفات بهذا الصدد، فبادىء ذي بدء نجد أن العديد من الكتاب وبالذات الانجلوسكسون لا يجدون حرجاً في استخدام لفظتي أمة Nation ودولة State كلفظتين مترادفتين، فالأمة لدى هذا الاتجاه شأنها في ذلك شأن الدولة ليست إلا كياناً يتمتع بالاستقلال Independence ينطوي على تجمع بشري Population وإقليم Territory وحكومة Government (وهبان، 2003-2004: 45).

2.3 حق تقرير المصير وجذوره التاريخية:

عرفت الانسانية حق تقرير المصير كمبدأ سياسي، قبل أن تتوصل إلى إقراره كقاعدة قانونية من قواعد القانون الدولى العام، وقد تطور هذا المبدأ السياسى بصورة تدريجية منذ الثورة الفرنسية الى الحركات القومية الاوروبية، والى مبادئ

الرئيس الامريكى ويلسون وإلى بعض مبادىء الثورة الروسية (مفرج ولجنة من الباحثين، 2006: 5).

لقد ظهر مفهوم حق الشعوب في تقرير مصيرها في مرحلة أولى في نهاية القرن الثامن عشر عقب الثورة الأمريكية 1783 والثورة الفرنسية 1789. وكانت الأولى ضد الاستعمار البريطاني والثانية ضد الإقطاع وماكان يسمى الحق الالهي الذي مارسه نظام الملكية في فرنسا، ولذلك يذهب غالبية الفقهاء والمتخصّصين إلى ان البوادر الأولى لحق تقرير المصير أفرزته الثورتان الأمريكية عام 1776 والفرنسية عام 1789(محمود، 2010: 418).

لقد كان من أظهر المبادئ التى ارتبطت بها الثورة الفرنسية باعتباره واحداً من الحقوق الطبيعية – مبدأ حق الشعوب في تقرير مصائرها، ومؤدى هذا المبدأ الإعتراف لأبناء الأمة الواحدة بالحق في تنظيم كيانهم القوميث وتحقيق شخصيتهم القومية سياسياً واجتماعياً واقتصادياً على وجه الاستقلال عن غيرهم من الأمم (وهبان، 2003 –2004 : 29).

وفي الثورة الفرنسية فقد اعتبر هذا نصراً أيدولوجياً للمبادئ الديمقراطية والايدولوجية التي فتحت الباب واسعاً أمام هذا المفهوم ليكشف كنهه بوصفه مفهوماً يحمل بين طياته روح الثورية (فضل، د. ت : 13).

لقد أدخلت الثورة الفرنسية عنصر الفكر في سير الحوادث التاريخية وأرادت أن تقيم الحق مكان الظلم والقوة. ونادت بحقوق الإنسان، والدفاع عن حريات الشعوب ولبت نداءها الجماهير.

وفي سنة 1915 استخدم تعبير حق تقرير المصير بالإنجليزية لأول مرة لترجمة أحد قرارات مؤتمر الاشتراكيين المنعقد في كوبنهاغن والذي نادى بالاعتراف بحق تقرير المصير، وأعلن عن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها لأول مرة بعد الحرب العالمية الأولى في خطاب موجه من الرئيس الأمريكي ويلسن إلى إمبراطور ألمانيا وعندما دعا إلى الاعتراف بحق تقرير المصير كان موقفه موقف الرئيس الذي يمثل الولايات المتحدة الأمريكية وليس ممثلاً لنفسه (عبيد، 1994: 20).

ومنذ ذلك الوقت أصبح محط اهتمام أغلب دول العالم وهو يعني أحقية الشعب في أي جزء من اقليمه الذي يقيم فيه وعدم فصل أي جزء منه دون رضاه، وأن هذه الشعوب حرة في اختيار الحكومة التي ترغب فيها(حبيب، د. ت: 16).

يقسم حق تقرير المصير إلى قسمين: حق الشعب بأن جزءاً من دولة يختارها بنفسه أو تشكيل دولة مستقلة، هذا من جهة و من جهة ثانية لا يحق لأية دولة بحق التنازل إقليم أو تبادله دون استفتاء سكانه أما على الصعيد الداخلي، فللشعب الحق في اختيار نظامه السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي وتطويره بحرية تامة (مفرج ولجنة من الباحثين، 2006: 198).

1.2.3 مفهوم وتعريف حق تقرير المصير والانفصال:

مفهوم حق تقريرالمصيرهوحق البلد في أن يختار بملء حريته دستوره ومركزه السياسي وأن يتمتع بالسيادة على موارده وأن يستقل باقامة علاقاته التجارية، وأن يصون قيمه الثقافية والاجتماعية بالاستقلال باختيار نظام التعليم فيه (الخزرجي، 2010: 126-127).

ان المقصود بحرية الأمم في تقرير مصيرها، هو انفصالها كدول عن مجموعات قومية اجنبية، هو تأليفها دول قوميّة مستقلة (لينين، د. ت: 109).

وقال (برزيتازنجك) حول مفهوم حق تقرير المصير في قوله،(يمكن تعريف حق تقرير المصير بأنه حق للشعب أو الامة لتقرّر بحرية وبنفسها دون أي ضغوط خارجية، وضعها السياسي والقانوني بوصفها كياناً منفصلاً، ويفضل أن يكون ذلك على شكل دولة مستقلة، ويشمل حق تقرير المصير الحق في اختيار شكل الحكومة والنظام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي) (فضل، د. ت: 17).

واختلف فقهاء القانون الدولي في تعريف تقرير المصير لكن التعريف الأشمل والأقرب هو أن حق تقرير المصير يعنى حق شعب ما في أن يختار الحكم الذي يرغب العيش فى ظله والسيادة التى يريد الانتماء اليها، نجد أنهم مجموعة من الناس يجمع بينهم عدة عوامل مشتركة منها الجغرافيا أو التاريخ المشترك والثقافة او العرق او الأصل او النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وإن جميع محاولات الفقهاء لتعريف حق تقرير المصير تلتقي في جوهرها في الشعب في تقرير مصيره عن طريق التعبير عن إرادته بحرية، وهو حق من حقوقه الطبيعية الاساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها (عبيد، 1994: 23).

ان كان حق تقرير المصير هو حق الأمة، أو الشعب في إقامة الدولة المستقلة، واختيار النظام السياسي وفق إرادة حرة، وبناء المستقبل بدون تدخلات دولية خارجية، فان الدولة تبقى المعيار الأول لدراسة حق تقرير المصير، كما هي في الأصل والأساس قاعدة مجمل الدراسات السياسية والقانونية (مفرج ولجنة من الباحثين، 2006: 181).

بوجه عام يعتبر حق تقرير المصير للأمم والشعوب بمثابة المرجعية القانونية والسياسية لعمليات التقسيم والانفصال، ويعني مبدأ حق تقرير المصير، بوجه عام حق الجماعة الإقليمية في تقرير وضعها السياسي- داخلياً وخارجياً- كذلك متابعة تطورها الاقتصادي والاجتماعي بحرية تامة ودون تدخل خارجي أوإكراه من جانب أى قوة أو جماعة أخرى.

ومضمون حق تقرير المصير يعني الالغاء الفوري والكامل لسيطرة أي شعب على أي شعب آخر (حافظ، 1992: 83).

2.2.3 خصائص الحق في تقرير المصير:

أ- الحق في تقرير المصير هو أحد الحقوق الأساسية في حقوق الإنسان بل هو بمثابة حجر الزاوية بالنسبة لها.

ب- حق تقرير المصير حق جماعى وليس فردياً ولكنه بالرغم من ذلك يمس الفرد وحقوقه فلا يتصور ممارسة الحقوق الفردية دون تحقيق الحق الجماعي لتقرير المصير.

ج-حق تقرير المصير قاعدة قانونية ملزمة تواتر النص عليها في الوثائق العالمية و الدولية و طبقها المجتمع الدولى في مناسبات عديدة (علام، 2001: 166 - 167).

3.2.3 حق تقرير المصير في عصبة الأمم:

لقد فشلت عصبة الأمم في تحقيق رسالتها لأنها لم تؤسس على مبادئ عادلة، بل كانت مجرد وسيلة لتكريس المكاسب الإقليمية للقوى المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، ولذلك لم تكن هنالك شرعية مقبولة بشكل عام (فضل، د. ت: 15).

وتعاملت عصبة الأمم مع مبدأ حق تقرير المصير بالازدواجية حيث طبقت المبدأ عملياً من خلال الإقرار باستقلال بعض الشعوب، كبولندا وتشيكوسلوفاكيا وايرلندا في حين رفضت تطبيق مبدأ حق تقرير المصير على الشعوب الأخرى، كالعراق ومصر والفليبين وكوبا (محمود، 2010: 422-423).

الا انه لم ينص عليه صراحة في عهد عصبة الامم و بقي مبدأ سياسياً دون ان يفوز بمميزات الحق الكامل الوصفي، ودون ان يكتسب أوصاف القاعدة القانونية الدولية، وهكذا لم يجد حق تقرير المصيرللشعوب مكانا له في عهد عصبة الأمم المتحدة الا الى المدى المحدود الوارد في المادة 22 المتعلقة بالانتداب (صباريني، 1995: 62، حافظ، 1992 :81؛ بن طلال، 1981: 84).

ففي ميثاق الاطلسي الذي تم عقده في 14 آب 1941 بين رئيس الولايات المتحدة الأمريكية و رئيس وزراء بريطانيا (القراعين، 1983: 18).

كما أعلن مبدأ تساوي الشعوب في الحقوق، وحقها في تقرير المصير، حق كل الشعوب في اختيار شكل الحكومة التي يريدون العيش في ظلها (صباريني، 1995: 64؛ بن طلال، 1981: 84).

4.2.3 حق تقرير المصير في عهد الأمم المتحدة:

إن ميثاق الأمم المتحدة الذي انتهى الى صياغة قراراته في مؤتمر سان فرانسيسكو 1945 قد تضمن نصاً صريحاً على حق الشعوب في تقرير مصيرها (حافظ، 1992: 81).

فان أحد أهداف منظمة الأمم المتحدة هو تنمية علاقات الصداقة بين الأمم على أساس حرية مبدأ التساوي (المساواة) في حقوق الشعوب، وحقهم في تقرير المصير واتخاذ سائر التدابير الملائمة لتوطيد السلم في العالم (عكاوى، 1997: 47).

وهكذا تقضي المادة الأولى من الميثاق الدولي للأمم المتحدة بشأن الحقوق المدنية والسياسية بما يلي: لجميع الشعوب حق في تقرير المصير، وبفضل ذلك الحق لها أن تقرر بحرية وضعها السياسي وسبل نمائها الاقتصادي والاجتماعي والحضاري (بن طلال، 1981: 58).

ولقد نصت المادة الثانية من حيث ميثاق الأمم المتحدة على أن أغراض المنظمة الدولية تشمل– ضمن أشياء أخرى – تطوير علاقات الصداقة بين الأمم على أساس احترام مبدأ الحقوق المتساوية وحق تقرير المصير للشعوب، بجانب اتخاذ الترتيبات المناسبة لتعزيز السلام العالمي (فضل، د. ت: 18).

ايضاً جاء نص في ميثاق الأمم المتحدة على وجوب احترام مبدأ تقرير المصير بشكل غير مباشرفي المواد 73و76(صباريني، 1995: 64).

وبعد ذلك جاءت اتفاقية جنيف (1949) حق الشعوب الرازحة تحت الاحتلال بقاومة كافة اجراءات سلطات الاحتلال المتعارضة مع الحقوق المدنية، والمخالفة لقواعد القانون الدولي التى تفرض على المحتل حماية الأراضي المحتلة والسكان المقيمين عليها، والقرار 1514 للجمعية العامة للأمم المتحدة يعتبر وثيقة ذات أهمية تاريخية. (مفرج ولجنة من الباحثين، 2006: 187؛ صباريني، 1995: 68).

والتي اصدرت في 14 كانون اول سنة 1960 القرار الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وقد نص هذه القرار على حق جميع الشعوب دون أي تمييز في تقرير مصيرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي (القراعين، 1983: 20).

حيث أصبحت السيطرة الاستعمارية مُدانة من طرف المجتمع الدولي (عبيد، 1994: 20).

والذي أشتهر بقرار تصفية الاستعمار، ويعتبر هذه القرار نقطة تحول مهمة في تاريخ مبدأ تقرير المصير (محمود، 2010: 424– 425؛ القادري، 1984: 156).

أما في عام 1970 فقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة وبمقتضى مبدأ المساواة و تقرير الشعوب لمصيرها المثبت في ميثاق منظمة الأمم المتحدة، تملك

جميع الشعوب الحق من دون تدخل خارجي وبحرية، في تقرير مركزها (وصفها) السياسي وبنائها الاقتصادى والاجتماعي والثقافي، وتلتزم كل دولة باحترام هذا الحق وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة (عكاوى، 1997: 32).

كما أكدت الجمعية العامة في قرار رقم (2787) الصادر في كانون اول 1971 والقرار رقم (2955) الصادر في 12 كانون أول 1972، حق الشعوب في تقرير المصير، والحرية والاستقلال وشرعية نضالها بكل الوسائل المتاحة لها والمنسجمة مع ميثاق الأمم المتحدة وطلبت في القرار رقم (3070) الصادر في تشرين الثاني 1973. من جميع الدول الاعضاء الاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها واستقلالها وتقديم الدعم المادي والمعنوي وكافة انواع المساعدات للشعوب التي تناضل من أجل تحقيق هذا الهدف. (القراعين، 1983: 20-21).

وايضاً أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1974"أن أية محاولة لقمع الكفاح ضد السيطرة الاستعمارية والأجنبية والأنظمة العنصرية، هي مخالفة لميثاق الأمم المتحدة، وإعلان مبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وللاعلان العالمي لحقوق الإنسان"(مفرج ولجنة من الباحثين، 2006: 187).

وأقر مؤتمر تطوير القانون الإنساني، المنعقد بجنيف (1976) بروتوكولين يعتبران حروب التحرير بمثابة حروب دولية، وذكرت المادة الأولى من البروتوكول الأول أن المنازعات المسلحة الناشئة عن مقاومة الاحتلال والأنظمة العنصرية في ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير هي من قبيل الحروب الدولية، التي تطبق عليها قوانين الحرب وعلى ذلك تكون حركات التحرر الوطني بمثابة الدول التي ما تزال في طور التكوين، وهي كيانات محاربة ذات صفة دولية (مفرج ولجنة من الباحثين 2006 : 187 -188).

على خلاف الحال في عهد عصبة الأمم المتحدة، يعترف ميثاق الأمم المتحدة صراحة بحق الشعوب في تقرير المصير.(علوان والموسى، 2009 : 375).

ان حق تقرير المصير للأمم المتحدة يعني الانفصال السياسي لهذه الأمم عن الهيئات القومية الاجنبية، وتشكيل دولة قومية مستقلة (محمود، 2010: 421).

5.2.3 مشروعية نضال الشعوب في سبيل تقرير المصير:

يعترف القانون الدولي المعاصر بحق الشعوب الخاضعة للاستعمار وما في حكمه بالحق في الكفاح المسلح، استثناء من نص المادة (4/2) من ميثاق الأمم المتحدة. ومعنى ذلك أن نضال الشعوب الخاضعة للاستعمار أو للسيطرة الأجنبية أو للأنظمة العنصرية في سبيل استقلالها وتأكيدها لحقها في تقرير المصير هو نضال مشروع يتفق مع مبادئ القانون الدولي.(علوان والموسى، 2009: 398).

ومن حيث الشخصية القانونية الدولية يقر القانون الدولي المعاصر بحق كل الشعوب الكبيرة والصغيرة، المتطورة والنامية، القوية والضعيفة، من دون التفريق بسبب العرق أو اللغة أو الدين، في المساواة وتقرير المصير والنمو الحر في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهكذا فقد ثبت هذا المبدأ في ميثاق منظمة الأمم المتحدة الذي يؤكد احترام مبدأ المساواة وحق الشعوب في تقرير مصيرها البند 2 مادة 1، بهدف تطوير علاقات الصداقة بين الدول توطيد السلام العالمي (عكاوى، 1997: 31).

كما أن النص عليه في ميثاق الأمم المتحدة يجعله جزءاً و ثيقاً من قواعد القانون الدولي الوضعي، حيث اجمعت اغلبية الخبراء فيها على أن حق الشعوب في تقرير مصيرها يتسم بالقاعدة الآمرة الملزمة (جبر، د. ت: 312).

إن محكمة العدل الدولية في إحدى فتاواها حول الاثار القانونية لحق تقرير المصير قالت المحكمة كانت هناك خطوة هامة في هذا التطور هي الإعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة غير المستقلة (صبارينى، 1995: 60).

والواقع أن القول بتمتع حق تقرير المصير بطبيعة قانونية ملزمة انما يستند الى ما جاء في صدده في ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها المتعاقبة، وبناء على ما تقدمت هذه الدراسة، تحول مبدأ حق تقرير المصير منذ 1945 من مجرد مبدأ سياسي إلى مبدأ قانوني (حافظ، 1992: 88؛ محمود، 2010: 425).

6.2.3 وسائل ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها:

إن العمل الدولى فى هذا الصدد يظهر لنا عددا من الوسائل يمكن حصرها في ما يلي:-

1. الاستفتاء الشعبي: يقصد بالاستفتاء في هذا السياق يترك للشعب الحرية في ابداء رأيه حول مستقبله السياسي الذي يشاء دونما ارغام أو اكراه.
2. قرار يتخذ مباشرة من هيئة ممثلة للشعب: في بعض الحالات دون اجراء استفتاء شعبي في الاقليم المراد تقرير مصيره، بل يتم ذلك بواسطة قرار تتخذه مباشرة هيئة تأسيسيَّة منتخبة من الشعب مثل حالة موريتانيا و نيجيريا.
3. الكفاح المسلح: يعترف القانون الدولي المعاصر بالكفاح الذى تقوده حركات التحرير الوطني من أجل تقرير المصير، أن تلجأ الى الكفاح بجميع الوسائل المتاحة لها بما في ذلك القوة المسلحة (حافظ، 1992: 92 - 95).

وفي 20 ديسيمبر 1965 اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بشرعية كفاح الشعوب الواقعة تحت الحكم الاستعماري من أجل حقها في تقرير المصير، ودعت جميع الدول إلى تقديم المساعدة المادية والمعنوية إلى حركات التحرير الوطنى (صباريني، 1995: 70).

وان انشاء الدول المستقلة ذات السيادة والانضمام الحر والطوعي الى دولة اخرى مستقلة أو الاتحاد معها أو اقرار أي وضع (مركز) سياسي آخر يختاره الشعب بحرية، هي أشكال لممارسة هذا الشعب للحق في تقرير المصير (عكاوي، 1997: 33).

فإنها تتحدد في حقها في مقاومة ومعارضة الإجراءات التي تهدف إلى حرمانها من حقها في تقرير مصيرها، ولها الحرية في اللجوء إلى القوة، إذا دعت الضرورة وهو الأمر الذي يفرق بين الإرهاب بمفهومه الضيق وبين كفاح الشعوب في النضال من أجل تقرير مصيرها (الدريدي والطائي، 2010: 58).

7.2.3 أهداف الحق في تقرير المصير:

1. هدف ممارسة حق تقرير المصير هو حصول الشعوب على الاستقلال الكامل.
2. كذلك تهدف ممارسة حق تقرير المصير إلى السيادة الكاملة للشعب على موارده وثرواته وحقه في مواصلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (علام، 2001: 167 – 168).

3.3 الاتحاد السوفيتي ومشكلة القوميات نموذجاً:

الاتحاد السوفيتي السابق من حيث المساحة والجغرافيا، يشغل النصف من أوروبا والثلث الشمالي من آسيا، وبذلك يمتد من بحر البلطيق في الغرب الى المحيط الهادى في الشرق. ومن حيث الموارد كان يملك بسبب مساحته الشاسعة كل الموارد الطبيعية التى تلزم دولة صناعية حديثة (عبد الله، 1991: 241).

والدولة السوفياتية، قد تبنت منذ مولدها مبدأ حق الأمم في تقرير المصير كمبدأ أساسي للتسوية السلمية التي اعقبت الحرب العالمية الأولى، كما انها تعتبره اساس سياستها بصدد القوميات (القراعين، 1983: 16).

وكما قال لينين إلى ان ميل كل حركة وطنية هو تشكيل دولة قومية وان الدولة القومية هي الشكل النموذجي والطبيعي للمرحلة الرأسمالية، وان الاتحاد السوفياتي السابق دولة متعددة القوميات ففيه تعيش اكثر من مئة قومية وقوم، بعضها يعد افرادها بالملايين وبعضها الآخر عدد افرادها قليل جداً (محمود، 2010: 421؛ يوكشيفسكي، د. ت : 75).

وينص الدستور السوفياتي على أن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية دولة فدرالية تأسست بين خمس عشرة جمهورية اشتراكية متساوية في الحقوق (طالباني، 2005: 29).

وبسبب تعدد القوميات جاء في المبادئ الأساسية للاتحاد السوفياتي (السابق) المساواة بين شعوب روسيا وحق كل منها في السيادة. وحق شعوب روسيا في تقرير مصيرها بحرية بما في ذلك الانفصال وتكوين دولة مستقلة. والتطور الحر للأقليات القومية والجماعات التي تقطن أراضي روسيا (محمود، 2010: 421 – 422).

كما اعترف الاتحاد السوفيتى (السابق) قانونياً بحق الانفصال لكل جمهورية عضو في الاتحاد حسب الدساتير1923، 1936، 1977 (علوان والموسى، 2009:39). ولكن هذا الحق هو نظري ولا قيمة عملية له لأن وحدة الحزب الحاكم على مستوى الفدرالية كفيلة باستبعاد كل محاولة انفصالية (سليمان، 1991: 53).

ولا شك ان الشمولية الستالينية قد وضعت جميع الشعوب بما في ذلك الشعب الروسي في سجن واحد ولعل هذا ما يفسر نزعة الاستقلال لدى الشعب الروسي في مواجهة النظام الشمولي وضد الاعياء الامبراطورية واما قمع الروح القومية الروسية من اجل بناء الأمة السوفيتية، فقد كان رد فعله هو حركة البعث الروسي التي يبدو أن يلتسين واحد من المعبرين عنها وهو رد فعل زاد مع النزعات الانفصالية للقوميات غير الروسية (العليم، 1992: 129).

1.3.3 إنهيار الاتحاد السوفيتي (السابق):

إن الصعوبات التي عانى منها الاتحاد السوفيتى، نجمت عن حالة الافلاس، ليس حالة إفلاس اقتصادي، بل من حالة إفلاس مجتمعية ونظامه السياسى، وإن فدرالية القوميات المتحدة في الاتحاد السوفياتي هي حل مؤقت لمشكلة القوميات لاتجد حلاً نهائياً لها، وهكذا برزت هذه المشكلات القومية في العديد من الجمهوريات السوفياتية ولها دور في انهيار الاتحاد السوفياتي (سليمان، 1991: 55).

والاحداث التى هزت النظام السوفيتى بصورة مثيرة في الفترة أواخر التسعينات منها سقوط حائط برلين وإعادة توحيد المانيا، وانضمام اوروبا الشرقية الى المعسكر الديمقراطي، ولكن اكثر الاحداث تهديدا بالنسبة للنظام السوفيتى ذاته هو انفجار الاضطرابات القومية داخل الجمهوريات السوفيتية واتخاذ الحركات الانفصالية فيها أبعاداً بالغة الجدية والخطورة مما دفع بالحكومة المركزية الى محاولة قمعها بالعنف وفرض قبضتها الحديدية من جديد من اجل تجنب تفتيت الاتحاد السوفيتى.

كما ان الاضطرابات التى نجمت عن الازمة القومية كان لها تاثير حاسم على تطور الرأي العام في روسيا. وقد اوضح استطلاع للرأى أجري في نهاية عام 1989 ان معظم المواطنين يخشون من انفجار العنف واندلاع حرب اهلية طاحنة لا تنتهي، ان معظم سكان موسكو ولينينغراد يعترفون بحق الجمهوريات في الانفصال، وان القضية ليست قضية العاصمة في مواجهة مستعمراتها ولا هي قضية الجمهوريات الخمسة عشر التى تريد الاستقلال، وانما هي قضية الشعوب متعددة العرقيات التى تعيش في هذه الجمهوريات فقد عاش معظمها عيشة مشتركة لمدة طويلة في ظل السلطة المركزية (ميشيه، 1991: 251).

ومن جهة اخرى ان بعض المثقفين القوميين الروس قد اكدوا ان روسيا التى دفعت الثمن الاكبر في هذا الاتحاد وان بقاءها في المستقبل يستلزم انهاء هذا الوضع و يعتبر هؤلاء ان الشعب الروسي قد تكبَّد ثمنا فادحا من اجل الحصول على امتياز لاقيمة له وهو ان يكون الاخ الاكبر للشعوب الاخرى وانه اضطر الى التضحية بهويته القومية في سبيل ازدهار الهوية القومية لدول الاتحاد الاخرى (ميشيه، 1991: 250-251).

وفي تقريره ستون عاما للاتحاد السوفيتى في 21 ديسمبر 1982 ردد اندروبوف بحق توصيف لينين للامبراطورية الروسية القيصرية من منظور المسألة القومية بانها كانت سجن الشعوب وفي ذات التقرير زعم انه منذ ستين عاما خلت اتحدت شعوبنا طوعيا وردد مقولة الشعب السوفيتي باعتباره جماعة انسان جديدة (العليم، 1992: 127).

وان بدايات الانهيار ظهرت خلال عام 1985 عندما استلم غورباتشوف (1) السلطة في الاتحاد السوفيتى والذى جاء بطروحات سياسية ومعالجات للنظام الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي الذى كان يعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية، اضافة الى مشاكله السياسية مع الكتلة الرأسمالية، وهذه سياسة سماها سياسة إعادة البناء والمكاشفة (البيريسترويكا والجلاسنوست) (ياسين، 2007: 111؛ الهزايمة، 2004: 15).

وفي السنوات الاولى لبيريسترويكا شهدت انقساماً بين أغلبية ساحقة موحدة تدعم ثورة البيريسيتروكيا بقيادة جورباتشوف. واقلية بيروقراطية مفككة فى جهاز الدولة الحزبي والامني والعسكري وتوضح ان الصراع احتدمت شدته ازاء توحد الاقلية دفاعاً عن مصالحها وامتيازاتها وانقسام قوى البيرويسترويكيا (طه، 1992: 111).

وقد انتهى الاتحاد السوفيتي مع نهاية عام 1991، اثر استقالة غورباتشوف. والاتحاد السوفيتى كان تجربة فريدة من حيث انه ربما الدولة الوحيدة في العالم التي لم تكن تنسب نفسها الى هوية شعب بعينه، ولا الى موقع جغرافي محدد، ذلك ان الاتحاد السوفيتى دولة اريد بها ان تصبح نواة لنظام اشتراكى شيوعي يتسع للكوكب كله (احمد، 1992: 116).

وفي النهاية أدى انهيار الاتحاد السوفياتي إلى انفصال خمس عشرة دولة (التيمومي د. ت : 192).

فان الدول التى استقلت عن الاتحاد السوفيتي السابق تنسب الى اربع مجموعات اقليمية من منظور الجغرافيا وهي مجموعة بحر البلطيق (ليتوانيا ولاتيفيا واستوانيا) ومجموعة شرق اورُوبا (روسيا واوكرانيا وبيلاروسيا ومولدافيا) مجموعة ما وراء القوقاز (اذربيجان، ارمينيا، جورجيا) مجموعة اسيا الوسطى (كازاخستان، اوزباكستان، طاجاكستان، قيرغيزستان وتركمانستان). كما تختلف الدول المستقلة من حيث التركيب القومي ونسب القومية الاصلية الى سكان كل منها (العليم، 1992: 122 – 123).

لم يقدر أحد حادثاً بهذه الضخامة في سعته وفي نتائجه على الكرة الأرضية حتى الان، كما ترك انهيار الاتحاد السوفياتى تحولاتٍ وآثاراً كبيرة في ساحة العلاقات الدولية ومن اهمها: إنهاء الحرب الباردة بين القطبين الرئيسيين، وتبني دول أوروبا الشرقية أشكالاً من النظم الليبرالية والاقتصادية الحر، وايضاً تفجر مشكلة القوميات والاثنيات والاديان بشكل حاد، وغياب الاتحاد السوفيتى كمصدر للخطر، ممّا سمح لليابان وبعض دول أوروبا بإعادة صياغة العلاقات مع الولايات المتحدة على أسسٍ جديدة لأن الحاجة الى مظلة نووية أمريكية لم تعد قائمة (لولان، 1993: 83؛ العطار، د. ت: 13).

2.3.3 انتهاء الحرب الباردة:

في تشرين الثاني العام 1990 أعلن الرئيس جورج بوش، في باريس رسمياً بأن الحرب الباردة انتهت، ومع نهاية الحرب الباردة حدثت تغييرات مثيرة في الصورة المنظورة للعلاقات الدولية، والتي كان أبرزها افول نجم الاتحاد السوفيتي وانهيار حلف وارسو وتوحيد ألمانيا وإزالة التأثيرات المقيدة لزعامة كتلة القوة العظمى (رينولدز، 1998: 423؛ كلارك، 2003: 291).

وكان الاتحاد السوفيتي القوة العظمى الثانية في العالم والمنافس للولايات المتحدة، منذ الحرب العالمية الثانية حتى سنوات تفكيكه وانهياره، وبعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الكتلة الشرقية بشر رسمياً الرئيس الأمريكي جورج بوش بمولد النظام العالمى الجديد عبر خطاب تلفزيونى القاه من مكتبه في البيت الأبيض في 1991/1/17 (عبد الله، 1991: 241؛ سالم، 1998: 186).

3.3.3 أسباب انهيار الاتحاد السوفيتى:

ويمكننا إيراد مجموعة من العوامل التي أدت الى انهيار الاتحاد السوفيتى بما يلي:-

1. جوانب القصور التي شابت إدارة الرئيس غورباتشوف.
2. استمرار شبح الأزمة الاقتصادية التي دخلت كل بيت في الاتحاد.
3. تفاقم مشكلة القوميات في الاتحاد السوفياتي وإثارة مشكلة اللغات نتيجة فرض سياسة (الترويس) بقصد نشر اللغة الروسية على حساب ثقافة القوميات الأخرى.
4. عمليات التهجير القسري لبعض السكان من مناطقهم الأصلية إلى مناطق أخرى(الهزايمة، 2004: 18 - 19).
5. تدمير الزراعة السوفيتية، منذ ثورة 1917، ولا سيما منذ الغاء الكولاك، في 1934 على تدمير البنيات التقليدية للزراعة السوفيتية. وكانت النتيجة عجز القطاع الزراعي عن تلبية الحاجات الغذائية للبلاد.

6. عبء الاستثمار والصناعة الثقيلة المفرط: آفة النموذج الستاليني هي الاهتمام المفرط المعطى لصناعات الأساس، فولاذ وإسمنت ومنتجات كيميائية على حساب الصناعات الخفيفة.
7. العبء الساحق للقطاع العسكري: كرس الاتحاد السوفيتي مصادر هائلة لبناء أضخم ترسانة عرفها العالم، دون جدوى، اذ ان هذه الالة العسكرية لم تجلب له الأمن والسلام.
8. الكلفة الاقتصادية الباهظة للتسلح.
9. فشل البرامج الاقتصادية الحكومية.
10. أحداث بولندا (التضامن) والفشل العسكري في أفغانستان.

وفي النهاية يعترف السيد غورباتشوف نفسه، أن الإنتاج السوفيتي، ما خلا البترول والفودكا لم يزدد منذ عشرين عاماً (لولان، 1993: 88 – 92).

4.3 اتحاد يوغوسلافيا (السابق) نموذجاً:

الجذور التأريخية للصراعات العرقية في اتحاد يوغوسلافيا والبلقان:

تنطوي منطقة جبال البلقان على تنوع عرقي هائل، إذ يتشكل كيانها البشري من جماعات عرقية عديدة أظهرها: اليونانيون، والعرب، وبلغار، والكروات، والبوشناق، والألبان، الرومان، الأفلاق، والبومان، المجريون، والاتراك، والسلوفينيون، وغير ذلك من جماعات المتباينة سلالياً، لغوياً، ودينياً والمتتبع لتاريخ المنطقة سرعان ما يؤمن أنه تاريخ الصراعات والصدامات الدامية التى طالما اندلعت بين تلك الجماعات غير المتجانسة وهي اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914 أشعل فتيلها قيام طالب صربي متعصب لعرقه باغتيال ولى عهد الإمبراطورية النمساوية المجرية وزوجته أثناء زيارتهما للعاصمة البوسنية سراييفو في 28 يونيو عام 1914 (وهبان، 2004 –2005: 265).

ويعتبر موضوع العرق والديانة من اهم الموضوعات التي من الممكن ان تشكل نقطة خلاف وصراع في اي منطقة او داخل اي مجتمع في العالم، ففي وقت الذي لم يكن الاسلام قد انتشر بعد – أي قبل القرن الرابع عشر– كانت الديانة

الوحيدة في المنطقة الا أن الصراع القومى بين الصرب والكروات شهد حالات من المد والجزر تبعا للظروف الداخلية والتأثيرات الخارجية (ياسين، 2007: 65).

فيوغوسلافيا الأولى الملكية (1918 - 1941) لم تعترف أبداً بالألبان ضمن حدودها كأقلية قومية، وتبعاً لذلك لم تعترف لهم بحقوقهم الثقافية القومية على نمط الأقليات الأخرى (الألمانية والمجرية، والايطالية) التى التزمت بها يوغوسلافيا مع قبولها في عصبة الأمم في عام 1919 اعترفت بهم كمسلمين فقط (الارناؤوط، 2000: 71-72).

وبعد ذلك يعلن قيام جمهورية يوغوسلافيا تحت زعامة بروس تيتو من نوفمبر 1945 وهي جمهورية التي أطلق عليها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الشعبية والتى تغير اسمها عام 1963 إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية وقد أقام تيتو دولته تأسيسا على المبادئ الماركسية اللينينة (وهبان، 2004 -2005: 266).

أيضاً أن الفدرالية في يوغوسلافيا، كالفدرالية في الاتحاد السوفياتي، شُكِّلت على أساس تعدد القوميات وعلى درجات متعددة، تتمثل خطورة هذا التركيب العرقي المتمثل في هذه القوميات المختلفة ذات الثقافات والديانات والتاريخ المتباين في مطالبة كل منها بالإستقلال عن الإتحاد اليوغوسلافي وما يمثله ذلك من تفتيت للوحدة الوطنية وتغيير للحدود الداخلية والخارجية للدولة (سليمان، 1991: 55؛ سرية، 2004: 14).

1.4.3 تفكك دولة الاتحاد يوغوسلافيا(السابق):

تضعضعت يوغوسلافيا بعد وفاة تيتو (1980) إذ برزت النزعات القومية الاستقلالية في الوحدات الفدرالية، وفي ربيع 1981 اندلعت مظاهرات حاشدة في الاقليم تطالب بحق الالبان المسلمين باقامة جمهوريتهم المستقلة داخل نطاق الاتحاد اليوغوسلافي، وقد قامت السلطات الصربية بقمع المظاهرات بوحشية شديدة (الارناؤوط، 1998:33؛ عثمان، 1991: 59).

ومن خلال هذه المرحلة الحرجة وغياب اتفاق على المستوى الفيدرالي يوغوسلافيا في هوة التعصب القومي وأخذت القوميات العرقية احتياطاتها الأمنية وتدابيرها لحماية كيانها ومصالحها القومية أينما كانت، التعددية الثقافية والحكم الذاتي والأخوة والوحدة شعار يوغوسلافيا التيتوية انتهت واصبحت خارج الزمن (مرداد، 1992: 81؛ الارناؤوط، 2000: 24-25).

قد انتهت يوغوسلافيا رسميا كدولة اتحادية في 24 يونيه 1991، وأبرز مظاهر التغير السياسي في منطقة البلقان والذي ارتبط بانهيار الإتحاد السوفيتي، وانقسمت الفدرالية اليوغسلافية الاشتراكية إلى عدة قوميات، عبر سلسلة من النزاعات الطائفية المسلحة والعنيفة والتي عرفت بحرب البوسنة 1992-1995 وحرب كوسوفو 1999 الى الدول الاتية: جمهورية صربيا وكوسوفو ومقدونيا وجبل الاسود والبوسنة وكرواتيا وسلوفينيا (سرية، 2004: 9؛ التيمومي،د. ت: 192).

1- البوسنة والهرسك

أ. الموقع الاستراتيجي:

البوسنة والهرسك: وعاصمتها سراييفو، ويشكل المسلمون فيها حوالي 45% من السكان، في حين يمثل الصرب حوالي 38% وتتشكل غالبية السكان من الكروات ويؤكد الباحثون الثقاة أن مسلمي البوسنة والهرسك سلاف جونبيون من حيث الجنس، وليسوا أتراكاً كما يزعم الصرب ويتحدث الجميع في البوسنة والهرسك اللغة الصرب الكرواتية، وموقع البوسنة والهرسك واطلالتها على البحر الادرياتيكي أهمية بالغة وبقيت القوميات الاخرى تنظر اليها بشيء من الحساسية (وهبان، 2004 -2005: 266- 268؛ ياسين، 2007: 68).

ب. تفجر الصراع في البوسنة والهرسك:

بعد انهيار الشيوعية الام في الاتحاد السوفيتي مع نهاية 1991م وأيضاً سقوط الشيوعية في يوغوسلافيا ظهر الشعور القومي والديني الكامن في نفوس شعوبه، تمهد طريق الاستقلال امام البوسنة خاصة وان دستور يوغوسلافيا المقر عام 1974 يضمن حق كل جمهورية في تقرير مصيرها (نجيب، 1999: 92).

وتعود الشرارة الأولى في الصراع الدائر على أراضي جمهورية البوسنة – الهرسك إلى الإستفتاء العام الذي جرى في الجمهورية 1992/2/29 بشأن الاستقلال عن يوغوسلافيا حيث وافق مسلمو وكروات البوسنة الذين يمثلون 63% من سكان الجمهورية على الاستقلال بالإجماع، وتكرّس دولياً في أيار/ مايو 1992 عندما قبلت البوسنة والهرسك عضواً في الأمم المتحدة. (سرية، 2004: 28).

وبدات صربيا تنقل أعدادا كبيرة من الجيش اليوغوسلافي الى البوسنة لاجبارها على الغاء قرار الاستقلال، وعندما رفض البوسنيون التراجع بدأت الحرب بهجوم واسع على البوسنة بتاريخ 1992/3/27 م، وفي هذا الاطار سعى الصرب إلى القضاء على أكبر عدد ممكن من المسلمين والكروات فيما عرف باسم سياسة التطهير العرقي سواء بالقتل أو الطرد، وقد استمرت الحرب في البوسنة زهاء اربع سنوات عجاف اتت خلالها على كل رطب ويابس، وغيرت التركيبة السكانية ودمرت الموارد المعيشية (نجيب، 1999 : 93-96؛ سرية، 2004: 28).

وظهرت هذه الدولة الى الوجود عبر اتفاقية دايتون علم 1995، وقد انهت اتفاقية دايتون اعمال عنف شملت عمليات التطهير العرقى وأكثر من 100 الف قتيل، وقد وقعت البوسنة اتفاقية فى عام 2008 مع الاتحاد الاوروبى لبدء وضعها على مسار الانضمام اليه.

1. موقف مجلس الأمن والأمم المتحدة :

صدر قرار مجلس الامن بادانة العدوان الصربي وفرض عقوبات وحظر شامل على بلغراد من اجل سحب قواتها من البوسنة والهرسك، فبعد ان اندلعت الحرب قررت الامم المتحدة ارسال 14 الف جندي إلى يوغوسلافيا بنهاية حلول شهر ابريل سنة 1992م لحفظ السلام وإيقاف اعتداء الصرب على الكروات وعلى البوسنة والهرسك.

2. موقف الدول الاسلامية:

لم تنمّ مواقف الدول الاسلامية في كل انحاء العالم عن تعاطف صادق مع ازمة مسلمي البوسنة والهرسك، خاصة بعد اطلاع شعوب هذه الدول على المذابح

الوحشية التي اقترفها الصرب والكروات ضد المسلمين (ياسين، 2007: 106 – 107).

قدمت الحكومة الايرانية والتركية مساعدات غذائية وطبية اضافة الى المؤسسات العاملة في مجال الدعوة والاغاثة في دولة الامارات العربية المتحدة ودولة قطر إلى جانب التبرعات التي جمعت في مصر والسودان.

من هذا العرض يمكن الاستنتاج ان التدخلات الخارجية في موضوع البوسنة والهرسك تدخلات عرقية قومية وكما يلي:-

1. انحياز الروس بشكل كامل منذ بداية الازمة والى يومنا هذا الى جانب الصرب لوجود روابط عرقية بينهم هو العرق السلافي، وهو متغير جديد في السياسة الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي من دولة شيوعية الى دولة تبحث عن علاقات عرقية قومية.
2. اضافة الى الرابط العرقي القومي بين الروس والصرب، فهناك الرابط الديني فالروس والصرب ينتمون الى تعاليم الكنيسة الشرقية الارثوذكسية المتشددة.
3. بسبب التناقض المذهبي بين الصرب والكروات نرى الامريكان واوروبا الغربية انحازوا بشكل ملحوظ الى الكروات فجاء القرار الامريكي في عام 1994 باحتواء مسلمي البوسنة والهرسك وضمهم في تحالف او اتحاد كونفدرالي الى الكروات وليس الصرب لان الصرب عرقياً ومذهبياً يعتبرون قاعدة متقدمة للروس(ياسين، 2007 : 70-71).

2- صربيا:

الجمهورية صربيا: عاصمتها بلغراد، ويمثل الصرب جماعة الأغلبية داخلها وشأنهم شأن سائد اليوغسلاف ينتمون إلى جنس السلافى الجنوبى ويدينون بالمسيحية الأرثوذكسية (وهبان، 2004 –2005: 266–268).

وتبلغ مساحتها 102 ألف كم^2، وعدد سكانها 7.4 مليون نسمة، تعتبر اقرب دول البلقان الى روسيا بحكم الصلات الدينية والعرقية السلافية، وهي ليست عضوا في الاتحاد الأوروبي ولا حلف الناتو.

لم يكن الاسلام قد انتشر في هذه المنطقة الى القرن الثالث عشر، وكان التعايش بين القوميات هناك في حالات من المد و الجزر بين الصرب والكروات بدوافع قومية بالرغم من وجود قاسم مشترك دينى بينهم فلم يرتفع الدين بهم الى مستوى من التفكير والممارسة ليجعلهم يتخلصون من تمسكهم بهويتهم القومية إلا أن دخول البوسنة والهرسك تحت حكم الاتراك العثمانيين وما شهدته في القرنين الخامس عشر والسادس عشر من دخول مجاميع كبيرة من البوسنيين الى الاسلام قد غير المعادلة القومية – الدينية في المنطقة فمن جهة أوجد اختلافا دينيا في القومية الواحدة وأوجد من جهة اخرى الاختلاف ما بين الموضوع والانتماء الديني ان هذا التعقيد الجديد في المنطقة الذي يراوح بين القومية والدين قد جعل الاختلاف والاجتهاد والصراع اكثر تعقيدا ويعتبر هذا الجانب من اهم جوانب جذور الازمة الحالية الذي تشهده المنطقة (ياسين،2007 : 63 – 65).

فالتحليل الدقيق للأحداث يؤكد ان جمهورية الصرب تريد السيطرة على القوميات الاخرى بحجة المحافظة على الاتحاد اليوغوسلافي، ولم تلتفت الى مطالب القوميات الاخرى حتى لو كان ثمن ذلك هو الحرب الأهلية.

3- كرواتيا:

كرواتيا عاصمتها زغرب وغالبية سكانها من الكروات الذين يشكلون 75% من السكان وهم كاثوليكيو المذهب، سلاف جنوبيون من حيث السلالة (وهبان، 2004 -2005: 266-68).

اما كرواتيا فقد عاشت مأساة من نوع خاص، ففى الوقت الذى كانت فيه القوات السلوفانية تحارب ضد الجيش اليوغسلافي كان الزعماء الكروات يشاهدون المعارك ولا يتدخلون و لم يقفوا الى جانب سلوفانيا فى محنتها وارتكبوا بذلك خطأ فادحاً دفعوا ثمنه غالياً، فكيف يمكن ان يوافق جنرالات الصرب على استقلال كرواتيا حيث تشكل الاقلية الصربية 12% من عدد السكان، في حين عارضوا استقلال سلوفانيا بالقوة المسلحة وهي الجمهورية المتجانسة عرقيا وليس لديها أية اقلية صربيَّة، بالاضافة الى ان القوات الكرواتية لا تملك سلاحا كافياً، وكانت فرصتها الوحيدة هى الاستيلاء على السلاح التابع للجيش الاتحادى الموجود في مخازنها ولكنها ضيعت هذه الفرصة.

قد أعلنت استقلالها عن يوغوسلافيا في 1991/6/20 وما لبث ان نشب الصراع بين العناصر الصربية والكروات وتحاول الأمم المتحدة أن تجد حلا لذلك في إطار الجهود الرامية لحل مشكلة الصراع المسلح في الجمهوريات اليوغوسلافيه السابقة (سرية، 2004 : 11).

ومرشحة للانضمام للاتحاد الاوروبي، واصبحت عضواً في حلف الناتو في ابريل 2009، تبلغ مسحتها 57 الف كم2 وعدد سكانها 4.4 مليون نسمة، و الجدير بالذكر ان هناك توترا في العلاقات بينها وبين دولة صربيا حيث تقدمت كل منهما في عام 2008 الى المحكمة الجنائية الدولية باتهامات متبادلة حول جرائم التطهير العرقى اثناء حرب 1991-1995.

4- كوسوفا:

كوسوفا عاصمتها هي برشيتينا، وغالبية سكانه حوالي 90% من الالبان الاصل، ويدين حوالي 97% منهم بالإسلام وحين يشكل الصرب النسبة الباقية 10% من السكان، ويقع اقليم كوسوفو في الجزء الجنوبي الغربي من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (سابقاً)، وكانت هي جزء الجنوبي من جمهورية صربيا، ويعد إقليم كوسوفو الشمال الغربي من جمهورية جبل الاسود ومن الجنوب جمهورية مقدونيا ومن الغرب البانيا (وهبان، 2004 -2005 : 268؛ المعالي، 1999 : 16).

تحتل كوسوفو / كوسوفا مساحة (10.908) كم في موقع متوسط في البلقان وكان يخترقها منذ القدم أهم طريقين بين الغرب والشرق، فالطريق الأول كان يربط ما بين بلغراد واوروبا الوسطى التي تبعد عنها 360 كم سالونيك وعالم البحر الأبيض المتوسط التي تبعد 270 كم فقط، اما الطريق الثاني فكان يربط ما بين دورس واوروبا الغربية على الشاطئ الادرياتيكي التي تبعد عنها 320 كم وما بين القسطنطينية /استنبول التي تبعد 860 كم (الارناؤوط، 2000: 40).

بدأت المشكلة الكوسوفيه 1989 بالغاء الحكم الذاتى الذى كان يحظى به الاقليم في الوقت الذي كانت فيه الغالبية الألبانية الشابة تطالب بتوسيع الحكم الذاتي حتى تتحول كوسوفو/ كوسوفا إلى جمهورية متساوية مع بقية الجمهوريات. ونظراً

لأنه في أوروبا على الأقل لا يمكن للحكم الذاتي أن ينكمش لا أن يلغى فقد أثار إلغاء الحكم الذاتي موجات من السخط المتواصل الذي أوصل الغالبية إلى حالة الإحباط والانفجار بعد حوالي عشر سنوات من 1989 الى 1998 (الأرناؤوط 82:1998).

قد اعلنت كوسوفو التى كانت جزءا من صربيا استقلالها من جانب واحد عام 2008 وكانت المقاطعة تحت حماية الامم المتحدة قوات من الناتو لحفظ الامن، وبينما ساندت الولايات المتحدة والعديد من الدول الاوروبية استقلال كوسوفو، فان صربيا وروسيا تعارضه بشدة.

أما فيما يتعلق بكوسوفو فلن تكون السيطرة السياسيَّة في يد الناتو او منظمة الامن والتعاون الاوروبي او صربيا، بل في يد مجلس الامن الدولى الذي سيناط به تأسيس ادارة مؤقتة لكوسوفو واما السيطرة العسكرية فتمارسها قوة الوجود الامني الدولي التى تنشر برعاية الامم المتحدة (تشومسكى: 177).

وقد ارتبط الوضع الجديد لكوسوفو منذ 1999/6/10 بقرار مجلس الامن 1244 الذي جعل منه محمية دولية الى ان يبت في وضعها النهائي، وبالاستناد الى هذا القرار دخلت وانتشرت في كوسوفو القوات الدولية متعددة الجنسية (kfor) التي تعنى بالجانب العسكري/ الامني (الارناؤوط، د. ت: 104).

إقليم كوسوفو بالنسبة للصرب يعتبر المركز الروحي والثقافي للدولة الصربية وكانت مدينة بريزوين عاصمة لملوكهم خلال القرون الوسطى كما ان مدينة بيتش كانت مركز الاسقفية الارثوذكسية منذ عام 1346 م وتعتبران انفصاله هو بمثابة انفصال الروح عن الجسد و مستعدة لتقديم اغلى التضحيات من اجل الحفاظ عليه (المعالي، 1999 : 17-23).

أ- الموقف الأمريكى وبعض الدول الأخرى من مسألة استقلال كوسوفا:

أثار إعلان استقلال إقليم كوسوفو يوم 17 فبراير 2008 اهتماماً دولياً كبيراً، لما لهذا الإعلان من تداعيات تتعلق بتطبيق قواعد العلاقات الدولية والقانون الدولي الراهن. وبالآثار المترتبة على التسليم بهذه السابقة في إعلان الاستقلال في تشجيع

أقاليم أخرى في مختلف أنحاء العالم على المطالبة بالحق نفسه (الأشعل،2008: 184).

كما قال الرئيس الأمريكى جورج بوش، في اليوم التالى لإعلان كوسوفا الاستقلال، ان الولايات المتحدة ستقيم علاقات دبلوماسية كاملة مع إقليم كوسوفا قريباً، وكانت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزارايس قد قالت في بيان إن بلادها اعترفت رسميا بكوسوفا دولة مستقلة ذات سيادة، وهنأت شعب كوسوفا بهذه المناسبة التاريخية، واعترفت ايضاً على الفور بكوسوفا دول من أهمها ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا ولم تعترف دولة صربيا وروسيا وبعض دول الاتحاد السوفيتي السابق والصين وبعض الدول الاسلامية وإسرائيل لكوسوفا كدولة مستقلة (دياب، 2008: 176 - 177).

وأخيرا قرار محكمة الدولية يؤكد صحة تفسيرنا القانوني بأن إعلان جمهورية كوسوفو في حينه كان إعلانا متوافقاً مع القانون الدولي ولا يتعارض معه ودعا المسؤولين في بلغراد إلى أن يوجهوا اهتمامهم الان إلى مستقبلهم داخل أوروبا.

ب. مخاطر انتقال الحرب الاهلية الى باقى البلقان:

جميع دول البلقان بلا استثناء وهى اليونان وتركيا وبلغراد ورومانيا والبانيا بجانب يوغوسلافيا السابقة تعتبر بدرجة كبيرة غير متجانسة عرقيا، ربما باستثناء سلوفينيا اليوغسلافية الصغيرة ففى اليونان وبلغاريا تتواجد اقليات تركية كبيرة، وفي تركيا يتواجد اكراد لهم مطالب انفصالية في الجنوب ويسعون الى التلاحم مع اخوانهم الاكراد في العراق وسوريا وايران وروسيا، والمجريون يستوطنون ترانسلفانيا الرومانية وفوجفودنيا الصربية، بينما يتواجد الالبان في مونت نيجرو (الجبل الاسود) وصربيا ومقدونيا اليوغوسلافيه، كما يوجد يونانيون داخل حدود البانيا، هذه العرقيات المختلفة بدرجات متفاوتة تطالب بشكل من الاشكال الاستقلال عن الدول التى تقيم فيها حالياً، لذلك فان تقسيم البوسنة والهرسك على اسس عرقية يقدم نموذجاً على استقلال باقى دول البلقان مستقبلا، والتقنين الدولي للتقسيمات العرقية سيفتح الباب واسعاً حول حدود الدول بالقوة المسلحة خاصة من قبل دول متطرفة مثل صربيا ذات النزعة التوسعية التي لن تتورع عن استخدام القوة

العسكرية من اجل تحقيق اهدافها التوسعية وهذا ما سيؤدي بالتالي الى نشوب حروب اهلية واسعة تسودها اعمال التطهير العرقي (سويلم، 1994: 201-205).

وبشكل عام ركزت قيادة حلف الاطلسي، كما يعترف الجنرال ولسي كلارك في مذكراته، على التوصُّل الى هدفين محددين: كسرارادة ميلوسيفيتش وحرمانه من القدرة على الاستمرار في التطهير العرقي (الارناؤوط، 2000، 101).

وان انتصارات قوات السلام الجوي في البلقان ليس انتصارا للناتو فحسب او للقضية الاخلاقية التى خيضت الحرب من اجلها، بل هو انتصار للنظام العالمي الجديد الذى نادى به جورج بوش في اعقاب حرب الخليج، والذي كان محطا للسخرية منذ ذلك الوقت، اذ كان ميلوسوفيتش قد هزم بالفعل، فسيكون على كل الميلوسوفيتشات المحتملين الآخرين في جميع انحاء العالم ان يعيدوا النظر في خططهم (تشومسكي، د. ت : 185).

5.3 تاريخ الكورد القديم:

1.3.5 العصور الحجرية:

يعتبر الكورد بجانب العرب والفرس والترك كأحد شعوب غربي قارة آسيا اتخذوا من البلاد الواقعة شرقي تركيا وغربي ايران وشمالي العراق وسوريا موطنا لهم منذ القدم ومع وجود صيغ عديدة للفظة الكرد في التاريخ التي ربما تدل احيانا على معانٍ ومفاهيم مختلفة عما هي الان ولكنها تعني منذ بداية العصر المسيحي (العصر ما قبل الإسلام) ولحد اليوم مفهوم اناس تمتعوا بكل المميزات القومية التي نمت خلال مراحل تاريخية مرت بها مناطق سكناهم (احمد ورشيد، 1990: 7).

وكلمة كوردستان تتألف من مقطعين كورد وهي تدل على الاكراد وكلمة ستان التي تدل على اقليم او مقاطعة او ولاية (القره داغي، 2008: 4). ومن خلال نتائج الدراسات والاستكشافات الاثرية التي جرت في المنطقة فقد تم العثور فيها على آثار أدوار تعود الى العصور الحجرية والتي تنقسم بدورها الى:

1. العصر الحجري القديم (100000-60000 ق.م)
2. العصر الحجري الوسيط (12500-10000 ق.م)
3. العصر الحجري الحديث (8000- 5600 ق.م).

4.العصر الحجري المعدني 5600-3500 ق.م (الدوسكي، 2008 : 33).

فقد عثر على ادوات في مناطق عديدة من كوردستان تعود الى العصر الحجري القديم والوسيط والحديث حيث تم العثور على اثار في منطقة بردة بلكة وكهف زرزي وكهف هزار ميرد في السليمانية وكهف شانيدر في اربيل حيث سكن انسان نياندرتال كهف شانيدر وتم العثور على الهياكل العظمية لهذا النوع البشري، كما عثر على ادوات تدل على مزاولة الزراعة في قرية زاوي جمي التي تعتبر من اقدم القرى في العصر الحجري الوسيط (القره داغي، 2008: 23-26؛ الدوسكي، 2008: 35).

يضاف الى ذلك العثور على آثار تعود الى العصر الحجري الحديث في الكثير من القرى الاخرى منها قرية نمريك وقرية جرمو.

2.5.3 العصور التاريخية:

مع بداية العصور التاريخية ظهرت في كوردستان اسماء تعبر عن اقوام واتحادات قبائل لعبت دوراً سياسيا في مناطق تواجدها او خارجها وصلتنا اخبارها على الاغلب عن طريق المدونات السومرية والاكادية والاشورية (احمد ورشيد، 1990: 39).

فتشير الوثائق المكتوبة ان نظام دويلات المدن الذي كان سائدا في وسط بلاد الرافدين وجنوبه في عصر فجر السلالات هو نفسه المتبع في شماله في الحقبة نفسها وهناك مجموعة دول نشأت في الإقليم كان من بينها (كوتيوم، لولوبوم، سيمورم، كاكموم، واربيلم، كاسور، خمازي) وقد كانت هذه الدول ذات سيادة خاصة بها ترتبط بالعالم المحيط بها بصلات سلمية تجارية وديبلوماسية واحيانا حربية (القره داغي، 2008: 36).

استخدم السومريون اقدم صيغة جغرافية للاقوام الجبلية اشار اليه بشكل سوبارتو في الربع الاول من الالف الثالث قبل الميلاد، حيث ذُكرت المنطقة في المصادر المسمارية منذ عصر فجر السلالات باسم السوبارتيين، وسميت بلادهم

باسم سوبارتو(الدوسكي، 2008: 39؛ الزيباري، 2009: 3). إلاّ أنهم كانوا يكرهون هذه التسمية كونها تعني العبد في الأكادية (Hallo, 1971: 113).

لكن الدراسات أثبتت أنّ لا علاقة بين كلمة سوبارتو والعبد في اللغات القديمة، ويرى البعض أنها تعني الذين يعيشون خارج الحدود فكلمة (سو) تعني الأقوام الذين يعيشون في المنطقة و (بار) تعني بالسومرية (الخارج)(احمد ورشيد، 1990: 41؛ جلال، 2008: 44).

غير أنهُ يصعب تحديد المنطقة المقصودة (ببلاد سوبارتو) المذكورة في النصوص المسمارية ويمكن أن تكون بين دجلة وجبال زاكروس وديالى، وهناك قوم ورد ذكرهم في النصوص المسمارية الى جانب السوبارتيين هم اللولوبيون ويبدو انهما كانا متعاصرين وتمثلان مجموعة واحدة انقسمت فيما بعد الى قسمين الاول سكن المناطق الشمالية لبلاد ما بين النهرين وكانت تسمى سوبارتو والقسم الثاني سكن بشكل عام في المناطق المحيطة بالسليمانية التي اشتهرت في العصر الاشوري ببلاد زاموا (احمد و رشيد، 1990: 43).

اما كوتيوماو الكوتيّون فهم الاقوام التي كانت تعيش في المنطقة المحصورة ما بين نهري الزاب الاسفل ونهر ديالى واتخذوا من مدينة اربخا (كركوك الحالية) مركزا لهم وكان لهم شأن كبير في مجرى الاحداث التي جرت في المنطقة (القره داغي، 2008: 51، احمد ورشيد، 1990: 53).

بعد ظهور الاكاديين (2334-2273 ق.م) على مسرح الاحداث وقعت المنطقة (كوردستان) شأنها شأن باقي مدن العراق تحت نفوذ وسيادة الدولة الاكادية (القره داغي، 2008: 59).

وفي نهاية الالف الثالث قبل الميلاد انتشر الحوريون في كوردستان منذ نهاية الالف الثالث في المنطقة المحصورة ما بين بحيرة وان وبحيرة اورمية (الدوسكي، 2008: 44).

اما في مطلع الالف الثاني قبل الميلاد فان المعلومات عن كوردستان غزيرة والسبب يعود الى ذكر المنطقة في نصوص الاشوريين خاصة المتعلقة بالعلاقات التجارية في العصر الاشوري القديم (2000-1595 ق.م) وفي العصر البابلي

الوسيط فقد سيطر الكاشيون وهم الاقوام الجبلية على بلاد بابل وقد لعبوا دورا مهما في سياسة الشرق الادنى القديم، اما في العصر الاشوري الوسيط فقد ظهر الميتانيون على مسرح الاحداث واستطاعوا اقامة دولة لهم في المنطقة الواقعة بين وادي نهر الخابور والباليخ سميت بالدولة الميتانية. (الدوسكي، 2008: 45-46).

وتميز نظام الحكم في مناطق الاقليم بصيغة اللامركزية في منتصف الالف الثاني ق.م في العهد الميتاني وكانت نوزي (كركوك) العاصمة الادارية ومركز الحكومة حتى سقوطها في العهد الاشوري الوسيط على يد اشور اوبلط الاول (1365-1330ق.م)، بدأ اقليم كوردستان يخضع للسيطرة الاشورية منذ عهد شمشي ادد الاول (1812-1781 ق.م) حتى ظهور الدولة الميدية وصعود كي خسرو الميدي العرش عام (653 ق.م) وتمت هذه السيطرة بالتدريج ويمكن اعتبار اشور ناصر بال الثاني (883-856 ق.م) هو من ثبت النفوذ الاشوري في الاقليم وقد تمكن من اخضاع كافة اراضي اقليم كوردستان للسيطرة الاشورية، وسقطت الدولة الاشورية على يد البابلين والميديين عام 612 ق.م بذلك انتهى الدور السياسي للاشوريين واصبحت المنطقة تابعة للنفوذ البابلي والميدي (القره داغي، 2008: 170؛ الزيباري، 2009: 50).

٧٢٩٢٦٤

وبعد سقوط الدولة الاشورية اصبحت المنطقة تابعة للنفوذ الميدي الا انها لم تدم طويلا حيث سقطت عل يد كورش الاخميني واصبحت خاضعة للنفوذ الاخميني(احمد ورشيد، 1990: 111- 120).

ومن ثم اصبحت من ضمن نفوذ الاسكندر المقدوني 331ق.م، بعد ان انتصر على الملك الاخميني دارا الثالث في معركة كوكميلا بالقرب من اربيل. وبعد وفاة الاسكندر (323 ق.م) تقاسم ضباطه الكبار امبراطوريته فاصبحت كوردستان من ضمن نفوذ السلوقيين، وفي نهاية القرن الثاني وبداية القرن الاول اصبحت كوردستان والمنطقة مركز الصراع بين الامبراطوريتين الفرثية والرومانية، وفي القرنين الثاني والثالث قبل الميلاد استطاع الارمن ان يسيطروا على كوردستان بعدها انتقلت السلطة من ايديهم الى الرومان حيث دامت حتى القرن الثالث الميلادي

ومن ثم حكمت الامبراطورية الساسانية كوردستان حتى الفتح الاسلامي عام 640م/ 19(الخليل، 2007: 79-83؛ البرواري، 2009: 72-73).

3.5.3 الكورد في العصور الاسلامية:

كان الكورد يعيشون كمجموعات قبلية ضمن الامبراطورية الساسانية في غياب اي كيان سياسي خاص بهم في هذه الفترة وبالتالي كانوا جزءا لا يتجزأ من الامبراطورية الساسانية.

في هذا الوقت توالت الانتصارات الاسلامية على القوات الفارسية (الساسانية) وكانت ذروتها الانتصار الساحق في معركة القادسية 16هـ/ 637م، وعلى اثرها بدأت الاتصالات بين القائد العام للقوات الاسلامية (سعد بن ابي وقاص) والخليفة عمر بن الخطاب، فكانت اوامر الخليفة هي التوجه نحو المدائن عاصمة الدولة الفارسية (مرعي، 2006: 125-126).

وبعد أن توطدت دعائم الإسلام انطلقت جحافل المسلمين الفاتحين الى أصقاع شتى وقد وصلت طلائع جيوش المسلمين في زمن الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) إلى المناطق الكوردية عام (16هـ / 637م)، واستمرت صفحات التحرير حتى عام (25 هـ / 645م) في فترة الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه دخل الاسلام فيها وأسلم غالبية الكورد من مدينة جلولاء الى دوين أي (كافة مناطق كوردستان) وهي دلالة على أن انتشار الإسلام في غالبية مناطق كوردستان كان بشكل سلمي وباقبال الكورد انفسهم (البلاذري: 1983: 176-213؛ بيخالي، 1991: 17؛ فايد ، 1999، 24، ميرزا، 2005: 319-346، الباشا، 2007: 7).

وبعدها لم يكن للمنطقة والكورد أي شأن سياسي طوال العصر الأموي إلا أنه بالقرب من مدينة أربيل وقعت المعركة الفاصلة بين العباسيين والأمويين التي عرفت بمعركة الزاب والتي قتل فيها الخليفة الأموي مروان بن محمد حيث كانت نهاية الدولة الأموية سنة 132هـ (فايد، 1999: 24).

وفي نهاية القرن الرابع وبداية القرن الخامس الهجـــري (10/11م) نزحـــت القبائل الكوردية ومنها الهذبانية في جنوب كوردستان وخاصة في أربيل وأطرافهـــا وسيطروا على قلعتها(محمود، 2006: 43).

واصبحت منطقة مابين الزابين (الزاب الأكبر والزاب الأصغر) مشاتي لهم، واما في القرن (5-6 هـــ / 11-12م) أصبح جزءا من كوردستان تابعـــة لدولـــة السلاجقة والأتابكة (ابن حوقل، 1928: 228؛ حسين، 1976: 8).

وفي عام (656 هـــ / 1256م) دخل المغول أيضا الى كوردستان، وأصبحت المنطقة جزءا من الدولة المغولية (656 – 738هـــ / 1258- 1338م) (العزاوي، 1935). وبعد المغول خضعت للجلائريين (739- 814 هـــــ / 1338- 1411م) (العزاوي، 1936).

ثم تعرضت المنطقة لغزوات تيمورلنك بعدها خضعت لدولتي القـــرة قوينلـــو (813- 875هـــــ /1410- 1470م) واق قوينلـــو (875- 924هـــــ /1470- 1518م) ثم عاد الصفويون وضموها إلى امبراطوريتهم، وذلك بعد أن هزم الفـــرس أمام السلطان سليم الثاني العثماني سنة (920هـــ / 1514م) في معركة جالـــديران (القيسي، 2004: 92، الباشا، 2007: 7). واحتلت عاصمة الفرس تبريز فضلا عن المناطق الشمالية في العراق (الصلابي، د. ت: 204-207؛ العمـــر، 1988: 51-67).

وعلى اثر ذلك أصبحت كوردستان تحت حكم العثمانيين، واتخذت المنطقـــة آنذاك أو في بداية الامر سنجقاً تابعاً لولاية دياربكر في عام 1518م (احمد، 1992: 294-333؛ علي، 1992، ب: 22-31، 162-173).

هذا وقد تم العثور على العديد من الوثائق العثمانية الهامة المؤرخة في القرن السادس عشر الميلادي، والتي يمكن ان تفيد في دراسة اهمية المنطقة ومع ذلك فهي قليلة نسبيا، والسبب ان المنطقة لم تكن في ذلك الالواء او سنجقاً او عدة سناجق من اولوية الكبيرة، التي آمنت بسيطرتها على كوردستان حدودها الشرقية من تنامي الخطر الصفوي (رؤوف، 2008: 60-61؛ علي، 1985: 20).

هذا ويعتبر الانتصار العسكري العثماني في معركة جالديران نقطـة تحـول هامة في التاريخ الحديث للقبائل الكوردية ومناطقهم، حيث قام العثمـانيون باعـادة تقسيم المنطقة اداريا وبتشكيلات جديدة (سافراستيان، 2008: 57-58)،

بذلك ضمن العثمانيون ولاء الامراء الاكراد مما مكن العثمانيين من السيطرة على معظم أجزاء كوردستان منذ عام 1534م (أرسـلان، 2001: 156؛ الخليـل، 2007: 243، علي، 1992، أ: 22-31).

من الجدير بالذكر ان من أهم اسـباب الـصراع بـين الـدولتين العثمانيـة والصفوية الذي استمر بينهما لمدة أربعة قرون، على تلك المنطقة يعود الى الموقـع الاستراتيجي الهام لها على الطرق التجارية التي تقع بين حدود هـاتين الـدولتين، فضلا عن اهميتها العسكرية(نورس، 1985: 72، هروتي، 2008: 38-39).

وأما السبب الاخر لهذه السيطرة فقد اتخذ العثمانيون الذريعة المذهبية سببا في فرض نفوذهم في المنطقة للقضاء على الدولة الصفوية (الجنابي، 1985: 249).

ويتفق المورخون على ان الكورد اعتنقوا الاسلام فور اطلالة اشراقه علـى العالم وخدموا الاسلام والمسلمين على اختلاف شعوبهم خدمة تجلل صداها في اذان الزمان وحفرت نقوشها على صفحات الايـام وتتجلـى فـي النـواحي العـسكرية والسياسية والعلمية والمدنية وان من الكورد من كان من الـصحابة ورواة احاديـث الرسول عليه الصلاة والسلام. وهناك اجماع بين المورخين ايضا على انـه كـان للكورد عدد من الحكومات الاسلامية، وان الكورد لم يعرفـوا النزعـة القوميـة او العرقية بأي شكل من الاشكال ايمانا منهم بان الاسلام يأتي فـي الدرجـة الاولـى والاسلام فوق كل جنس وكل قومية واذا كان قد بدر منهم الوعي القومي فانما تولـد نتيجة رد فعل من حكم بعض العثمانيين وبصورة اضطرارية (البـرواري، 2009: 73).

6.3 جذور القضية الكوردية في منطقة الشرق الأوسط:

تعد القضية الكوردية واحدة من أهم المعضلات التي تهدد أمن وسلامة منطقة الشرق الأوسط، بما تفرزه من صراعات اقليمية ودولية، ونشأت المشكلة الكوردية

في قرن السابع عشر نتيجة للصراع ما بين الدولتين الصفوية والعثمانية. ومع انتهاء الحرب العالمية الأولى برزت القضية الكوردية مجددا بما تحمله من وقائع وأسانيد الى حيز الواقع الدولي (محمد، 2008: 9).

وقد زاد من اهتمام العالم بها أن الشعب الكوردى يعيش في ثورة دائمة ويتطلع الى نيل حقه في تقرير مصيره أسوة بالشعوب الأخرى في العالم، خاصة وأنه يتوافر له كل مقومات القومية من وحدة الأرض واللغة والعادات والتقاليد والتأريخ المشترك والآلآم والآمال والمصالح المشتركة (عيسى، 2002: 5).

وإذا كانت القضية الكوردية تعاني من آثار التقسيم ولمدة أربعة قرون بين الإمبراطوريتين الفارسية والعثمانية، فإن التقسيم الجديد لكوردستان أضاف صعوبات أكثر تعقيداً إلى حلها ووضعت الحركة الكوردية المعاصرة أمام مشكلة معقدة وفي وضع غير لائق لشعب كريم وشجاع (حصاف، 2009: 219).

وان القضية الكوردية هي قضية شعب مضطهد يتطلّع الى تشكيل دولته المستقلة ورفع نير الاضطهاد القومي والظلم الاجتماعي عن كاهله، حيث أن كوردستان أكثر المسائل القومية عمراً والتى بقيت بدون حل ومن أكثرها تعقيدا بسبب التداخلات الخارجية وعلاقتها بالقضايا التى تهم مصير الشرق الأوسط والعالم مثل النفط والموقع الاستراتيجى والمياه، وحاليا بالاضافة الى اقتسام كوردستان بين خمس دول وأنظمة متباينة (ملا، 2000: 12).

كوردستان تركيا التى تتبع تركيا والتى اصطلح الأكراد على تسميتها شمال كوردستان، وهناك كوردستان العراق التى تتبع دولة العراق وقد اصطلح على تسميتها جنوب كوردستان، ثم كوردستان ايران وتسمى الأكراد شرق كوردستان، وايضا كوردستان سوريا واصطلح الاكراد على تسميتها غرب كوردستان (محمد، 2008: 9).

والقسم الخامس هو كوردستان ارمينيا او ما يسمى بكوردستان حمراء. فإن هذا يعد مشكلة كبرى في كل من تركيا والعراق وايران وسوريا. نتيجة عجز هذه الدول عن إيجاد آلية سياسية لحل القضية الكوردية (العزاوي،2004: 202-203).

1.6.3 مراحل تقسيم كوردستان:

ان سياسة فرق تسد تحمل مزايا كبيرة للذين يمارسونها. وان استغلال ثروات كوردستان بصفتها مستعمرة مشتركة انما يشجع التعاون فيما بين الدول التي تقسمها (نيكيتين، 2004: 30) إن الشعب الكوردي كان ضحية مصالح دول كبرى، تلك الدول التي أسقطت عن وجدانها كل اعتبارات الإنسانية لتمزيق ذلك الشعب العظيم المسالم رغماً عن إرادته لتجعله مجزّأً بين خمس دول (بدوي، 2006: 169).

وعندما يشتت شعب في قلب الشرق الأدنى ويقسم فإن لذلك معنى مهماً (نيكتيتن، 2004: 49). إن تقسيم كوردستان بين عدة دول تتحد جميعها في حرمان الأكراد من الحصول على استقلاله (على، 1992، أ: 444). اغلبية هذه الدول تنكر بطرق مختلفة، وجود هوية قومية كوردية (فرج، 2010: 78).

وبالنسبة لمراحل تقسيم كوردستان يتكون من:-

المرحلة الأولى:

المرحلة الذي تعرضت لها كوردستان، في التاريخ يبدأ من معركة (جالديران) في 23آب 1514 على يد الأتراك العثمانيين والفرس (بدرالدين، د. ت: 12) وعلى أثر تلك المعركة وبعد اكثر من قرن تم تقسيم كوردستان ولأول مرة في التاريخ رسمياً بين الدولتين بموجب معاهدة زهاو سنة 1639 (البوتاني، 2005: 15).بين الشاه عباس الصفوي وبين السلطان مراد الرابع، وكان تقسيم كوردستان بين الامبراطوريتين العثمانية والفارسية بمثابة المعول الأول في هدم كيان كوردستان (محمد، 2008: 54).

المرحلة الثانية:

هو الذي نفذّه الروس بعد توقيع معاهدة (دتركمان) جاي سنة 1828 م تنازل الفرس بموجبها لروسيا عن مقاطعا تها الممتدة إلى الشمال من نهر آراس بذلك أصبح جزء من كوردستان خاضعاً لروسيا، ثم للاتحاد السوفيتي، والآن لأرمينيا(البرواري، 2009: 39 – 41).

المرحلة الثالثة :

الذي اتت به معاهدة سايكس – بيكو، السرية سنة 1916 م، اتفقت كل من بريطانيا وروسيا وفرنسا على تقسيم أراضي الدولة العثمانية بضمنها اراضي كوردستان، وكان الهدف الاساسي لابرام سايكس بيكو اعادة اقتسام مناطق النفوذ داخل ممتلكات الدولة العثمانية بين الحلفاء ولاسيما الرئيسية منها أي بريطانيا وفرنسا وروسيا، لقد جاءت معاهدة سايكس _ بيكو ضد مصالح وطموحات شعوب المنطقة وخاصة مصالح الشعب الكوردي.(حمه عزيز، 2008: 253؛ حصاف، 2009: 212).

المرحلة الرابعة:

هو التقسيم الحالي الذي تعيشة كوردستان والذي حصل عقب توقيع معاهدة لوزان بين دول الحلفاء وتركيا الكمالية في 24 تموز سنة 1923 م، وبذلك فصلت هذه الحدود بين كوردستان العراق (الجنوبية) وأجزائها الأخرى مثلما وفصلت الحدود العراقية السورية بين كورد العراق وكورد سوريا، وفي النهاية انقسمت كوردستان الى خمسة أجزاء موزعة بين تركيا، إيران، العراق وسوريا وارمينيا (البرواري، 2009: 39 –41).

مع ذلك يعتبر الأكراد أحد أكبر الجماعات القومية التي تتوزعها بلدان الشرق الاوسط. حيث يتنشر الأكراد في منطقة الشرق الأدنى في لبنان والأردن وفلسطين وفي دول أخرى في منطقة. ولاسيما في دول أوروبا والولايات المتحدة (سارة، 2000: 30)

أ. الأكراد في لبنان:

يعود الوجود الكوردي في لبنان إلى القرن الحادي عشر في العهد الزنكيني والأيوبيين، وشكل هؤلاء مجموعة كوردية خارج الوطن الأصلي كوردستان (البرواري، 2009: 37). وللوجود الكوردي في لبنان حضور سياسي معبر عنه في عدد من الأحزاب الكوردية بينها (البارتي) و(الحزب الديموقراطي الكوردي) (سارة، 2000: 26).

ب. الاكراد في الأردن وفلسطين:

تشير المصادر التاريخية إلى وجود الكورد في الأردن منذ بدايات الدولة الأيوبية التي اسسها القائد الكوردي صلاح الدين الأيوبي سنة 1173 م، وبعض قبائل في فلسطين لجأت إلى الأردن بعد الحرب العربية الاسرائيلية في أعوام 1948-1968 م، من أشهر هذه العائلات: الأيوبي، الهشلمون، نيروخ، الكورد، زازا، وغيرها(البرواري، 2009: 37- 39).

كما أن أكراد الأردن ساهموا في بناء الأردن الحديث سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وثقافياً. فعندما شرع الأمير عبدالله بن الحسين في تأسيس الجيش الأردني كان من بين مؤسسي الجيش ضابط من أصل كوردي أمثال الرئيس خليل بكر زازا، بدرخان، والضابط مصطفى المللي والزعيم رشيد المدفعي، وفي المجال السياسي برزت شخصيات سياسية في عهد الامارة الأردنية أمثال: علي سيدو الكوردي، الذي شغل منصب وزير مفوض في وزارة الخارجية حيث كان سفير الأردن في أنقرة أحمد الكوردي، وفي المجال الاقتصادي فقد برز حسين سيدو الكوردي الذي أسس بنك الأردن وفي المجال الثقافي فقد ساهم اكراد الأردن في الحركة الثقافية والفكرية وكان على رأسهم المفكر والأديب سعد جمعة(البرواري، 2009 : 38).

2.6.3 أسباب تقسيم كوردستان:

يبدو أن الأسباب المفضية إلى تقسيم كوردستان قد تكون استراتيجية واقتصادية وسياسية وجغرافية ودينية على النحو التالي:-

1. أهم الأسباب في تقسيم كوردستان بين امبراطوريتين في القرن السابع عشر، والتي منعت توحيد الشعب الكوردي هي عرقلة استغلال كوردستان من قبل السلطتين المركزيتين نشوء نهضة اقتصادية فيها، وجود أزمات شديدة فيما بين الشعب الكوردي- عدم تبلور وعي قومي كوردي، مما جعل الانتماءات الدينية والطائفية تلعب دورا مهما، وطورت كل من الإمبراطورية العثمانية والصفوية مركزية قوية ومستبدة، بحيث جعلتا من الصعوبة بمكان أن تنال مناطق الأطراف حريتها. (رسول، 2008: 43-44).

2. طبيعة كوردستان الجبلية المشرفة على المناطق السهلية والهضبية المجاورة لها مما جعلتها ذات خاصية دفاعية هجومية استراتيجية عسكرية.
3. إن كوردستان لو اتحدت وأصبحت دولة مستقلة، ستتحول آنذاك إلى قوة إقليمية يحسب لها ألف حساب.
4. إن بريطانيا وروسيا والمانيا وفرنسا كانت جميعاً تسعى لسنوات طويلة لتثبيت أقدامها في كوردستان بغية الاستحواذ على ثرواتها النفطية الهائله أو ربطها بأسواقها.
5. ومن أهم الأسباب الدينية وهو انتقام الدول الصليبية من الكورد والثارُ لما فعله القائد الكوردي صلاح الدين الأيوبي قبل ألف سنة(البرواري، 2009 : 41-42).

3.6.3 نهوض القومية الكوردية:

ويكفي أن نشير إلى الشاعر الكوردي الكبير (أحمد خاني) الذي ولد في سنة 1061 هجرية (القرن السابع عشر) إنه يصور في الملحمة الشعرية الأساس (مم وزين) كوردستان وكأنها سجين مقيد بالأغلال، ويبين لنا الشاعر السبل التي ينبغي اللجوء إليها من أجل إنقاذ وطنه مما هو عليه (نيكتين، 2004: 213).

فالشعور القومي شيء موجود في التاريخ باستمرار، وإن اختلف في درجاته ومستوياته من فترة تاريخية لأخرى (الغويل، 2002: 238).

واما القومية المعاصرة فهي نتاج الفكر الأوروربي وظهرت في أواخر القرن الثامن عشر مع مجيء الثورة الفرنسية ووجود طريقها الى الطبقات المثقفة في المجتمع العثماني اثناء ثمانينيات القرن التاسع عشر (جالديران، 2007: 53).

تعود النهضة القومية الكوردية ولو بدرجات أقل إلى القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، اشتد النضال القومي الكوردي من أجل التحرير والاستقلال ومن أجل رفع النير الأجنبي وبناء الدولة الكوردية المستقلة، كما صدرت اول جريدة كوردية كانت باسم (كوردستان) وأسست في 1898 من قبل صيهاد بدرخان وكانت تطبع باللغتين التركية والكوردية (حصاف، 2009: 152؛ جالديران، 2007 :53).

وإن الخاصية الجديدة لكوردستان في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين هي أنها أصبحت منطقة صراع ليست فقط بين الإمبراطوريتين العثمانية والقاجرية بل بينها من جهة وبين الدول الاستعمارية من جهة أخرى والتي ازدادت رغبتها في الدخول للمنطقة وخاصة في فترة ضعف السلطة المركزية في استانبول(حصاف،2009: 152).

كان نشوء الحركة القومية الكوردية ابتداء من اواخر القرن التاسع عشر فصاعداً، بدرجة كبيرة، نتيجة صعود دول أخذت تقبل على الحداثة، وظهور الحركة القومية بين غالبية الشعوب والدول التي كان الكرد يخضعون لحكمها الأتراك والإيرانيين والعرب.

ومن هنا تدخل الحركة القومية التحريرية الكوردية مرحلة جديدة، حيث تشكلت منظمات وأحزاب سياسية سرّية وعلنية اجتمعت تحت رايتها معظم العناصر الأساسية من ابناء الشعب الكوردي ورفعت شعارات النضال بشكل وأسلوب جديد في سبيل التحرير القومي (عيسى، 2002 : 84).

ان الكورد في شمال وشرق وجنوب كوردستان واجهوا من التغيرات السياسية الداخلية والتطورات الدولية العميقة، دخلوا مرحلة جديدة من الوعي القومي في أواخر القرن التاسع عشر (باركي و ظاولر، 2007: 11).

إن الكورد قاموا في نحو سنة 1922 بتوحيد جميع التنظيمات السياسية الكوردستانية في جمعية سرية واحدة وهي جمعية الاستقلال الكوردي، وفتحت الجمعية فروعاً لها في مختلف المناطق الكوردية وهدفها ضمان الوحدة ما بين الكورد وانجاز الاستقلال الكوردي (البوتاني، 2001: 487-501). وخلال هذه المدة ظهرت جمعيات سياسية كوردية اخرى تسعى لنيل الاستقلال لكوردستان. وجميعها كانت سرية منها الجمعية الخيرية الكوردية التي تأسست في مهاباد سنه 1927 وكان هدفها الحصول على استقلال كوردستان وبمساعدة الدول الأوروبية وفي مقدمتها بريطانيا(البوتاني، 2001: 481).

4.6.3 الأكراد وحق تقرير المصير في عهد عصبة الأمم:

على الرغم من أن عهد عصبة الأمم لم يتضمن نصا صريحاً محدوداً لمفهوم حق تقرير المصير، الا أن الحكم الذاتي يمكن أن يستنتج ضمناً من هذا العهد. فنظام الانتداب ظهر إلى الوجود نتيجة الاهتمام بمصير الأقاليم والشعوب التى كانت خاضعة للدولة العثمانية وألمانيا وإنسلخت عنها نتيجة الحرب العالمية الأولى. ولقد طبق نظام الانتداب تحت رعاية عصبة الأمم باعتباره أفضل فكرة لحل المسألة الاستعمارية(محمد، 2008: 179).

وقبل ذلك الحكومتان البريطانية والفرنسية تصدران تصريحاً مشتركاً يوم 8 تشرين الثاني 1918 منه مايلي: إن الغاية التى ترمي إليها فرنسا وبريطانيا العظمى من وراء الدفاع عن الشرق الذي شاهد الحرب وتخلص من مطامع الألمان إنما هي تحرير تلك الشعوب التي سامها الأتراك الظلم طويلاً تحريراً كاملاً ونهائياً، ثم تأسيس حكومات وإدارات وطنية تستمد قوتها من رغبات الأهالي وحرية اختيارهم(ملك، 2005 : 25).

أفرزت سنوات الحرب العالمية الأولى اوضاعا جديدة في العالم، وكانت كوردستان من المناطق التي شهدت أراضيها معارك كبيرة بين الاطراف المحاربة، ففضلا عن تأثيرات تلك الحرب المادية والبشرية والسياسية على الكورد (سيف الدين، 2004: 57).

وخلال الحرب العالمية الأولى شكلت مجموعة لجان للكورد، في باريس تقدم شريف باشا بصفته ممثلاً لكورد. فقد عرض في 22 آذار 1919 وفي 1 آذار 1920 مطالب الكورد على مؤتمر السلام ملحقاً إياها بخريطة (كل كوردستان)(ملك، 2005: 60).

في 1920/3/1 قام الزعيمان الكوردي شريف باشا والأرمني بوهوس نوبار باشا، بتسليم بيان مشترك الى المجلس الأعلى لدول الائتلاف، طالباً فيه الاعتراف بحقوق الشعبين الكوردي والأرمني، وأقر المجلس المذكور ذلك البيان بصورة مبدئية (عمر، 2004: 53).

وبدأت المسألة الكوردية بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى، تأخذ طريقها الى الاهتمام الدولي من خلال بعض المعاهدات وخصوصا معاهدة سيفر الاتفاقات

الدولية من ناحية، ومن الناحية الاخرى في إطار الاجراءات التي كانت تتخذ ضد تركة الرجل المريض (دولة الخلافة العثمانية) (فايد، 2005: 52).

وبعد الحرب العالمية الاولى وخروج الدولة العثمانية منها خاسرة، ونتيجة للمساومات السياسية التي تمت بين بريطانيا وفرنسا من جهة، وبين تركيا الحديثة (الكمالية) من جهة اخرى، فإن كوردستان العثمانية قد انقسمت الى ثلاثة اقسام سياسية، كل قسم منها يتبع احدى الدول الحديثة التي ظهرت بعد الحرب وهي كوردستان الشمالية التي تضم معظم اجزاء شرق وجنوب شرق الأناضول، والتي أصبحت خاضعة لتركيا وكوردستان الجنوبية التي كانت تشمل معظم اجزاء ولاية الموصل والتي اصبحت خاضعة للعراق، وكوردستان الغربية التي تحولت الى جزءٍ من دولة سوريا. (حمه عزيز، 2008: 28 – 29).

اما كوردستان فلم تستفد من هذا التصريح وهو ما يطالب به الأكراد اليوم أي عتراف لهم باختيار الشكل السياسي الذي يريدونه هم. (ملك، 2005: 25).

1.4.6.3 معاهدة سيفر (المعاهدة بشأن قيام دولة كوردية):

بعد الحرب العالمية الأولى كان البريطانيون يبادرون بفكرة تأسيس دولة كوردية تحميها بريطانيا لعدة أسباب، منها محاولة دفع نفوذهم شمالا الى المنطقة الاستراتيجية التى تجاور القوقاز المواجهة للاتحاد السوفيتى والذى أصبح العدو الأول لبريطانيا بعد ثورة أكتوبر الاشتراكية عام 1917، و سبب آخر ان تأييد الأمانى الكوردية يمكن أن يتخذ وسيلة للضغط على تركيا وللقضاء على كل ادعاء تركى حول ولاية الموصل الغنية بالنفط (عيسى، 2005: 54).

وهكذا فلأول مرة في التأريخ الحديث يتم الإعتراف رسمياً بالحقوق السياسية الكوردية في معاهدة سيفر(محمد، 2008: 120)

في 10/آب / 1920 وقعت 14 دولة على معاهدة سيفر المؤلفة في 433 مادة وهي (بريطانيا وايطاليا واليابان وارمينيا وبلجيكيا والحجاز (السعودية حالياً) وبولونيا والبرتغال ورومانيا ويوغوسلافيا (السابق) وتشد جيكو سلوفاكيا وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية (بصفة مراقب) وكذلك بعثته كوردية (بصفة مراقب في

المناقشات المتعلقة بأرمينيا وكوردستان) وجاء في البنود التالية مايتعلق بالكورد المواد (62،63، 64)(عقراوي، 2005: 35-36).

وكما نصت المواد (62، 63، 64) من معاهدة سيفر على حل المسألة الكوردية بمرحلتين، الأولى: إنشاء كيان كوردي في القسم الشمالي من كوردستان (حالياً كوردستان تركيا والجزء الملحق بسوريا) والمرحلة الثانية انضمام القسم الجنوبي الذي كان يشكل القسم الأعظم من ولاية الموصل (معصوم، 1999: 185).

كما جاءت المادة 62 تقول:

"تشكل لجنة تكون مقرها القسطنطينية، وتتألف من أعضاء ثلاثة تعينهم الحكومات البريطانية والفرنسية والايطالية كل من جهتها. وعلى هذه اللجنة أن تضع في غضون ستة أشهر من التوقيع على هذه المعاهدة، مشروعا للحكم الذاتي المحلي للمناطق التي تسكنها غالبية كوردية والواقعة شرق الفرات وجنوب الحدود الجنوبية لأرمينيا، كما ستقرر فيما بعد، شمال حدود تركيا مع سوريا وبلاد ما بين النهرين" (ايغلتن، 1972: 30).

وايضا ورد في المادة 64:

إذا ما قام الشعب الكوردي في المناطق المحدودة في المادة 62 خلال فترة سنة من دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ بالاتصال ومفاتحة عصبة الأمم بطريقة تظهر أن غالبية سكان هذه المناطق ترغب بالاستقلال عن تركيا، وإذا ما قرر المجلس أن هؤلاء الناس قادرون على مثل هذا الاستقلال ويوصي ذاك بمنحه لهم توافق تركيا على تنفيذ هذه التوصية والتخلي عن كل الحقوق والتسميات لهذه المناطق (بدوي، 2006: 62).

وليس هذا فقط بل أن المعاهدة المذكورة دعت ممثلاً كوردياً للاشتراك في أعمال اللجنة الدولية لتعين حدود كوردستان وتقرير مصيرها (ملك، 2005: 32).

بموجب معاهدة سيفر، ظهرت وعود للأكراد بإقامة دولة كوردية (سارة، 2000 : 34).

الا ان هذه المعاهدة، كانت وثيقة ميتة ساعة التوقيع عليها، لأن مصطفى كمال كتب التاريخ بصورة تختلف عما رسمته المعاهدة. وبمعاهدة لوزان 1923، صار واضحا أن لا محل لشعب كوردي أو أرمني في تركيا (ايغلتن، 1972: 31).

فتركيا الكمالية قد وجدت في محاولات بريطانيا وبعض حلفائها لاقامة كيان سياسي مستقل للكورد في معظم المناطق التي تسكنها غالبيَّة كورديّة لاناضول تهديداً لوجود تركيا كدولة وذلك عندما تلحق به كوردستان الجنوبية لاحقا كما نصت على ذلك بنود سيفر عام 1920، عليه فان وقوف تركيا الكمالية ضد هذه الاتفاقية كان السبب الرئيس والمباشر لإفشالها (حمه عزيز، 2008: 125).

كما كتب فاسيل نيكيتين (على الرغم من ان معاهدة سيفر بقيت حبراً على ورق، الا انها تعتبر مرحلة مهمة من مراحل تطور بحث مسألة الاستقلال المحلى لمنطقة الكوردستان) (عمر، 2004 : 56).

وفي النهاية أن تلك الوعود تبخرت تحت شمس الأطماع الاستعمارية للدول الموقعة على معاهدة لوزان، ولم تكن بريطانيا تحترم منصوص معاهدة سيفر الا بقدر ماتخدم مصالحها الاستعمارية الخاصة (سارة، 2004: 34؛ الطالباني، 2003 :28).

2.4.6.3 معاهدة لوزان:

إحدى أكبر الوقائع المأساوية في تاريخ الشرق الأدنى والعالم خلال الربع الأول من القرن العشرين في النظام السياسي والاستعماري الدولي الذي طبق في كوردستان، وهي واقعة مأساوية بكل مافي الكلمة من معنى، قد نجمت عن يأس شعب لم يتقبل المصير الذي فرض عليه وما زال يرفض القبول بذلك المصير ويقاومه (نيكيتين، د. ت: 54).

نتيجة المساومات ومصالح الدول الكبرى (عقراوي، 2005: 38) تم التوصل الى معاهدة لوزان التي وقعت في 24 يوليو سنة 1923 من قبل الدول المشتركة في هذا المؤتمر. وكان نتيجة التوقيع عليها أن احتفظت تركيا بكافة اراضيها ولم يرد ذكر للمسألة الكوردية في متن المعاهدة بعكس اتفاقية سيفر سنة 1920 وأهملت كلياً الاشارة الى الاكراد وحقوقهم (عيسى، 2005: 124).

وقبلت الدول التي كانت قد وقعت على معاهدة سيفر على توقيع معاهدة لوزان الممضاة يوم 24 تموز 1923 التي شلت معاهدة سيفر فأبطلت بنودها بالرغم من صراحة حقوق الأكراد فيها (ملك، 2005: 39).

إن الدول العظمى صادقت في معاهدة لوزان على الانقلاب الذي قام به الكماليون بالقوة وهكذا أهملت كوردستان المجزّأة ولم يكترث بها العالم (ملك، 2005 : 21).

واعترفت معاهدة سيفر التي وقعت عليها بريطانيا وتركيا، بأرمينيا وكوردستان كدولتين مستقلتين، لكن هذا الاعتراف الرسمي لم يقدر له أن يؤدي الى قيام كوردستان معترف بها دولياً، وأبطلت معاهدة لوزان بنود معاهدة سيفر التي كان الاكراد سيحصلون بموجبها على دولتهم، فعادوا الى حالهم من غموض في مصيرهم (سيمونز، 2004: 155).

وقد مر مايزيد على 70 عاما والكورد يحاولون التغلب على الأضرار التي سببتها هذه المعاهدة و سياسة فرق – تسد (نيكيتين،د. ت: 41).

وأصبحت القضية الكوردية في حكم المنسيَّة في اوراق عصبة الأمم (عقراوي، 2005: 87).

وسكتت عصبة الأمم على كل تلك الجرائم مثل مجازر وحرق قرى واعد امات في كوردستان كأن الامر لايهمها لا من قريب ولا من بعيد (عقراوي، 2005: 93).

5.6.3 القضية الكوردية في عهد الامم المتحدة:

مؤتمر سان فرانسيسكو والطريق الى الدولة الكوردية، رفع ممثلو الأكراد مذكرة إلى الدول الممثلة (ملك، 2005: 9). في مؤتمر سان فرانسيسكو حين اجتمعت ثمانٍ واربعون دولة سنة 1945 للتوقيع على ميثاق التأسيس للأمم المتحدة، سلم وفد كوردي خارطة طريق تطالب بدولة مستقلة، طبقا لما اعترفت به المواثيق الدولية بعد حرب (عقراوي، 2005: 138؛ ملك، 2005: 9)

اذا كان مفهوم الحكم الذاتي قد استنتج ضمناً من عهد عصبة الأمم، فان هذا المفهوم لقي اهتماماً واضحاً من واضعي ميثاق الأمم المتحدة، كما نصت الفقرة 2 من الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة على (اقامة العلاقات الودية بين الأمم على اساس احترام المبدأ الذي يقضي بالمساواة في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها) (محمد، 2008: 189؛ جامباز ودزه ين، 2008: 134).

وفي موقف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة فقد تبنت في دورتها الخامسة عشرة بقرار رقم 1514 في 1960/12/14 اعلان منح البلدان والشعوب المستعمرة استقلالها، وذهب الى القول بأن الاستقلال هو الهدف الحقيقي الذي تسعى المنظمة الدولية الى تحقيقه وليس الحكم الذاتي، ونصت في الفقرة الخامسة منه على انه يجب اتخاذ التدابير الفورية واللازمة في الأقاليم المشمولة بالوصاية أو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أو كل الأقاليم التى لم تنل بعد استقلالها لنقل جميع السلطات الى شعوبها وذلك لتمكينها من التمتع بالاستقلال والحرية، ويتبين بوضوح من هذا النص أن تطور الشعوب والاقاليم التى لم تنل بعد استقلالها يجب أن يتجه نحو استقلال هذه الشعوب في أقاليمها وممارستها عليها بدلا من الحكم الذاتي اذ ان القرار المشار اليه لم ينص على الحكم الذاتي كهدف، وإنما نص على الاستقلال صراحة (محمد، 2008: 194).

اما المحافل الدولية فكان الكورد محرومين منها، فهم ليسوا كالفلسطينيين الذين تؤازرهم الدول العربية الكثيرة، حيث تطرح قضيتهم في الأمم المتحدة وفي مجلس الأمن باستمرار (فرج، 2010 : 86).

فحين أنشات الجمعية العامة للأمم المتحدة نوعا من العضوية بالانتساب لبعض الكيانات التي لم ترق الى وصف الدولة بعد، منحت منظمة التحرير الفلسطينية وصف المراقب في الأمم المتحدة. اما الكورد فلم تكن لهم اية دولة تبدي استعدادها لطرح قضيتهم في الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى.

كماحدث مرة واحدة من قبل الدول الاشتراكية حيث طلبت منغوليا الشعبية درج القضية الكوردية في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة في نهاية حزيران 1963 ولكن ممثلها سحبها بايعاز من موسكو، بعد ضغوط ممارستها عليه الدول العربية هذه والمحاولة لم تكن موفقة(فرج، 2010 : 85-88).

وايضاً تطالب المنظمات الكوردية بحق تقرير المصير للشعب الكوردي في اجزاء كوردستان وفقاً للمادتين (1) و (2) من ميثاق الامم المتحدة (باركي وآحرون، 2007: 74).

وان الاحزاب السياسية الكوردية والقوميين الكورد كانوا يدركون اهمية دعم القوى العظمى في الحصول على الاستقلال اوالحكم الذاتي الكوردي، والواقع ان هناك اتصالات عديدة اجراها قوميون كورد مع القوى العظمى ومع الأمم المتحدة ايضاً وكان حزب رزكاري الكوردي من بين الجماعات التي اجرت مثل تلك الاتصالات. ففي مذكرة الامم المتحدة أُرسلت من خلال عدد من المفوضيات والسفارات الدبلوماسية في بغداد عرض حزب رزكارى الكورد وناشد المجتمع الدولي بدعم المطالب الكوردية (ياسين، 2002 :118).

ويذهب جانب من الفقه والقانون إلى تأسيس مشروعية لجوء حركات المقاومة الشعبية إلى إستخدام القوة المسلحة ضد الدولة المستعمرة أو المحتلة أو القائمة بممارسة العنصرية الصرفة على حق الدفاع الشرعي. ذلك أن حق الدفاع الشرعي كما قررته المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة يتناسب وفقاً لما يراه هذا الجانب من الفقه، ليشمل بالاضافة إلى الدول الشعوب والأفراد وحركات المقاومة (محمد، 2008 : 97).

وفي الواقع فإن الأمم المتحدة، وهي التي تهمل عن قصد هذه المسألة، تجد نفسها في الواقع الحالي، في وضع يحتم عليها أن تعالج وضعاً يقل كثيراً عن وضع المستعمرة، وينجم عن ذلك أن تفقد الأمم المتحدة مصداقيتها وبالتالي تعجز عن القيام بوظائفها، والهيئات الاسلامية تبكى على المسلمين في العالم كمسلمي الفليبين وهذا حق، ولكنها لاتذكر كوردستان وألاكراد الذين أبيدوا مع أن كوردستان أقرب وهذا غير حق (بيشكجي، 1998: 97؛ العبدولى، 2007 : 10).

وتجد منظمة المؤتمر الإسلامي نفسها في نفس هذا الوضع فهي توجه انتقادات شديدة اللهجة ضد إسرائيل، وتنتقدها على ماتتخده من تدابير قمعيَّة بحق الفلسطينيين وتفرض عقوبات عليها، لكن منظمة المؤتمر الإسلامي تصم آذانها عندما يتعلق الأمر بممارسة البلدان الإسلامية مثل تركيا والعراق وسوريا وإيران

لتدابير قمعية بحق الأكراد أشد خطورة مما تتخذه إسرائيل بحق الفلسطينيين. ينبغي أن لا ننسى أن المجتمع الكوردي مجتمع مسلم، ولابد أن تكون المنظمات المعنيّة مثل منظمة المؤتمر الإسلامي قد بذلت جهودا كبيرة لكي تتجاهل المسألة الكوردية (بيشكجي، 1998: 97).

والمسألة الكوردية واحدة من اكثر المسائل المطروحة على الأمم المتحدة أهمية، لقد لعبت الأمم المتحدة دوراً أساسياً بعد الحرب العالمية الثانية في إزالة الاستعمار (بيشكجي، 1998: 70).

وفي ضوء التطورات التي حدث في منطقة الشرق الاوسط خلال السنوات القليلة الماضية صار الاكراد اكبر مجموعة عرقية في الشرق الاوسط، فالنظامان الدولي والاقليمي عمدا الى تجاهل مطالب الاكراد في معظم المراحل التاريخية السابقة والتضحية بها، خاصة ما يتعلّق بإنشاء دولة كوردية ذات سيادة (عبدالناصر، 1997: 48).

ولهذا السبب فإن على الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى ان تهتم أكثر فأكثر بدور النظام الاستعماري العالمي المطبق حاليا في كوردستان (بيشكجي، 1998: 73). لأن فكرة تأسيس هيئة الامم المتحدة انبثقت من فكرة البحث عن السلم الدئم للبشرية، نتيجة المآسي التي تعرض لها المجتمع العالمي جراء قيام الحرب العالمية الثانية (الرواندوزي، 2009: 153).

7.3 مقومات إنشاء الدولة الكوردية:

1.7.3 مقومات إنشاء الدولة:

أ. الدولة:

لاشك ان الدولة ما هي الا مرحلة من مراحل تطور المجتمعات التي أرغمتها الحاجات المختلفة على التنظيم في صورة تضمن لها حقوقها وبقاءهـا واسـتقلالها، وهي أرقى التنظيمات التي ابتدعها العقل البشري لحد الان (محمود، 2010: 22).

ولا يتحقق وجود الدولة إلا بوصول الجماعة السياسية الى درجة معينة مـن التنظيم ليسمح باستقلالها. وتعتبر الدولة في عصرنا الحالي الشكل الطبيعي والحديث

لتنظيم الجماعات السياسية. فالدولة هي مصطلح حديث الظهور نسبياً، حيث ان مصطلح الدولة وفكرة ظهورها ظهرا في القرن السادس عشر في أوروبا حيث بدأ قيام الدولة الوطنية سنة 1648 وأصبح مصطلح الدولة معروفاً في القرن التاسع عشر (الدبلس، 2010: 21).

وبشكل العام فإن الدولة عبارة عن جميع الافراد الذين يقيمون بصفة دائمة في اقليم معين ويخضعون لتنظيم سياسي يتمتع باختصاصات دولية عامة مستقلة يستمدها مباشرة من القانون الدولي العام (الرواندوزي، 2009: 9).

ب. تعريف الدولة:

اختلفت تعاريف الدولة من وقت لاخر، ومن فقية أو باحث أو كاتب لغيره، فظهرت للدولة العديد من التعاريف التي قد تتقارب من بعضها أحياناً وتتباعد في غيرها، وهنا نورد بعضاً من هذه التعاريف.

الدولة في نظر اسمين (Esmein)، وكاريه دي مالبيرج(Carre de Mallberg) هي: ((مجموعة من الافراد مستقرة على اقليم معين، ولها من التنظيم ما يجعل للجماعة في مواجهة الأفراد سلطة عليا آمرة وقاهرة)).

كما يعرف معهد القانون الامريكي الدولة بأنها ((كيان لها اقليم محدد وسكان دائمون يخضعون لسيطرة حكومة لها القدرة على العمل في العلاقات الرسمية مع الكيانات الأخرى)).

ويعرف أبو هيف الدولة بأنها :((مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة في اقليم معين وتسيطر عليهم هيئة حاكمة ذات سيادة)).

ويعرف الدكتور كمال الغالي بأنها:((مجموعة متجانسة من الأفراد تعيش على وجه الدوام في اقليم معين وتخضع لسلطة عامة منظمة)) (محمود، 2010: 22 – 24).

ج. أساليب نشأة الدول:

ولما كان هؤلاء الافراد لايمكنهم بطبيعة الحال– الحياة إلا على بقعة جغرافية معينة، ومن ثم كان وجود الدولة يقتضي بالضرورة وجود اقليم جغرافي محدد

المعالم. يستطيعون الإقامة عليه، ويخضعون دخوله للسلطة السياسية، التي تنظم علاقاتم وتصرف شؤونهم (عبيد، 1994: 35).

ومن هنا يمكن أن توزّع اساليب نشوء الدول على النحو التالي:-

1- الانفصال:

يقصد بالانفصال خروج سكان جزء من اقليم الدولة على هذه الدولة بقصد الاستقلال عنها وتأسيس دولة جديدة، والانفصال قد يكون عن طريق استخدام القوة مثل انفصال اليونان عن الامبراطورية العثمانية عام 1827، وبنغلاديش عن باكستان عام 1971.

2- التفكك:

عندما تتفكك دولة كبيرة أو امبراطورية كبيرة الى عدة دول صغيرة، وقد يكون التفكك بطريقة غير سلمية كما حدث لدول البلطيق استونيا ولاتيفيا وليتوانيا التى نشأت بعد تفكك روسيا القيصرية عام 1917. وقد يكون التفكك بطريقة سلمية كتفكك الاتحاد السوفيتي الى خمس عشرة دولة في نهاية عام 1991.

3- الإتحاد:

يتم ذلك بانضمام دولتين أو أكثر الى بعضها بعضاً وتكوين دولة واحدة كما حدث بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية،واتحاد ألمانيا الديمقراطية مع ألمانيا الاتحادية عام 1990 (محمود، 2010: 81-85).

2.7.3 مقومات انشاء الدولة الكوردية:

بلد بلا حدود، رغم ذلك فهو يشكل العمود الفقري بالنسبة للشرق الأوسط هكذا وصف المستشرق الفرنسي توماس بويس لكوردستان (رسول، 2008: 82).

مع ذلك يملك الكورد يملكون الأركان الأساسية لنشوء الدولة ومن أهمها، الشعب والاقليم والسلطة السياسية، ومع هذه الأركان الاساسيه لديهم شعورهم بالانتماء الى وطن واحد، وأصل واحد، وتاريخ مشترك، وتؤلف بينهم اليوم اللغة والعقيدة الروحية، ووحدة المطامح القومية، والأهداف الوطنية والسياسية، ويعتزون

بكورد يتهم، ويفخرون بالانتماء إليها، وهذا هو الشأن العظيم الذي يشد عادة الأفراد الى بعضهم بعضاً وإلى ترابهم القومي (عيسى، 2005: 12).

ولقد كانت فكرة تشكيل دولة كوردية ليس جديدا الى حدّ ما بل تدور في رؤوس القادة الأكراد، وخصوصا في نهاية تموز 1880 عقد مؤتمر قادة الكورد في شمزينان بطلب ورئاسة الشيخ عبيدالله ودار الحديث حول توحيد كافة القبائل الكوردية وقد كافحوا تاريخياً لإقامة دولة لهم في أوضاع صعبة جداً (حصاف، 2009: 158؛ سيمونز، 2004 : 153).

أ. **الشعب:**

العنصر البشري المتمثل بالشعب (population) يشكل الركن الأول في وجود الدولة، فلا يمكن قيام دولة بدون تواجد جماعة بشرية تتوافق على العيش المشترك بشكل مستقل في حدود اقليم هذه الدولة. وإ ذا كان الشعب يشكل ركناً لوجود الدولة، فانه لا يشترط عدد معين من الافراد لكي يكونوا الشعب، رغم ما يشكله الحجم الديمغرافي للشعب من أهمية خاصة على ثقل وشوكة وقوة الدولة أحياناً (الدبلس، 2010: 24).

أما عن عدد الكورد، فإنه يصعب تحديد رقم معدلهم، وهذا يرجع الى ان الدول التي تنتمي اليها المجموعات الكوردية لا تعلن لأسباب سياسية، واذا حدث ان اعلنت فانها تنزل بأرقامهم كثيراً. كما انه عندما يكتب اي باحث عن هذه النقطة فإنه يرجع في ذلك الى مراجع في الاغلب الى سنوات طويلة مضت، وان الفارق بين تقديرات المصادر الكوردية والاجنبية كبيرة، وايضا السبب يعود الى عدم وجود احصاء سكاني عام ومنظم نتيجة لسياسات النظم لتلك الدول (فايد، 2005 : 23؛ عزيز، 2007: 38).

وفي المصادر والمراجع غير الكوردية، فاننا نستعرض اثنين منها، الاول حيث قدر عدد النفوس الأكراد في سنة 1992 بـ (25 – 30) مليون نسمة، والثاني للكاتبين ناجي ابي عاد وميشيل جرنيون حيث قدرا عدد الأكراد في سنة 1999 بـ (24 – 27) مليون نسمة (عزيز، 2007 : 37).

وفي هذا الصدد قال جلال طالباني في مؤتمر الحوار العربي الكورد بالقاهرة في مايو 1998 (بعض الإخوة عندما يتكلمون عن تعداد الشعب الكوردي يتوجهون

الى الكتب والاحصاءات في الخمسينات والأربعينات والثلاثينات وينسون ما وصلت اليه نفوسهم الآن، فالفرق كبير، لذا يجب على الأخوة ان يكونوا دقيقين في هذه المسألة فالقضية تتعلق بحوالي 30 – 40 مليون انسان) (الطالباني، 1999 : 157-158).

وهكذا في سنة 2000 بلغ عدد الشعب الكوردي 40 مليون نسمة 20 مليوناً في شمال كوردستان (تركيا)، 12 مليوناً في شرق كوردستان (ايران)، 5 ملايين في جنوب كوردستان (العراق)، مليونين في غرب كوردستان(سوريا) و1 مليون كوردي في كوردستان الحمراء (الاتحاد السوفيتي السابق)، وحسب كل هذه المصادر يعيش اكثر من اربعين مليون كوردي في كوردستان في اطار النظام الدستوري لخمس دول ذات سيادة (ملا، 2000 :16-17؛ فرج، 2010 : 78).

ب. الاقليم:

لا يكفي وجود العنصر البشري لقيام الدولة، إذ لابد من وجود بقعة محددة من الأرض يستقرون عليها ويمارسون نشاطهم فوقها بشكل دائم حتى يمكن ان تقوم تلك الدولة، وهذا ما يطلق عليه اقليم الدولة، الذي يشكل الركن الثاني لوجود الدولة، ويشكل الإطار الجغرافي الذي تقوم عليه الدولة، وإقليم الدولة قد يتسع وقد يضيق هناك دول تتجاوز مساحة اقليمها عدة ملايين من الكيلومترات المربعة، ودول لاتتجاوز مساحتها عدة كيلومترات، وإن كان كبر أو صغر المساحة لا يؤثر على قيام الدولة من وجهة النظر القانونية، إلا انه يؤثر على كيانها من الناحية السياسية (الدبلس، 2010: 30-31).

ونظراً لصعوبة تحديد جغرافيا كوردستان الكبرى يطلق اسم كوردستان على أجمل بقعة فتانة سحرية في قلب الشرق الأوسط، وتتوسط أحتل منطقة استراتيجية وممرا ت اقتصادية، ليس لها راية كغيرها من الأمم تطبيقاً لمدلول الديمقراطية، أو حدود سياسية مرتسمة على الخريطة الدولية، أو منقوشة على الأطالس الجغرافية العالمية، وليس لها ذكر في المفكرة الدبلوماسية وكأنها أرض من الدرجة الثانية، مملوكة لنبلاء القرون الماضية، إن باطن أرضية كنوز غنية (البرواري، 2009: 28).

ويوجد فيها خامات عديدة اهمها اليورانيوم والحديد والنحاس والكبريت والفضة والذهب والفحم اضافة الى بحار من البترول، وأصحابها الشرعيون من أفقر الشعوب في الكرة الأرضية، وهم حقاً يتامى المسلمين في العلانية، وهم كعهدهم حماة العقيدة الاسلامية، ومن بناة فخر الحضارة البشرية (ملا، 2000: 15؛ البرواري، 2009 : 28).

ولكي نفهم جيداً جغرافية هذا الجزء من آسيا، ينصحنا (مينورسكي) بالانطلاق من نقطتين أساسيتين هما جبال آرارات وخليج الاسكندرونة، وإن الصعوبة في تحديد كوردستان هي أن الكورد مقسمون بين كل من تركيا وايران والعراق وسوريا والاتحاد السوفيتي (سابقاً)، وكوردستان المجزأة افتقدت الحدود السياسية المعترف بها دولياً (نيكتين، 2004 : 53-54؛ هاجاني، 2002 : 93).

لذا توصف بأنها (بولندا الشرق الأوسط بالنظر للتشابه بين تقسيم كوردستان الحالي مع ما كانت عليه بولندا قبل أن تأخذ شكلها السياسي الحالي) (البرواري، 2009: 15).

الحدود التي تتفق عليها معظم المصادر الكوردية التي حاولت ترسيم خارطة لكوردستان الكبرى.

يبدأ خط الحدود الغربية والشمالية لكوردستان الكبرى من الزاوية الشمالية الشرقية للبحر المتوسط (خليج الاسكندرونة) وذلك عند خط الطول 34 شرقاً، فيسير شمالاً ويمر الى الغرب من مدينة مرعش، ويواصل امتداده شمالاً فيتلف حول مدينة سيواس ويمر الى الغرب منها أيضاً، ثم يتجه الخط شرقاً الى شمال من مدينة سيواس، ويواصل الخط إمتداده شرقاً الى أن يصل الى بلدة سنيكس عند ملتقى دائرة العرض 40 شمالاً بخط الطول 40 شرقاً والذي يمثل اقصى امتداد شمالي لحدود كوردستان، وبعد هذه النقطة يتخذ الخط اتجاهاً جنوبياً شرقياً فيقطع اراضي ولاية قارس التركية الى ان يلتقي بحدود أرمينيا الى الشمال من مدينة ماكو (الإيرانية)(حمه عزيز، 2008: 42).

أي انها أوسع رقعة من مساحات بريطانيا وهولندا وبلجيكيا وسويسرا والدانمارك مجتمعة ولا تكبرها من بين دول قارة أوروبا الأربع والأربعين إلا ثلاث دول فقط هي روسيا وأوكرانيا وفرنسا (البرواري، 2009: 20).

وكما قدر مركز البحوث الكوردية في باريس المساحة لكوردستان الكبرى بحوالي (500000كم^2) وهي مساحة بريطانيا وسويسرا وهولندا او بلجيكيا والدنمارك معاً وتعتمد على خارطة كوردستان الكبرى التي قدمتها جمعية خويبون الى المؤتمر التأسيسي لهيئة الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو عام 1945 ونشرها مركز الدراسات الكوردية في باريس عام 1947. وهناك مصادر اوروبية تقدر مساحة كوردستان حتى بأكثر من التقديرات التي يؤكد عليها بعض الباحثين الكورد، فقد قدر الباحث ل. رامبو (Rambout .L) مساحة كوردستان الكبرى بحوالى (530000كم^2)، كما ورد ذلك في بحث له عن الكورد يعود الى عام (1947)(حمه عزيز، 2008 : 16، 19، 23).

ونصف هذه المساحة حوالي 250 ألف كيلو متر مربع تدخل ضمن تركيا اليوم و150الف كيلو متر مربع تدخل ضمن إيران اليوم و75 ألف كيلو متر مربع مساحة إقليم كوردستان العراق، و15 ألف كيلو متر مربع ضمن سوريا اليوم (القذافي، 1991: 91).

ج. السلطة السياسية(الحكومة):

في عام 1991 سحبت الحكومة المركزية في بغداد كافة دوائرها واجهزتها العسكرية والأمنية والادارية بشكل كامل من بعض الاجزاء الكبيرة في إقليم كوردستان (الدبلس، 2010: 33، الرواندوزي، 2009 : 14).

في نفس الوقت انتخب الشعب الكوردى في الكوردستان البرلمان والحكومة عن طريق الانتخابات الحرة، ومن الجدير بالذكر هنا إن المادة (121) من الدستور العراقي الفدرالي تتضمن (خمس فقرات تؤكد على إن لكوردستان سيادة خارجية بما لايتعارض مع سلطات الحكومة الفدرالية التي حددها الدستور حصراً(فرج، 2010: 142).

وعلى مدى سنوات قليلة واستقلالية كاملة في اتخاذ القرارت القومية، ودون الرجوع الى الحكومة العراقية. تمكن اكراد العراق من اتخاذ العديد من الخطوات الايجابية نحو بناء دولة في اقليم كوردستان العراق في نطاق الفيدرالية التي نص عليها الدستور العراقي، وقد حققوا في ذلك جزءاً من مقومات الدولة، وفي مقدمتها

مؤسسات الحكم، التي تتحدد في رئاسة الاقليم ووزارته وبرلمانه المنتخب ودستوره وجيشه المدرب تدريباً جيداً. الى جانب مصدر الثروة من عوائد البترول.

ولحسن الحظ هناك إجماع تام بين جميع الحقوقيين بأن الحق السيادي التـــام (الإنفصال وتأسيس الدولة المستقلة) يعتبر نافذاً في ثلاث حـــالات :حينمـــا تـــسجل خروقات بينه أو تلاحق وتصادر الحقوق القومية الثقافية،وحينما يتعـــرض أعـــضاء هذه المجموعة القومية للاضطهاد والتمييز، حينما تتعـــرض الحقـــوق الأساســـية / المدنية والسياسية (حقوق المواطنة والتمثيل السياسي). للمجموعـــة القوميـــة إلـــى المضايقات والهدر. والحالات الثلاث تتفق شكلاً ومضموناً على الوضع الكـــوردي خصوصا في ايران وتركيا وسوريا. من الخبرة العملية العالمية توجد حالات يمكـــن عندها النظر شرعياً بالمطالبة بالإستقلال حتى لو أن هذه الخروقات الـــثلاث غيـــر متوفرة. كما في حالة السكان الكيبكي في كندا (باديني، 2006: 160).

وان الدولة تأتي الى الوجود من الناحية القانونية إذا تحققـــت لجماعـــة مـــا العناصر التي يتطلبها القانون الدولي لإقامة الدولة وهي (الشعب والإقليم والحكومة)، لابد نعريف ان انشاء الدولة اكثر موضوع سياسيا من ان يكون قانونياً، وفي النهاية يرفض الكوردستانيون الحدود السياسية الدولية الحالية التي ابتلعت كوردستان لصالح دول المنطقة بدون وجه حق وبدون ارادة الشعب الكوردســـتاني، وهـــذا الـــرفض القانوني لأن الشعب الكوردستانى أو من يمثله لم يوقع أية معاهدة بهذا الخـــصوص. وللشعب الكوردى الحق في تقرير مصيره بنفسه على أســـاس الحريـــة والمـــساواة واستعمال حق تقرير المصير يجب أن يكون بحرية ومن أجل نيل الحرية(محمـــود، 2010: 359؛ ملا، 2000: 149).

8.3 التحديات التي تواجه إنشاء الدولة الكوردية:

اغلب المجتمعات الموجودة على الارض استطاعت من خلال المرور بمراحل عديدة ان يمهدوا الطريق ويؤسسوا المؤسسات التي تدير شؤونهم وتأسيس شخصية معنوية وسياسية والتي تجتمع جميعها في ما يسمى بالدولة، واغلب هذه الدول قومية من أقدمها إلى أحدثها، الأكراد من الأقوام القديمة في الشرق الاوسط

ويظهر ذلك واضحاً من خلال المصادر التاريخية وكان لهم تأثير كبير في الشرق الاوسط، وقد استطاعوا ان يؤسسوا دولة لهم هي الدولة الميدية ولكن بعد سقوط هذه الدولة لم يستطيعوا ان يؤسّسوا دولة اخرى الى يومنا هذا.(قه ره داغي، 2004، 11).

لانه تقرير مصير كوردستان مرتبط بالمنطقة المضطربة المليئة بالتحديات والتخريب والثورات والحروب كما يقول اسماعيل بيشكبي(الكورد مستعمرة دولية)، وساندت الكثير من الدول الاكراد ولمرات عديدة فقط لوجود مصالح لها معهم وحالماً تنتهي هذه المصالح يديرون ظهرهم للأكراد.(عه بدوللا، 2010، 74).

قام الدين الاسلامي بتوحيد العرب وبعد ان ترك الأكراد دينهم القديم ودخلوا الاسلام وأصبحوا من اتباعه لم يستطيعوا ان يجعلوا من الاسلام وسيلة لتوحيدهم،اذا لم يستطيعوا ان يجعلوا من الاسلام كوسيلة لاتحادهم بل جعلوا منه وسيلة تدرجهم من ضمن الامة الاسلامية، كما حصل ذلك مع العرب اذ اتخذوا من الاسلام وسيلة لتوحيدهم، او كما حصل مع الايرانيين حيث استطاعت الشيعية ان توحدهم تحت سقف المذهبية (قه ره داغي، 2004: 140-138-139).

وفي المراحل اللاحقة، فإن تقسيم كوردستان والسيطرة عليها من الناحية السياسية والعسكرية والاقتصادية كان السبب الرئيسي في انهيار اقتصاد كوردستان، ولأن كوردستان انقسمت إلى عدة مراكز اقتصادية وإدارية مختلفة، فإن ذلك أدّى إلى عدم انشاء مركز اقتصادي قوي، وكان لها تأثيرها المباشر على اضعاف البنية الاجتماعية للشعب الكوردي، ويتضح من ذلك أن الأسس التي أدّت إلى زوال عوامل التفرقة، وإلى التماسك في المجتمعات المختلفة في العالم، والذي هو الثقافة والدين والاقتصاد، لم تكن عوامل التماسك والتوحيد في المجتمع الكوردي بل وبعكسه كان لهما دور في المزيد من الانقسامات والتفرقة (قه ره داغى، 143:2004)

لا شك ان جميع الثورات الكوردية كانت تفتقر الى الاستمرارية والمناهج لأنها اندلعت ارتجالا دون تخطيط منظم، وكان معظمها محلياً وفردياً كما ان الشقاق والخلاف والغيرة والحسد بين الامارات أو ضمن الامارة الواحدة كان سائداً في معظم الاحيان، حيث كانت سياسة العثمانية الميكافيلية تعمل على تعميقها، فضلاً عن

ارتكابهم جرائم القتل العام والمذابح والاعدامات الجماعية بحق الشعب الكوردي، ذلك كله كان من ضمن العوامل التى ادت الى اخفاق الحركة التحررية الكوردية بصورة عامة وبدون ان تحقق شيئا من اهدافها المتمثلة باستقلال كوردستان،وأضف الى هذا ان بعض قادة الثورات الكوردية لم يكونوا يحسنون القيام بهذه المهام الجسام ولا هم مدركون العوامل والظروف المحيطة بهم،كما ان طاقاتهم لم تسمح لهم بالالمام بشؤن التنظيم والادارة والحكم،اذ ان تشكيل الدولة وحمايتها من الرد بحاجة الى جهاز اداري وتنظيمي كفؤ ينفذ الانظمة والقوانين ويترجم ارادة القائد في كل زاوية وزمان (ملا، 51:2000)

وفي فترة الحرب الباردة كانت القوى السياسية في حركة التحرر القومي الكوردية تتوزع ايديولوجيا بين اليمين واليسار على غرار الحركات السياسية الاخرى في بلدان العالم الثالث، وقد واجهت محاولات الطرفين مع المعسكرين الشرقي والغربي الفشل لرفضهما حتى التعامل مع الوضع الكوردي، وكانت اصطدمت الحركة السياسية الكوردية بقضية جديدة وهي انحياز بعض الدول المقتسمة لكوردستان، بفعل الايديولوجيا والمصالح، الى الاتحاد السوفيتى ومن ثم امعانها اكثر واكثر في اضطهاد الأكراد، ومحاربة الحركة الكوردية بالسلاح السوفيتي والدعم السياسي السوفيتي والتغطية الاعلامية السوفيتية كما حصل في مثال العراق البعثي المرتبط مع الاتحاد السوفيتي بمعاهدة الصداقة ومواصلة ابادة الأكراد، وكما حصل مع سوريا البعثية التي غطت اضطهادها للأكراد بتطبيق خطط التعريب باسم المزارع الجماعية الاشتراكية التي انجزت في الاتحاد السوفيتي، ومازالت ساحات كوردستان تشكل ملعباً للآخرين والأكراد يقدمون التضحيات بالنيابة، والمأزق الأخطر الذي يواجهه الأكراد حاضراً ومستقبلاً هو مخاطر وتحديات المحور السوري والايراني، المفعم بمنافع الخصومة والمعاداة بجوانبها القومية والمذهبية والتاريخية، مضافاً إليه الصعود المتنامي للنزعة القومية الطورانية في تركيا وخطورتها على فرص السلام وحتى على العلاقات الكوردية التركية بالمستقبل (بدر الدين، 1999: 25-46).

ومن جهة أخرى لم تستطيع إلى الآن، أي من الجهات السياسية في كوردستان بتكوين أو المساهمة الفعالة في أي مشروع توحيدي تساهم في تجميع المجتمع

الكوردي وخاصة من الناحية الاجتماعية لتساهم بذلك في إنشاء الدولة الكوردية، وهي التي تؤدي إلى خلاص المجتمع الكوردي من الأوضاع المؤلمة التي تعيش فيها. (قه ره داغى، 144:2004)

وأما اتفاقية واشنطن للسلام في 17 أيلول /1998 بمضمونها وشكلها فهي تشكّل خطوة متقدمة لصالح الشعب الكوردي وقضيته القومية، وخصوصاً لصالح سكان إقليم كوردستان العراق للعيش بسلام ووئام، هذه اتفاقية خطوة امريكية معبرة باتجاه التعامل السياسي مع القضية الكوردية كمسألة قومية لها خصوصياتها، ورسالة واضحة إلى دول الجوار الالتزام بأمن اقليم كوردستان العراق وشعبها، وتأكيد على كون كوردستان هي المركز المرشح لاستقطاب الحركة التحررية الكوردستانية، واختيار أمريكي لخط الاعتدال في الحركة الكوردية واشارة الى الحركة السياسية الكوردية في هذا الجزء لانجاز مهامها القومية الكوردستانية دون تردد، وايضاً ان القوى الكوردستانية من الاجزاء الاخرى تتحمل مسؤوليتها في تحقيق السلام في هذا الجزء ودعم خطواتها وقبول نتائجها، واذا كان لكل امة خطوط دفاعها كما يقول محمد حسنين هيكل، فان خط دفاع الأكراد في هذه المرحلة ومحك جديتها وصدقيتها هو كيفية الحفاظ على مكاسب حكومة اقليم كوردستان وصيانتها وتطورها (بدرالدين،1999: 63-64-65).

الفصل الرابع

أقاليم كوردستان الكبرى وأثر القضية الكوردية على توازن القوى الإقليمية

1.4 الاكراد في شمال كوردستان:

ومنذ بداية القرن التاسع عشر، بدأت كوردستان تشهد اندلاع انتفاضات وحركات مسلحة، رداً على الأضطهاد، واستغلال الحركات من الحقوق القومية الأساسية فالأكراد يعيشون في ثورة دائمة ولم تتوقف ثوراتهم في وجه الأتراك، كما أن الأتراك لم يتمكنوا بدورهم من إخماد الحركة الكوردية القومية التحريرية رغم سياسة النفي والابادة التي يتبعونها للقضاء على هذه الثورات والحركات التحريرية (بدرالدين، د. ت : 13؛ عيسى، 2002: 5).

وللحقيقة فإن حجم المعاناة الكوردية قد اختلف من دولة الى أخرى، فهناك من أنكر وجود الشعب الكوردي تماماً، وحارب كل مظهر من مظاهر تميزه، كما حصل ويحصل في تركيا، وهناك من سمح لهم بلمحافظة على جزء من تمايزهم شريطة أن يكون ذلك ضمن الأغلبية السائدة أو كجزء منها، او أن يكون ذلك ضمن الاطار الإسلامي كما يحدث في إيران اليوم وهناك من اعترف بوجودهم ومشاركتهم وبحقوقهم القومية والثقافية واختلف في تحديد حقوقهم السياسية كما حدث ويحدث في العراق (الحمد، 2000: 86).

وكانت الحركة التحريرية الكوردية عاملاً فعالاً جدياً في عدم وجود سلطة حكم مطلق في كل من الامبراطورية العثمانية وإيران، وأثر المسألة الكوردية على الحياة الداخلية للامبراطورية العثمانية وإيران ليس بذاتها فحسب بل وبعملها المشترك مع الحركات التحريرية للاقليات القومية الاخرى مثل الحركة القومية الارمنية ونضال العرب ضد الجور التركي، وجوهر القضية الكوردية في تركيا ان الكورد يعيشون في الجزء الشرقي منها أي شرق الأناضول منذ الآف السنين، وقبل قدوم الأتراك أنفسهم للاستقرار بهذه المنطقة بألفى عام على الأقل وبرغم ذلك لايعترف الأتراك بحقوقهم القومية (لازاريف، 2001: 519؛ عيسى، 2002 : 5).

إن شمال كوردستان الذي يقع في نطاق الأناضول الشرقية ينقسم إلى 18 محافظة طبقاً للتقسيمات الادارية وهي: أزرنجان، ارضروم، قارص، ئاكرين، تونجلي، بينكول، موش، بتليس، وان، ئاديمان، ملاطية، ألازيخ (العزيز)، سعرد، حكاري، غازي عنتاب، أورفه، ماردين، دياربكر، وهناك أعداد كبيرة من الكورد يعيشون في المدن الكبيرة مثل اسطنبول، وأنقرة، وأزمير (البرواري، 2009: 33).

شهد القرن التاسع عشر بداية انتشار القومية الكوردية والوعي القومي الحديث بمفهوم الحديث عن كوردستان،فأصبح الكورد ينزعون الى الاستقلال عن الدولة العثمانية، ولذلك اندلعت الثورات الكوردية التحريرية في هذا القرن، وبدأ الشعور القومى ينتشر بين المتعلمين ورجال الدين والوطنيين من التجار ورجال الأعمال من مصدرين ومستوردين،وهم الذين أربكت السيطرة التركية أعمالهم،كما نمت العاطفة القومية، وما الحركات التى حدثت في مناطق بايزيد، وان، نخجوان ضد السيطرة التركية الا ثورات كوردية، ولكن أهم الثورات الكوردية في القرن التاسع عشر هى ثورة الأمير بدرالدين خان باشا (بدرخان باشا)، وثورة عزالدين شير، وثورة شيخ عبيدالله النهرى. ومن هناك نتحدث عن اخر ثورة في القرن التاسع عشر ومجموعة من الثورات والجمعيات في القرن العشرين (عيسى، 2002: 45-46).

1.1.4 ثورة الشيخ عبيدالله النهرى 1883/1878:

ضاعفت الحرب التركية الروسية من الأزمة الاقتصادية والسياسية في الامبرطورية، وكانت المجاعة التي انتشرت قد أدت الى تقويض اقتصاد المناطق الكوردية بصورة نهائية. وقد نشرت جريدة التايمز في 5 آذار عام 1880 أن الكوارث في ديار بكر والموصل كبيرة جدا، وكان الشيخ عبيدالله النهري عالم الدين الذي سكن في شمال كوردستان مرشداً للطريقة النقشبندية، وفي أعقاب الحرب الروسية التركية 1877 – 1878م، انتقل الشيخ عبيدالله الى الإعداد العلني للثورة هادفا إلى تحرير جميع أجزاء كوردستان من السلطات التركية والإيرانية. وقد بدأ بالثورة فعلا عام 1877 م (عيسى، 2002: 57).

وفي عام 1880 اتصل الشيخ عبيدالله مع بريطانيا عن طريق القنصل البريطاني العام في الاناضول طالبا الدعم الدولي لقضية كوردستان وانه يضمن حقوق المسيحيين في كوردستان، وبنفس العام عقد الشيخ عبيدالله مؤتمراً وطنياً كوردستانيا في شمزينان دعا اليه جميع الزعماء الكورد،فقد كان أكبر مؤتمر وطني في القرن التاسع عشر، اذ حضره 220 زعيماً قبلياً ورجل دين وممثلو مناطق السليمانية والعمادية وهورمان وبوتان وساسون وسرت ودياربكر وموش وان ومن مختلف مناطق شرق كوردستان، وحدد الشيخ عبيدالله خلال المؤتمر هدفه الرئيسي، وهو اقامة اتحاد بين العشائر الكوردية واستمرار الثورة ضد الدولة العثمانية والايرانية، كما تحدث عن ضرورة استقلال كوردستان (ملا، 2000: 50).

يقول الشيخ عبيدالله في المؤتمر: إن الأمة الكوردية، أمة قائمة بذاتها، وزعماء كوردستان سواء الخاضعين للأتراك أو الفرس، وسكان كورستان مسيحيين ومسلمين، متحدون ومتفقون على عدم قبول استمرار الأمور على شكلها الحالي مع الحكومتين التركية والفارسية، اننا حررنا أرضنا بأنفسنا، وتعتبر هذه الثورة الكوردية الكبيرة التي قادها الشيخ عبيدالله النهري وأحياناً الكيلانى أيضاً. بهدفها القومي الواضح وشمولها أغلب طبقات المجتمع الكوردي، من اكبر الثورات التحريرية الكوردية في القرن التاسع عشر، وأول ثورة تدعو لإنشاء دولة كوردية مستقلة عن الشعوب الجارة (عيسى، 2002: 58؛ بابكر، 2005: 114-115).

كما لم يحصر حركته في شمال كوردستان، بل تجاوزها الى شرق كوردستان (ايران)، ففي رسالة من الممثل البريطاني في تشخال (تركيا اليوم)، والتي يعتبرها المؤرخ ولسى تن هاول أول وثيقة قومية في التاريخ الكوردي، وحسب ما اعلنه أبوت القنصل الانجليزى العام في أرضروم، فقد كان يأتي الشيخ عبيدالله يوميا من 500 الى 1000 شخص وكان الشيخ عبيدالله يختلف اختلافا جذريا عن أولئك الذين يمكن مشاهدتهم في الأوساط الفارسية والتركية الرسمية وكان الشيخ شخصياً أو احد ابنائه يستقبل الزوار (عيسى، 2002: 58-59).

وقد حذر الدبلوماسيون الروس في تقاريرهم من حركة الشيخ عبيدالله بأنه يطمح إلى كوردستان موحدة سوف تكون المصالح الروسية فيها أقل ضمانة مما هي

عليه ضمن الشروط القائمة حالياً، واندلع لهيب ثورته بشدة عام 1880 في شرق كوردستان(ايران) ثم امتدت الى شمال كوردستان (تركيا) وبلغت قواته ما ينوف على الخمسين ألف مقاتل ولكن الجيوش الروسية والعثمانية والايرانية حاصرته من كل جانب وأجبرته على التسليم في عام 1883م وتم نفيه الى الحجاز وتوفي في المدينة المنورة (رسول، 2008: 133؛ ملا، 2000: 50).

ومن المتفق عليه الاعتراف بأول دلالة على القومية الكوردية محاولة الشيخ عبيدالله، المقيم في شمال كوردستان تكوين دولة قومية كوردية (شابري، 1991: 346).

2.1.4 شمال كوردستان في بداية القرن العشرين:

فشلت الحركات والثورات الكوردية في القرن التاسع عشر، وقد أدى فشل هذه الحركات الى اهتمام الكورد بالتنظيمات السياسية والتشكيلات الحزبية والى ادراك ضرورة التخطيط لكل حركة وأهمية القوى الشعبية فيها، لذلك وطن الوطنيون الكورد لانقاذ الكورد من براثن الحكم التركي وتحقيق استقلال كوردستان ووحدته على ان يعملوا في ميادين السياسة والاعلام أيضاً، لذلك تقرر اصدار جريدة كوردية بعنوان كوردستان في استانبول 1898 لنشر الدعوة للقضية الكوردية وتعريف الأمم والدول بغاياتها ومراميها. وأسس الكورد بعض الجمعيات في تلك الوقت، ومن اهمها:-

أ. جمعية تعالي وترقي الكورد:

لقد أدى هذا إلى خروج الأغلبية الساحقة من الزعماء الكورد من جمعية الاتحاد والترقي التركي وشكلوا منظمتهم الخاصة بهم والتى باتت تترأس وتقود النضال الكوردي تحت اسم جمعية تعالي وترقي الكورد، وهي أول جمعية سياسية كوردية كبيرة أنشئت في الآستانه سنة 1908، وقد لجأت هذه الجمعية الى العمل السري واتخاذ أساليب خفية، وكانت تطالب بالاستقلال لكوردستان (عيسى، 2002: 85).

ب. جمعية نشر المعارف الكوردية:

وجمعية نشر المعارف الكوردية وهي جمعية أدبية تهذيبية، تأسست في الآستانة، وافتتحت مدرسة ابتدائية في حي جنبرلي طاش لتعليم الأطفال الكورد أبناء الجالية الكوردية هناك، غير ان استيلاء الاتحاديين على مقاليد الأمور وتأسيسهم إدارة دكتاتورية تحت ستار الدستور ادى الى تعطيل اعمال هذه الجمعية والغاء المدرسة سنة 1909 (عيسى، 2002: 87).

ج.حزب هيفي (الأمل):

في سنة 1910 تأسس في الأستانة جمعية كوردية تسمى هيفي للطلبة الكورد، بعد عام من قيام الاتراك بغلق جمعية نشر المعارف الكوردية، تعتبر إذن هذه الجمعية من اولى وأشهر الجمعيات الكوردية التي لعبت دوراً راسخاً في مسيرة العمل الوطني الكوردي ثم انقلبت فيما بعد الى حركة سياسية. لها جريدة تنطق باسمها، أطلقوا عليها اسم (رۆژی كورد) او شمس الكورد. وقد انتهت أعمال هذا الحزب مع بداية الحرب العالمية الاولى حيث أغلقت نهائيا عام 1922 (حصاف، 2009: 165).

واستغل الاتراك ظروف الحرب العالمية الأولى أبشع استغلال لضرب الحركة التحريرية الكوردية،ابتداء من دعوتهم للجهاد ضد الكفار واستغلالهم للعواطف الدينية، والى سوق معظم المثقفين والشبيبة الكوردي الى الخدمة العسكرية وميادين القتال، إذ أفضت الى إفقار آلاف البيوت والاسر من الشباب ولم يبق في البيوت سوى الاطفال والنساء والشيوخ وذلك باسم التعبئة العامة العسكرية، ومما ادى الى فقدان نصف مليون من خيرة الشبان الكورد وذهبوا ضحايا الحرب، لم يعان أي شعب من آثار الحرب كما عانى الأكراد والأرمن والأقليات القومية الأخرى داخل السلطة العثمانية. (ملا، 2000: 63؛ حصاف، 2009: 207).

3.1.4 الجمهورية التركية و ظهور مصطفى كمال (أتاتورك):

عندما وضعت الحرب العالمية الاولى أوزارها واجه الاتراك بقيادة مصطفى كمال اتاتورك عبء اعادة بناء الدولة والمجتمع، وقد استعمل أتاتورك أكراد تركيا لمعاونته القيام بهذا العبء، فكانوا جزءاً مهماً من ادواته وقوته الضاربة (سارة، 2000: 35).

وان هزيمة الدولة العثمانية سنة 1918 وتوقيع معاهدة سيفر 1920 نقطة تحول للكورد، لقد احتل الحلفاء المنتصرون اجزاء واسعة من الامبراطورية بهدف تجزئتها، وان معاهدة سيفر نفسها لهم تعد فقط باقامة دولة ارمنية على المناطق التي اقتطعت من الإمبراطورية بل انها تصورت فترة مؤقته من الحكم الذاتي للمناطق ذات الغالبية الكوردية في تركيا بهدف الاستقلال الكامل إذا اراد سكان هذه المناطق ذلك (باركى و آخرون، 2007 : 17-18).

وقام الشعب الكوردي بدور كبير في انتصار الثورة الكمالية، وشارك الزعماء الكورد بنشاط في المؤتمر الذي حضرة قادة التحرير الوطني في البلاد خلال تموز عام 1920 في (ارضروم)، وللكورد دور كبير في حرب الاستقلال 1919-1922 التركية التي قادها اتاتورك التي احتلت أجزاء من الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى (عمر، 2004: 59؛ البوتاني، 2001: 487).

وفي هذه الفترة اضطر الكماليون الى تقديم تنازلات للأكراد حتى يضمنوا دعمهم في حربهم، وعندما انعقد المجلس الوطني التركي الاعلى في انقرة 1920، تعهد مصطفى كمال نفسه بمنح الشعب الكوردي حكما ذاتياً يشمل رقعة من الاراضي، اوسع من تلك التي حددتها معاهدة سيفر. لقد نوه الزعماء الاتراك من بينهم عصمت إينونو وعوني بيك مرات عديدة بدور الكورد في الذود عن استقلال تركيا. وقال عوني بك في خطابة أمام مجلس الشعب التركي الأعلى عام 1921 (إن تركيا دولة الأتراك والكورد) (بيشكجي، 1998: 128؛ عمر، 2004: 59- 60).

لكنه سرعان ما انقلب عليهم بعد ان تجاوزت مرحلة الخطر، وخصوصا مع ما حققه الاتراك بصورة عامة في مؤتمر لندن من مكاسب سياسة ودولية كبيرة والمتمثلة بتغير في كثير من جوانب معاهدة سيفر لصالح الأتراك، وانتهى مؤتمر الندن في 14آذار 1921. لم يكن للقضية الكوردية موقع في مؤتمر لوزان، اذ ان الحلفاء ومنذ عام 1921 تركوا الكورد يلاقون مصيرهم. وتخلوا عمليا عن المطالبة بتقرير المصير القومي لهم (سارة، 2000: 35؛ سيف الدين، 2004: 78، 145).

ولم تكن تلك الوعود من وجهة نظر الأتراك سوى إجراء تكتيكي. فقد تناسوا التزاماتهم وذهبت وعودهم أدراج الرياح حالما انتصروا في تلك الحرب، لكن بعد

ان استلموا مقاليد الحكم ورسخوا مواقعهم فان الكماليين نسوا كل وعودهم، ولم يبق امام الكورد الا طريق الكفاح الثوري (بيشكجي، 1998: 128؛ عمر، 2004: 59 -60).

وخصوصاً بعد تأسيس الجمهورية التركية واتفاقية لوزان الشهيرة نقض اتاتورك وعده للكورد بتأسيس دولة مشتركة للكورد والاتراك، وبدلاً من ذلك الوعد تم حظر كل المنظمات والاصدارات والمدارس الكوردية، فجاء الدستوري التركي عام 1924 والمعروف بالتوجهات الكمالية بصورة واضحة خاليا من أي ذكر لحقوق أو امتيازات للشعوب غير التركية (كورباي، 2007: 60؛ الهزايمة، 2007: 258). كما أنكر الدستور حقيقة وجود الكورد كثاني قومية في البلاد فضلاً عن أقليات قومية مهمة كالعرب والشركس واليونانيين، والسريان والأرمن، وان السبب الداخلي الرئيسي للصراع هو التطبيق الصارم للمفهوم الكمالي للامة في تركيا. والذي يعرف الامة التركية بأنها مجموعة مواطنين دون اعتبار للهوية الاثنية (قادر، 2006: 186؛ كورباي، 2007: 39).

إعتقد أتاتورك أن تفكيره العلماني الجديد يمكن أن يخلق قومية جديدة في تركيا وان ينهي النزاعات العرقية والمشكلات التي عانت منها تركيا في السنين الأخيرة من الدولة العثمانية. وهكذا جاء الدستور التركي (الأتاتوركي) خالياً من ذكر أي حقوق أو امتيازات أو احترام للقوميات غير التركية في البلاد (الحمد، 2000: 21).

وفي عام 1924 بعد صدور الدستور تم حظر اللغة الكوردية وبذلك فقد الكورد أحد أهم مقومات هويتهم القومية ولا قيمة لأحد إن لم يكن تركياً أو منتمياً إلى إحدى الأقليات الدينية التي لا تمتلك أرضاً والتي تم الإعتراف بها في معاهدة لوزان، وسياسة الأتراك تتطلب نسيان الأكراد أصلهم الحقيقي فقد لجأت السلطات التركية إلى سياسة الحصا الغليظة لصهرهم وتذويبهم في الدولة التركية العلمانية الجديدة، وكان أبرز مظاهر هذه السياسة، إعدام القادة الأكراد الذين رفضوا هذه السياسة والأتراك أطلقوا على الأكراد تسمية جديدة حيث عرفوا بـــــ: الأتراك

الجبليين الذين نسوا لغتهم التركية. (جالديران، 2007: 14؛ الهزايمة، 2007: 258).

وفي ذلك الوقت، شرعت الحكومة التركية بنقل السكان الكورد الى القسم الغربي من الأناضول لتشتيتهم بحيث لا يشكلون اكثر من 5-10% من سكان مناطقهم. وتم نقل ما يزيد عن (700 الف) كوردي، بيد ان اغلبية هؤلاء لم تصل الى مناطق الأناضول الغربية بسبب البرد القارس والجوع و الأمراض التي فتكت بهم (عمر، 2004: 48).

وهكذا لخص عصمت اينونو صديق أتاتورك الحميم وخلفه، ببلاغة موقفه الرسمي في سنة 1925 بقوله: ((نحن بصراحة قوميون والقومية هي عامل تماسكنا الوحيد، وليس للعناصر الاخرى اي نوع من تأثير في وجه الأغلبية التركية. يجب ان نعمل على تتريك أراضينا بأي ثمن، وسنمحق أولئك الذين يعارضون الأتراك او النزعة التركية))، واذا كان الكورد توقعوا المساواة في ادارة الدولة الجديدة فإن توقعهم خاب بشكل مؤلم. لذلك اعتبرت المقاومة الكوردية من اجل استرجاع هذه الحقوق الملغاة حقاً مشروعاً (باركى وآخرون، 2007: 19؛ باديني، 2006: 161).

4.1.4 انتفاضة الشيخ سعيد بيران 1925:

فقد ظهرت القضية الكوردية هذه المرة بشكل قوي ومؤثر في السياسة التركية على الصيعدين الداخلي والخارجي متمثلة بالانتفاضة الكوردية والتي تسميها العديد من المصادر بثورة الشيخ سعيد بيران(سيف الدين، 2004: 289).

وفي شباط 1925 اندلعت انتفاضة الشيخ سعيد العالم الديني واحد كبار شيوخ الطريقة النقشبندية في كوردستان،في منطقة كنج بعد أن أعلن الشيخ بأنه مادام الأتراك الكماليون قد تخلوا عن رابطة الاسلام التى كانت تربط الكورد بهم فانه يجب على الكورد الان ضمان مستقبلهم بأنفسهم وايضا ساهمت مجموعة من العوامل الاخرى في اندلاعها منها، سوء معاملة الجهاز الاداري الحكومي للكورد والحملات العسكرية التي شنت على كوردستان والفقر الذي انتشر في كوردستان

واتخاذ الاجراءات من قبل الحكومة لتتريك الأكراد والقوميات الأخرى، وانتشرت الثورة بسرعة لتمتد الى الولايات الجنوبية الشرقية نت كوردستان في كنج وموش وأرغانة ودرسيم ودياربكر وماردين واورفه وسيورك وسيجرت وتبليس ووان وأرضروم وهكارى (البوتاني، 2001: 683).

وجاءت ثورة الشيخ سعيد بيران في أكبر تعبير على رفض الجماهير الكوردية للسياسة الشوفينية التركية وأكبر دليل على وجود روح المقاومة الثورية والتحريرية لدى الشعب الكوردي، وتمثل ثورة الشيخ سعيد نقطة تحول رئيسية، فبالنسبة للبعض كانت تعبيراً عن تغيير من موقف نظام الحكم، من موقف تجاهل الكورد الى سياسة العنف ضدهم اكثر (حصاف، 2009: 222؛ باركى وآخرون، 2007: 21).

وقامت الحكومة بتحشيد 10,000 جندي مع 23 طائرة في الهجوم على قوات الشيخ سعيد بعد هزيمة قوات الشيخ في دياربكر وتم القاء القبض على الشيخ و53 من الرؤساء واعدموا جميعاً في 25 ايلول 1925 في محكمة عسكرية، بمجرد نطق رئيس المحكمة بالحكم، قضوا لأنهم كانوا جميعاً متحدين في هدف واحد، في قضية واحدة، هي تكوين كوردستان موحدة مستقلة، وهكذا مارس مصطفى كمال اساليب فظيعة للقضاء على الكورد واقام محاكم خاصة أصدرت احكامها بإعدام الزعماء الكورد جماعياً (جالديران، 2007: 69؛ بوا، 2001: 199؛ عمر، 2004: 62).

وقد اتصلت في تلك الفترة شخصيات سياسيه كوردية بالرأي العام الدولي وخاصة بعصبة الأمم للتدخل السريع من أجل أخذ الإجراءات الضرورية تجاه حماية الكورد من الحرب التركية، ومما يثير الدهشة أن عصبة الأمم بدلاً من أن تقوم بعمل شيء ما تجاه الأكراد، اتخذت قراراً في تموز سنة 1925 بعدم النظر إلى احتجاجات الأكراد من تدابير الحكومة التركية تجاه الأكراد المنتفضين في شمال كوردستان(حصاف، 2009: 225).

كما ذكر الكاتب الإنكليزي المشهور هـ. سي. آرمسترونك إن أتراك مصطفى كمال ذبحوا الأكراد انتقاماً بنفس القساوة والشراسة التي استعملها أتراك

السلطان عند ذبحهم اليونانيين والأرمن والبلغاريين، وقد أصبحت كوردستان منطقة عسكرية مغلقة على كل أجنبي حتى عام 1965، طبقت فيها الاحكام العرفية (ملك، 2005: 26؛ شابري، 1991: 368).

4. 1. 5 تأسيس (خويبوون):

بعد القمع الوحشي لثورة الشيخ سعيد بيران. لم يكن الهدوء الذي ساد شـمال كوردستان خلال سنوات 1925 – 1930 إلاّ هدوءاً ظاهرياً، في ربيع سنة 1927 عقد مؤتمر في قرية نائية، انتخبت في أثره لجنة وطنية كوردية أطلق عليهـا اسـم حزب (خويبوون) أو (الوجود الذاتي) وقد قرّر أعضاء هذه اللجنة على الاسـتمرار في الكفاح في سبيل تحرير كوردستان(نيكتين، 2004: 236؛ ملا، 2000: 68).

ومن أجل احراز النصر أقام خويبون علاقات محلية واقليميـة ودوليـة مـع زعماء العشائر الكوردية والشعوب الصديقة المجاورة كانت احداها الاتفاق السياسي والعسكري مع حركة التحرير الارمنية، واستطاع احسان نوري باشا أن يصل الـى جبال (ئاكرى) أم ارارات ويقود ثورة جديدة، وينشئ ادارة مدنية بالتنسيق مع حزب خويبوون، وكذلك من أنباء الجرائد التركية، ان الجيش التركي بدأ بهجوم واسع على منطقة آرارات (ئاكرى، وان وبتليس وأرضروم) في 11 حزيـران 1930، غايتـه إبادة السكان الأكراد في هذه المنطقة (قادر، 2006: 101؛ سلوبي، د. ت: 131).

ولكن هذه الثورة أيضاً وبعد أن حققت انتصارات عديدة انتهت عـام 1936 بعد أن تحالفت الدولة الايرانية مع الدولة التركية على حصارها وخنقها، كما وقعت ثورات أخرى بعد ذلك ومن اهمها ثورة درسيم عام 1937 بقيادة السيد رضا وقـد قمعت السلطات التركية هذه الثورة باستخدام أساليب حرب الإبادة، وشرعوا بعد ذلك بعملية إدماج كوردستان في كيـان الدولـة (بيـشكجي، 1998 : 129). ولا زال الشعب الكوردي هناك يكافح كفاحاً شاقاً (قـادر، 2006: 101؛ القـذافي، 1991: 95).

وبعد هذه الثورات حاولت الدولة التركية كسب ولاء الجماعات غير الكوردية مثل العرب، طرقت الدولة خيارين: إما ان تقف الى جانب الدولة، وإما أن تـشنقهم

كما فعلت مع الشيخ سعيد أو السيد رضا بعد ثورة درسيم في 1937 و1938، وفي هذه الفترة شهدت انتفاضات كبرى في شمال كوردستان والتي سحقت بدون رحمة اعقبتها حملات ترحيل المواطنين الكورد من مناطق سكانهم ومنع الاجانب من الدخول الى المناطق الكوردية ولم يحدث اي اعتراف بوجود كوردي في هذه الفترة. ان هذا الانكار للحقيقة لم يجد له مثيل في القرن العشرين (بيشكجي، 1998: 83-84؛ جالديران، 2007: 24).

كما قال في الأتراك الزعيم الهندى الراحل نهرو في كتابه (لمحات في تاريخ العالم) وهكذا فان الأتراك الذين كانوا يحاربون حديثا من أجل حريتهم الخاصة سحقوا الكورد الذين يسعون الى حريتهم، كم هو غريب ان تتحول قومية مدافعة الى قومية مهاجمة وان يصبح الكفاح من اجل الحرية كفاحاً لقهر الآخرين وهذا هو حال الأتراك الآن مع الكورد (عقراوي، 2005: 79).

6.1.4 اسباب فشل الثورات الكوردية:

إذن كان بعض هذه الثورات يهدف الى اقامة دول كوردية مستقلة ولكن عدم وجود خبرة سياسية، وعدم وجود استراتيجية لجبهة كوردية موحدة، واستخدام الأتراك لسلاح الطيران، ومساعدة مابين ايران والأتراك فقد سمحت لهما باستخدام أراضيهما بهدف شن الهجوم على مؤخرة المقاتلين الكورد، عدم وجود اية مساعدة خارجية بل بالعكس تدخل الدول الأجنبية ضد الثورة أدى الى فشل هذه الثورات رغم ملاحم من الشجاعة والقتال الباسل (عيسى، 2002: 65-225).

7.1.4 شمال كوردستان بعد الحرب العالمية الثانية:

في عام 1961 وبعد الإنقلاب العسكري الذي جاء الى الحكم صرح جمال غورزال إن الكورد هم من اصل تركي ودأب القادة العسكريون الذين عادة ينصبون انفسهم حماة الإرث الكمالي على مقاومة فكرة وجود قومية كوردية بشكل مستمر، وبقي مصطلح (أتراك الجبل) الذي اطلقه الترك الكماليون على الكورد قيد الاستعمال لعقود طويلة، وأصدرت لجنة الاتحاد الوطني الخاصة بالانقلاب قانوناً يحمل الرقم

105، بمقتضاه يتم تهجير العائلات الكوردية غير المرغوب فيها وبالقوة الجبرية الى مناطق اخرى في تركيا (جالديران، 2007: 57؛ فايد، 2005: 67).

وإن أسس الخيار العسكري لمعالجة القضية الكوردية سبق وأن وضعت في السنوات الأولى من تأسيس جمهورية تركيا. إن السياسة الكمالية الخاصة بالدولة القومية ومحاولات دمج كل الأقليات الإثنية داخل تركيا في أمةٍ متجانسة أدت إلى تمردات كوردية عديدة، ففيما بين السنوات 1925 و1940 كانت هناك أكثر من 20 انتفاضة كوردية، فإن هناك مركزين لصنع القرار في النظام السياسي التركي السلطة المدنية ممثلة في مجلس الوزراء والبرلمان والسلطة العسكرية ممثلة في مجلس الأمن القومي فمن الواضح أن مجلس الأمن القومي هو صانع القرار الرئيسي في موضوع القضية الكوردية، ومن المؤسف في جميع الدساتير التركية لم يرد فيها نص يقر بوجود الشعب الكوردي في الدولة التركية منذ صدور اول دستور في 1924 ودستور عام 1961 ودستور عام 1982 وحتى الآن (باركي وآخرون، 2007: 45؛ عزيز، 2007: 203).

8.1.4 التشريعات والاجراءات المتخذة ضد الكورد في تركيا:

ان معاهدة لوزان في 24 تموز 1923 اعطت تركيا ولادة جديدة حيث رسموا اطارا قانونيا لتركيا ولازالت بنود هذه المعاهدة القانونية الى يومنا هذا. والقسم الثالث من المعاهدة والذي يضم المواد (37 – 43) يختص بطريقة حماية الاقليات، ولكن هذه المواد التي تتعلق بالحريات للأقليات خصَّت الاقليات الدينية اليهودية المسيحية ولم تتطرق الى حقوق الاقليات العرقية مثل الكورد.

اما فيما يتعلق بالكورد فان القانون (756) الصادر في الثالث من آذار عام 1926م المواد (141 و142) منع اي تنظيم او اتحاد له صلة بالكورد وتحوي جملة من القيود والمادة 3 تتعلّق بجوهر الفكر الكمالي وتنص على ان لغة الام للمواطن في تركيا هي التركية ومنعت استعمال آية لغة كلغة الام سوى التركية.

في آذار 1973 سجن (فرانزرايسك) وهو من العاملين في شركة لوفت هانزا للطيران لظهور كلمة كوردستان عن طريق الخطأ في كراس للدعاية للشركة. ففي

آذار عام 1981 حكم على (سيراف الدين آلجى) بالسجن للفترة من 1981 – 1984 و سيراف الدين هذا كان وزيراً سابقا للاشغال في حكومة بولندا أجاويد وكان عضواً أسبق في البرلمان عن ماردين. وسبب محاكمة وايداعه السجن هو ان سيراف الدين وفي احد مجالسه الخاصة قد قال بأنه كوردي.

وفي عام 1980 حكم على مهدي زانا رئيساً لبلدية دياربكر بالسجن لمدة 32 سنة و8 اشهر، اما الجريمة التي ارتكبها مهدى زانا واستحق عليها كل هذا الحكم القاسي فهي استخدامه للغة الكوردية اثناء تصريف اعمال البلدية وأطلق سراحه سنة 1991، بعد تخفيف المدة من طرف وفد اوروبي والاتحاد الدولي لحقوق الانسان. (جالديران، 2007: 58 – 65).

9.1.4 ظهور حزب العمال الكوردستاني(pkk):

لا شك تأثر الوضع في شمال كوردستان على نحو مباشر بالكفاح من أجل التحرير في جنوب كوردستان ضد العراق وفي شرق كوردستان ضد إيران، كما تأثر بسلوك تلك الدول بموقف سورية ازاء منظمات كوردية معينه (بيشكجي، 1998: 81).

مع حلول عام 1978 أصبح أوجلان ورفاقه أمام خيارين اثنين، اما اعلان الحزب والنضال من أجله ومتابعة المسيرة، وإما التشتت والهروب، ولكنهم اختاروا التأسيس والنضال، فقد عقدوا اجتماعاً في ديار بكر تحديدا في 1978/11/27، استمر هذا الاجتماع أربعة أيام بلياليها لقد قرروا في هذا الاجتماع تأسيس الحزب.

لقد كان لدى أوجلان وزملائه رأياً واحداً هو أنه بدون عقيدة مستقلة، ليست هناك أية سياسة وكان ينبغي أن يقفوا في وجه الدولة والمضي قدما في سبيل ذلك، حيث كانت هناك مسئولية جسيمة تقع على عاتقهم.

وقبل البدء بالكفاح المسلح، قام حزب العمال باتخاذ جميع الاجراءات والتدابير من الناحية الأيدولوجية. ومن هنا اتخذ أوجلان قراره بالهجرة الى سوريا ولبنان، لإقامة علاقة مع المنظمات الفلسطينية، وقاتل رجاله مع رجال الثورة الفلسطينية ضد اسرائيل وقد أسرع في النضال داخل كوردستان. ولم يبدأ الكفاح المسلح إلا في 1984/8/15 ويتمتع هذا الحدث بمكانة هامة في تاريخ الحركة

الوطنية الكوردية في شمال كوردستان (عيسى،2002 :306-320؛ فايد،2005 :73).

وعلى مدى اكثر من عقد من الزمن اثرت الحرب السرية بين الجيش التركي ومقاتلي حزب العمال الكوردستاني (ب.ك.ك) على السكان المدنيين في المناطق الكوردية في جنوب شرق تركيا. والذين تعرضوا لانتهاكات قاسية في مجال حقوق الانسان (باركي وآخرون، 2007: 37). وتأسيس حزب العمال الكوردستاني في نهاية السبعينات تأثير على قدر كبير من الأهمية على بلورة الوعى القومي لدى الأكراد (بيشكجي، 1998 : 80).

وقد استمر النظام في تركيا على قمع وتعذيب الكورد ولذلك مات في الفترة مابين 1981 و1984 في سجن دياربكر وحده مايزيد على 40 ثورياً كورديا تحت التعذيب لأنهم اصروا على اعلان هويتهم الكوردية ورفضوا التلفظ بصوت عالٍ أنا تركي وأنا سعيد لأكون تركياً. إن هؤلاء الثوريين إنما قدمت حياتهم ثمناً مقابل التعبير عن رفضهم لإرهاب الدولة (بيشكجي، 1998: 60-61).

خلافا للانتفاضات الكوردية في شمال كوردستان حتى هذه المرحلة، يتميز (ب.ك.ك) ببنية تنظيمية واسعة وقوة قادرة على القيام بتعبئة استثنائية، فهو يمتلك شبكة واسعة ليس في الاجزاء الكوردية في تركيا ودول اخرى في المنطقة بل في اوروبا ايضاً. وفي الوقت نفسه يقوم بتجنيد المقاتلين في كل المناطق الكوردية وبين الكورد الذي يعيشون في اوروبا الغربية (باركي وآخرون، 2007: 66).

فاستطاع ولأول مرة في تأريخ الحركة الكوردية أن يقوم بمظاهرة تعدادها مئة ألف متظاهر كوردى في المانيا، كما أسس أول محطة تلفزيونية فضائية تغطي أوروبا وكوردستان، مما عرف العالم بالقضية الكوردية أكثر من قبل، وهدف أوجلان منذ سنوات هو نقل نشاط حزبه الى أوروبا لعده أسباب الأول، استغلال اوروبا كوسيط للضغط على تركيا في سبيل تحقيق أهدافه والثاني: تقديم نفسه ليس كمحارب ولكن كرجل سياسي. والثالث: لاستغلال الدول الأوروبية كقاعدة دعائية لأهدافه وأهداف حزبه لصالح المشكلة الكوردية (ملا، 2000: 75؛ عيسى، 2002: 335).

كما كان متوقعا فقد ضغط حزب العمال الكوردستاني بقوة على الحكومة التركية من خلال زيادة عدد العمليات التي يقوم بها ناشطوه بشكل واضح. في رسالة واضحة الى الإتحاد الأوروبي مفادها بان المشكلة الكوردية في تركيا لم تحل بعد، وأن النظام التركي مازال يرفض الاستجابة للمطالب الكوردية (رضوان، 2008: 409).

10.1.4 الاصلاحات في عهد توركوت أوزال:

حدث اول تغيير في السياسة التركية تجاه الكورد في عهد توركوت اوزال (1983-1993)، وقد تميز هذا العهد بسياسة تغيير هيكلي وتحديث اقتصادي وسياسي. ورغم استمرار القمع والسيطرة من جانب الجيش. فإن هذا العهد شهد ادخال الليبرالية في مجال الثقافة، وفي اجتماع مجلس الأمن القومي بتاريخ 25 كانون الثاني 1991 أشار اوزال الى ضرورة الاصلاح بخصوص القضية الكوردية. (باركي وآخرون، 2007: 46-47).

فقام في 12 نيسان1991م إبان حرب الخليج برفع الحظر المفروض على التحدث باللغة الكوردية من خلال إلغاء قانون (1983)، الذي يحظر إستعمال اللغات الأخرى عدا التركية. (جالديران، 2007: 18؛ سيمونز، 2004: 179).

11.1.4 فشل إصلاحات توركوت أوزال:

بالرغم من أن (اوزال) قد سمح قانونيا وبشكل جزئي باستخدام اللغة الكوردية والثقافة الكوردية في ربيع (1991). فقد صدر في نفس الوقت قانون مناهضة الارهاب حيث ذكر بأن التمتع بالحقوق الثقافية الكوردية عمل ارهابي. والواضح أن العقلية التركية تكمن وراء ذلك التشريع الذي أفشل الاعتراف بـ"الحقيقة الكوردية"وفشل الإصلاحات. هناك العديد من الشروحات التي توضح سبب فشل الإصلاحات التي اقترحها ديميريل واوزال، أولاً لأن تلك الإصلاحات كانت شكلية فقط وليست حقيقية ففي 26 مارس 1992 مثلاً فإن السيد أحمد زكي أغا صاحب أول جريدة تصدر باللغة الكوردية في تركيا، تم إلقاء القبض عليه، وبعد ساعات من

افتتاح المعهد الكوردي في استانبول بإدارة (بيشكجي) هاجمت الشرطة المعهد ومزقت اللافتة التي تحمل اسمه باللغتين التركية والكوردية، وكان ذلك أيضاً عام (1992) في الثامن عشر من ابريل (م.جونتر، 2007: 108-109).

ورغم الانفتاح النسبي في شرق ووسط الأناضول فإن الكورد في الحقيقة ومنذ الإعتراف التركي بوجود كوردي في تركيا لم يحصلوا الإ على شيء واحد وهو السماح لهم بالتحدث بلغتهم بشكل علني (جالديران، 2007: 190).

وكما أعلن تقرير لوزراء الخارجية الأمريكية في عام 1996 بأنه رغم"وجود بعض التحسن في الموقف تجاه حقوق الإنسان في عدد من المناطق، إلا أنه ما زالت هناك مشاكل جد خطيرة، وأعلن حقوق الإنسان النقد الموجه إلى تركيا بهذا الخصوص إلى الميادين التالية: تعذيب سجناء ووفاتهم المشتبه فيها، والمبالغة في اقتراف عمليات اختفاء واغتيال غير قانونية للمعارضة السياسية وللمدافعين عن حقوق الإنسان وللقوميين الأكراد، واغتيال المدنيين الأكراد وتدمير القرى الكوردية في جنوب شرق تركيا، وأخيراً تحريم جميع أشكال التعبير الثقافي الكوردي (م.جونتر، 2007: 22-24).

وان الارهاب لم يرهب الاكراد، بل أثار انتفاضات جديدة وعمق الهوة بين الشعب الكوردي والحكومة التركية، ولم يتحقق نجاح في تحويل الاكراد إلى خادم امين لاسطنبول، بالرغم من اعتقال عبدالله اوجلان في15 شباط 1999، فإن الجهود الكوردية متواصلة من اجل حل القضية الكوردية في شمال كوردستان(لازاريف، 2001: 517؛ سارة، 2000: 42).

وان العامل الكوردي لا يلعب دوراً مهماً في السياسة الخارجية التركية تجاه جيرانها الشرق أوسطيين المباشرين فقط، بل له تأثير على العلاقات مع اوروبا الغربية أوشك ان يعيق قبول تركيا في الاتحاد الجمركي الأوروبي، وهو الهدف الرئيسي لسياسة تركيا الخارجية والاقتصادية. ولأجل الحصول على المصادقة النهائية، على تركيا ان تقر الضغوط بشأن اضفاء طابع ليبرالي على قوانينها ودستورها واجراء تغييرات عليها بخصوص القضايا ذات العلاقة بحقوق الانسان والقضية الكوردية (م.غونتر، 2007: 39).

ان امكانيات التأثير الخارجي في اطار بنود المعاهدات والوثائق المختلفة التي خضعت لها تركيا بوصفها دولة موقعة عليها- تكتسب اهمية اضافية طالما أن الوضع الداخلي في تركيا حالياً لا يسمح بحل سياسي للقضية الكوردية. ولذا فإن العمل او التحرك المنظم من جانب المنظمات الدولية يصبح خياراً مهماً للتأثير على تركيا لتبني موقف اكثر مرونة في سياستها تجاه الكورد (باركي وآخرون، 2007: 77).

12.1.4 إنتهاكات النظام التركي ضد الأكراد في شمال كوردستان سبب من الاسباب لعدم وصولها للانضمام في الاتحاد الأوروبي:

تعتبر المشكلة الكوردية السبب الرئيسي لعدم الاستقرار السياسي في تركيا اليوم. كما أنها أصبحت أكبر التحديات التي تواجهها الجمهورية منذ تأسيسها عام (1923) حتى يومنا هذا (م.جونتر، 2007: 189). وخاصة بعد اختطاف رئيس الحزب العمال الكوردستاني (الرئيس عبد الله أوجلان) في كينيا بتاريخ 15 شباط 1999 في مؤامرة دولية تم تسليمه إلى السلطات التركية، وسجنه حتى الآن. (سري الدين، 2000: 288)

كما قال أوجلان: (لقد سلمتني الدولة اليونانية القومية إلى مراقبة الولايات المتحدة الأمريكية واستخباراتها (CIA) وذلك على أسياس خيانة للصداقة لا مثيل لها في التاريخ. (أوجلان، 2009: 5)

إن شمال كوردستان تنتظر أحداثاً عظيمة لا بد أنها ستقع وأن هذا سيكون قادراً وبالفعل على تغيير الخارطة السياسية في المنطقة لصالح العملية الثورية ولصالح التقدم الاجتماعي وإنهاء الاحتلال في كوردستان وتصفية آثارها وبالتالي إلى خلاص الشعب الكوردي من نير العبودية الذي يعاني منه منذ قرون عديدة. اليوم المسألة الكوردية في تركيا قطعت شوطاً كبيراً فهي الآن مسألة المسائل بالنسبة لحكام انقره وحلفائهم ومحور اهتمام الرأي العام الديمقراطي في أوروبا والتقدمي عموماً في العالم (حصاف، 2009: 236).

وبما ان سياسات الدول التركية متجهة نحو الديمقراطية سعياً منها لتمكينها من الالتحاق بالاتحاد الاوروبي هذا من جانب وايضاً وجود حركة كوردية مسلحة وسلمية وفاعلة داخل الدولة، على الدولة التركية ان تعترف دستورياً بالشعب الكوردي كقومية مستقلة في البلاد دستورياً، وحق الكورد لتقرير مصيرهم بما يرونه مناسباً ووضعهم الداخلي والدولي، وجعل اللغة الكوردية لغة رسمية للشعب الكوردي وكما قال اوجلان فإن شكل الادارة الكونفدرالية الديمقراطية الأكثر ملاءمة لتحقيق طموحاتنا في الحرية والمساواة، يعد الشكل السياسي الأكثر مناسبة للكورد (عزيز 2007: 307-308؛ أوجلان، 2009: 21).

وفي الوقت الحالي لم يعد يناضل حزب العمال الكوردستاني من أجل هدف إقامة دولة كوردستان ال كبرى، ولم يعد يدعي أنه الممثل الوحيد لكل أجزاء كوردستان، إن الهدف الرئيس اليوم لحزب العمال الكوردستاني هو حل القضية الكوردية من خلال إقامة الكونفدرالية الديمقراطية ضمن حدود تركيا اليوم (باركي وآخرون، 2007: 64)

2.4 الاكراد في شرق كوردستان:

يعتبر الشعب الكوردي في ايران واحداً من الشعوب العريقة في المنطقة، ويسكن في الجزء الشمالي الغربي، ويطلق على المنطقة التي يسكنها اسم شرق كوردستان، وتماثل إيران سابقتها تركيا في تنوعها السكاني من الناحية العرقية، والتي تضم مجموعة متّحدة متنوعة من الجماعات ذات الأصول العرقية المختلفة (الحمد، 2000 : 37؛ سارة، 2000: 20).

لا يفصل شرق كوردستان عن باقي كوردستان الا الحدود المصطنعة التي فصلتها ولأول مرة شمال كوردستان الواقعة ضمن الامبراطورية العثمانية في عام 1639 بعد توقيع اتفاقية الحدود آنذاك بين الدولة الفارسية في عهد الشاه عباس الصفوي والامبراطورية العثمانية في عهد السلطان مراد الرابع (حمدى، 1992: 385).

لقد شهدت إيران في تأريخها المعاصر صراعات بين الجماعات القومية، وجسدت سياسة النظام الشاهنشاهي البائد سياسة متطرفة إزاء بعض الجماعات القومية ومنها الأكراد، وهي سياسة غالباً ما ارتبطت بتطورات سياسية محلية وإقليمية (سارة، 2000: 21).

أما في ايران فإن حالة الاكراد كانت دوماً مختلفة بعض الشيء عن حالتهم التي وضفت لهم في تركيا، الا ان طهران لم تكن اقل حدة في تدخلها لقمع كل ثورة كوردية. ثورة خليل آغا جلالي من جهة آرارات وثورة سيمكو (زعيم قبيلة شكاك) الذي تمرد في أعوام 1920 و1926 و1930 وثورة جعفر آغا سلطان عام 1932 فجميع هذه الثورات كانت تُنسب الى القومية الكوردية (شابري، 1991: 349).

1.2.4 انتفاضة اسماعيل آغا سمكو:

ان تقسيم الامبراطورية العثمانية ومع ضعف الدولة الفارسية في العشرينات من القرن العشرين فتح الباب امام ظهور المشاعر القومية الكوردية في شرق كوردستان وكان اسماعيل آغا سمكو من أهم الشخصيات الكوردية في شرق كوردستان وهو ابن الزعيم الكوردي جعفر اغا رئيس عشيرة شكاك الكوردية التى تقيم في الجزء الجنوبي الغربي من بحيرة أورمية والمعروف باسم سمكو(جالديران، 2007: 134؛ حمدى، 1992: 386).

وتمكن سمكو في كانون الثاني 1919 بالتحالف والتعاون مع سيد طه شمزيني من احتلال كافة أرجاء منطقة سهول أورميا وبضمنها المناطق الأرمنية في غرقيز وسالماز بهدف اعلان قيام دولة كوردستان المستقلة ويؤيدها بذلك زعماء العشائر الكوردية في منطقة صاوج بلاق (مهاباد) وأصدر سمكو من مهاباد جريدة ناطقة باسم حكومته سميت كوردستان المستقلة (بدوي، 2006: 152؛ حمدى، 1992: 386).

كان سمكو واضحاً في موقفه من الحقوق المشروعه لأبناء الكورد، الأمر الذي جعله في خندق معاد لطهران بصورة ثابتة (البوتاني، 2001: 481).

وفي احدى الرسائل الموجهة من سمكو الى ظافر الدولة احد قواد فرق القوزاق الايرانية في منطقة أذربيجان والمؤرخة في 31 مايس 1922م، وضح سمكو وجهة نظره بصدد القضية الكوردية في شرق كوردستان، وتناولت رسالة سمكو المعركة الحاسمة التى وقعت بين القوات الكوردية المنتصرة وبين الجيش الإيراني في منطقة صابلاغ (مهاباد) الذى انهزم بعد ساعتين ونصف على يده وأسرحاكم المدينة، وتناولت الرسالة ابادة القوة التى تم ارسالها بعد معركة صابلاغ بيوم واحد بقيادة نصر الله خان الذي كان يهاجم (بوكان). وأضاف سمكو مخاطباً ظافر الدولة بأنه يجب أن يعلم بأن الاكراد لايكذبون، وبأن ما ذكره أعلاه في الرسالة صحيح وحقيقي، ويشير أيضاً إلى أن الشعوب الصغيرة التى لايبلغ حجمها ربع شعب الكوردي قد حصلت على الحكم الذاتي من الحكومات العظمى كألمانيا، وقال في الختام بأنه اذا لم يحصل هذا الشعب العظيم على حقوقه من إيران فإنه سيفضل الموت على الحياة، وسواء منحت أم لم تمنح حكومة ايران الأكراد حقوقهم فانهم (الأكراد) سيجعلون كوردستان تتمتع بالحكم الذاتي المستقل لذا فانه ليس من المستحسن أن يكون سبباً (أي القائد الايراني) في وقوع خسائر أخرى في الأرواح. (حمدى، 1992: 392- 393).

وهكذا بدأ العمل بإنشاء جمعيات كوردية ساهمت في تشجيع قائد كوردي على القيام بثورة مسلحة ضد السلطة المركزية في إيران عام 1920 (الحمد، 200: 37). وأما المعاهدة التركية الايرانية و25 تشرين الاول 1922 فقد زادت من عزلة سمكو حيث وضعت الاتفاقية نهاية للمساعدة التركية له وجاءت ساعة الحسم في 25 تموز 1922 في شكا لايازي، واجهت قواته جيشاً مسلحاً تسليحاً جيداً وسحقت قواته هذه المرة سحقاً تاماً، وبعشرة الآف مقاتل دخل بهم المعركة خرج منها ومعه فقط ألف مقاتل وجلهم من أبناء عشيرة ليواصل بهم حربا غير متكافئة وفي نهاية الانتفاضة أغتيل قائدها أثناء سير المفاوضات مع الحكومة الايرانية (جالديران، 2007 : 21، 135).

2.2.4 جمعية إحياء كوردستان:

وتكرر نهوض الاكراد في الايران بداية الاربعيات مع دخول قوات الحلفاء الاراضي الايرانية (سارة، 2000: 51). احتل الجيش الأحمر في نهاية آب (1941) ولاية أذربيجان الإيرانية وأجزاء من شرق كوردستان (رسول، 2008: 195).

وبعد عام 1941 أصحبت كوردستان إيران خارج سيطرة الحكومة الايرانية وساد جو من الحرية. فكان المثقفون الكرد يتداولون أدبيات الحركة القومية الكوردية، بحرية كاملة (على، 2008: 731).

وقام الاتحاد السوفيتي في نهاية سنة 1941 بدعوة ثلاثين شخصية كوردية، من بينهم ممثلو العشائر المهمة ومن المدن، لزيارة الاتحاد السوفيتي رغم ذلك عاد الوفد إلى كوردستان حاملاً معه الانطباع، ان الكورد يمكنهم الاعتماد على دعم الاتحاد السوفيتي، والتقى في 22 أيار 1942 عدد من المسؤولين السوفييت من بينهم قنصل تبريز، على شاطئ أورمية مع عدد من زعماء العشائر الكوردية (رسول، 2008: 198).

واستناداً إلى هذه العلاقة بين أهالي المنطقة والاتحاد السوفيتي، خرجت جماعة صغيرة من أهل مهاباد المتوسطة الحال سالكة أو طريق أورمية التراب واجتمعوا معاً في ذلك اليوم ليتحدثوا عن الشعب الكوردي ولينظموا حزباً سياسياً كوردياً (ايغلتن، 1972: 66-67).

وبعد استشارة المنظمة الكوردية (هيوا)"الأمل"التي كانت ناشطة في العراق أسس ناشطون في إيران بتاريخ 1942/9/16(كومه له ى زيانه وه ى كوردستان أي جمعية بعث كوردستان، (كومه له) والاسم المختصر لها (ژ.ك) (رسول، 2008: 200).

كانت (ز. ك) حزباً أخلاقياً واجتماعياً بالاضافة إلى كونها حزباً سياسياً، وكانت مراسيم الانتماء تُختتم بأداء قسم على القرآن الكريم أمام أعضاء ثلاثة، وفي جلسة سرية تُقسَم اليمين التالية، على ان لا يخون الشعب الكوردي، وأن يعمل لأجل الحكم الذاتي للكورد، وأن لا يكشف أي شيء شفاها أو كتابة، وأن يبقى عضواً في

الحزب حتى الموت، وأن يعتبر كل الكورد ذكوراً وإناثاً إخوة له وأخوات، وأن لا ينتمي إلى حزب أو كتلة بدون إجازة الكومه له (علي، 2008: 749؛ ايغلتن، 1972: 70).

وبمجيء العام 1944 اتسع النشاطان الإعلامي والدعائي (للكومه له) حتى شملا شمال كوردستان في كل المنطقة المحايدة قرب مهاباد، وفي المنطقة السوفيتية شمال (مياندواب) حتى الحدود الروسية، واتسع في كل مناطق (سقز- وبوكان ونغدة وشنو) (ايغلتن، 1972: 71-72).

كان هناك نوع من التعاون بين كومه له وكورد، فمع تأسيس الكومه له، تأسست لها فروع في كل من جنوب كوردستان (العراق) وشمال كوردستان (تركيا) ان وجود الكومه له وتعاونها مع الكورد في كل انحاء كوردستان اقلق حكومات ايران وتركيا والعراق. ويقول ارشي روزفلت انه كان أمراً محتماً ان يسمع الاتحاد السوفيتي وبريطانيا العظمى بالكومه له. لقد راقب البريطانيون التطورات في المناطق الكوردية (ياسين، 2002: 128).

وان الهدف السياسي الرئيسي للتنظيم هو الحكم الذاتي لكوردستان الايرانية، وللتنظيم هدف آخر هو، كما جاء في اول عدد من صحيفة ((نيشتيمان)) الناطقة بلسان كومه له، توحيد كوردستان المجزأة في كيان واحد يعيش فيه الكورد بحرية(ياسين، 2002: 126).

وفي محاولة منها لتوسع نشاطاتها إلى كوردستان الكبرى دعت (ز. ك) الكورد من كوردستان تركيا والعراق وسورية لزيارة مهاباد (علي، 2008: 752) في آذار 1944، أرسلت (كومه له) محمد أمين شرفي إلى كركوك- جنوب كوردستان للتداول في أمر التعاون المتبادل، والخطط المقبلة مع ممثلي حزب (هيوا) (ايغلتن، 1972: 73).

اتفق الطرفان على عقد اجتماع كوردي موسَّع لممثلي كل أجزاء كوردستان جميعهم، وأخيراً بناء على طلب كومه له (ز.ك)، في آب 1944عقد اجتماع سري لممثلين عن الحركة الكوردية في العراق وايران وتركيا وحصل تأكيد على توحيد رمزي لكوردستان الكبرى في لقاء تم بمحل ما من جبل (دالان به ر) حيث يلتقي

مثلث الحدود العراقية- الإيرانية- التركية. واجتمع الموفدون الكورد من البلاد الثلاثة لتوقيع ((اتفاق الحدود الثلاثة: به يماني سي سنور)) وينص على التعاون المتبادل ومقاسمة المواد والرجال لمصلحة كوردستان الكبرى (ايغلتن، 1972: 75).

وكان يمثل كورد شرق كوردستان قاسم قادري (ز.ك) مهاباد، ومن جنوب كوردستان جاء الشيخ عبيداللّه (زينوه ي) وهي قرية بالقرب من الحدود حيث يدخل الطريق الرئيسي القادم من رواندوز، الحدود الإيرانية فوق مدينة (خاني) وممثل كورد شمال كوردستان القاضي ملا عبدالوهاب في هذه الفترة من الزمن جرى تحديد رسمي وان كان تمهيدياً، لكوردستان الجغرافية (ايغلتن، 1972: 75، 275).

من خلال سنوات وجودها لعبت الكومه له دوراً في الحركة القومية الكوردية في شرق كوردستان، وعكست تطوراً مهماً في تاريخ الكورد المعاصر في ايران (ياسين، 2002: 130).

3.2.4التأسيس الأول للجمهورية الكوردية:

تعتبر الحرب العالمية الثانية نقطة تحول في تاريخ الحركة القومية الكوردية، وخاص بعد إقتسام إيران ما بين بريطانيا والسوفيات، بما أن منطقة الأكراد كانت من نصيب السوفيات، وان احتلال القوات السوفيتية والبريطانية عام 1941 لمعظم المقاطعات الإيرانية في الشمال والجنوب ساهم إلى حد بعيد في زوال سيطرة الحكومة المركزية الإيرانية عن تلك المقاطعات ومن ضمنها بعض المقاطعات الكوردية في شرق كوردستان (ايران) (الهزايمة،2007 :261؛ عقراوي،2005: 81).

وكانت مدينة مهاباد المركز الرئيسي للنشاطات السياسية الكوردية في كوردستان الايرانية، ان الكومه له تأسست هنا وكانت في الواقع الحال، تسيطر على مهاباد والمناطق المحيطة بها وتديرها منذ 1943، وكانت سلطة الحكومة المركزية قد تقلصت بشدة عندما غزت القوات السوفيتية ايران في 1941، ولم تقع مدينة مهاباد في منطقة نفوذ الإنكليز أو الأمريكان. فاستغل الأكراد هذا الوضع وأسسوا إدارة ذاتية في وطنهم (ياسين، 2002 : 139؛ سلوبي،د. ت : 187).

وسافر وفد كوردي برئاسة القاضي محمد في خريف (1945) إلى باكو بدعوة من الجهات السوفيتية، كان الوفد يضم إضافة إلى زعماء العشائر، أعضاء

يمثلون الجيل الشاب دعا الوفد الكوردي في محادثاته مع باكيروف إلى تأسيس دولة كوردية مستقلة. وطالب بدعم الاتحاد السوفيتي (رسول، 2008: 203).

وكان الزعماء الكورد الخمسة الذين دعتهم السلطات السوفيتية لزيارة باكو بعد عودتهم من هناك تحولت جمعية (ز.ك) الى حزب سياسي أطلق عليه اسم الحزب الديمقراطي الكوردستاني (حمدى، 1992: 414).

أ. إعلان الجمهورية 22 يناير/1946:

اعرف بأن جميع الكورد يحلمون بدولة خاصة بهم بيد ان تاريخ الشرق المعاصر يشير الى دولة كوردية يتيمة وقد تم ذلك ابان الحرب العالمية الثانية وأطلق عليها اسم جمهورية مهاباد تيمنا باسم عاصمتها (عقراوي، 2005: 83).

الموضوع يخبرنا عن لحظة تاريخية مهمة في تاريخ الشعب الكوردي، هي لحظة إقامة أول جمهورية كوردية في مهاباد لم تستغرق خطبة القاضي محمد اكثر من خمس عشرة دقيقة، الا انه وجد فيها مجالا لشكر الاتحاد السوفيتي على مساندته المادية والمعنوية (العبدولى، 2007 : 33؛ ايغلتن، 1963: 121).

وأعلن تشكيلة الحكومة، ونشر في جريدة كوردستان وأقسم (القاضي محمد) باعتباره رئيساً للجمهورية مع الوزراء اليمين على الإخلاص للجمهورية وفي قيامهم بأداء واجباتهم، وإن الظروف التي ساعدت على قيام هذه الجمهورية قصيرة العمر والتي تم القضاء عليها بعد أقل من سنة لقيامها استندت على دعامتين وهما اولاً: إن الحكومة الإيرانية في سنة 1945 لم تكن تسيطر على الجزء الشمالي من البلاد وثانياً: هو أن السوفييت كانوا مصممين على مد نفوذهم في المنطقة عن طريق جمهورية أذربيجان ومهاباد (محمد، 2008: 63؛ جالديران، 2007: 22).

وبعد مرور حوالي الشهر على اعلان الجمهورية وصلت مهاباد شاحنات ثماني محملة بالاعتدة والاسلحة الخفيفة لتتلوها بعد اسبوعين شاحنات خمس محملة بمثل هذه المواد (ايغلتن، 1963: 153).

وايضا فقد ساعدت الحكومة السوفياتية مادياً جمهورية مهاباد وأهدى الاتحاد السوفياتي الجمهورية مطبعة تم فيها طبع الكتب والجرائد ومطبوعات أخرى متنوعة وأيضاً أهدت محطة بث إذاعية، أذيع منها صوت الجمهورية الكوردية لكل العالم،

واصدرت المطبعة عدداً من المجلات الاسبوعية والشهرية امثال هاوار (النداء) وئاكر (النار) وهيلال وقد لقيت انتشاراً واسع النطاق في جنوب كوردستان وايران (سلوبي، 1987: 235؛ ايغلتن، 1963: 179).

وتقول المصادر البريطانية لوزارة الخارجية بأن السوفيت لعبوا دوراً مهماً في تشجيع الكورد على تحقيق تطلعاتهم في اقامة جمهورية كوردية التي كانت ستضم كورد العراق وتركيا وايران، انضم لهذه الجمهورية الملا مصطفى البارزاني وأتباعه، وتولى منصباً عسكرياً رفيعاً في هذه الجمهورية (حمدى، 1992: 416؛ فايد، 2005 : 48).

ب. سقوط جمهورية الكوردستان:

قام رئيس الوزراء الايراني حاكم السلطنة بزيارة لموسكو عام 1946، للاتفاق مع الحكومة السوفياتية لسحب قواتها من الأراضي الايرانية. وأثناء الزيارة وقع إتفاقية مع ممثلي الحكومة السوفياتية، وتضمنت الاتفاقية بين الطرفين النقاط التالية: انسحاب الجيش السوفيتي من إيران في غضون ستة أسابيع، وإنشاء شركة بترول إيرانية سوفيتية (سلوبي، 1987: 246؛ رسول، 2008: 226).

وفي الخامس والعشرين من كانون الاول ترك (اسدوف) الممثل التجاري السوفيتي لدى مهاباد، متوجها الى القنصلية السوفيتية في رضائية. وعندما طفق احد المسؤولين الكورد يؤنبه على التخلي عن اصدقائه أجاب متلعثما ان مصير الجمهورية اصبح قضية دولية (ايغلتن، 1963: 197).

إن انسحاب السوفييت من إيران كان بمثابة إصدار شهادة الوفاة لجمهورية مهاباد، لقد جاء الانهيار السريع لتجربة جمهورية مهاباد الذي تم بمساعدة عسكرية بريطانية وأمريكية للقوات الإيرانية، وبتنصل الاتحاد السوفيتي (السابق) عن وعوده (جالديران، 2007: 138؛ الحمد، 2000: 40).

وفي مساء اليوم الرابع عشر من كانون الاول ذهب بعض الاصدقاء الى دار القاضي محمد رئيس الجمهورية واقترحوا على القاضي محمد، أن يغادر مدينة مهاباد، حفاظاً على حياته، لكن القاضي محمد فضل البقاء ووقوفه إلى جانب شعبه في حال وقوع حوادث دموية قد تقوم بها السلطات الايرانية لأنه اقسم يميناً على حمايتهم (سلوبي، 1987 :247).

وفي كانون الأول 1946 زحفت القوات الإيرانية إلى شرق كوردستان وسحقت الجمهورية الكوردية الفتية وأعدمت قادتها وانتهزت الحكومة العراقية هذه الفرصة لتطالب الحكومة الإيرانية بالقبض على الملا مصطفى البارزاني وجماعته وتسليمه إلى الحكومة العراقية، ولمواجهة المشكلة الكوردية تعاونت الدول المجاورة، تركيا وإيران والعراق وسوريا (بدوي، 2006: 164؛ الحمد، 2000: 87).

وبتاريخ 31 آذار 1947 نفذت الحكومة الايرانية حكم الاعدام برئيس جمهورية كوردستان في مهاباد القاضي محمد وشقيقه صدر قاضي وابن عمه سيف قاضي وشهدت سائر مدن كوردستان إيران موجة إعدامات مماثلة (حمدى، 1992: 419). أما مصطفى البارزاني، فخاض حرباً دفاعية ضد الجيش الايراني في ظروف الفارق العددي الكبير بين قواته والجيش النظامي الايراني وكذلك عدم التكافؤ في امتلاك التكنيك الحربي والذخيرة، حتى تمكن من الانسحاب الى الحدود العراقية، فقرر في اواسط أيار اللجوء الى بلاد صديقة، ولذلك كان الملاذ الوحيد الاتحاد السوفيتي وحدوده بتعدزها مائتي ميل وبينهما نهر آراس (سلوبي، 1987: 248-249؛ ايغلتن، 1963: 197).

نعم هؤلاء البارزانيون الذين حاربوا الحكومة الايرانية في مهاباد، وحاربوا الحكومة العراقية من قبل ومن بعد، وحاربوا الحكومة التركية اثناء المسيرة الكبرى والانسحاب الى الاتحاد السوفيتي عام 1947(ملا، 2000: 26).

وهكذا وصل البارزاني الى الاتحاد السوفيتي بعد سلسلة من المغامرات الملحمية البطولية مع الفرس والعرب والأتراك وعاش البارزانى هناك مع 550 من مقاتليه وعانوا الأمرين وخاصة خلال حكم ستالين وبقوا حتى زمن سقوط النظام الملكي في بغداد سنة 1958 (بوا، 2001: 203).

ج.إنجازات الجمهورية:

أنجزت في هذه الفترة القصيرة منجزات كثيرة لشعبها. فقد استعملت اللغة الكوردية كلغة رسمية في المؤسسات الحكومية وطبع عدد كبيرمن الكتب والمجلات وثم تم إستبدال الموظفين الفرس والأذربيجانيين بالموظفين الأكراد ومارس ضباط

ودرك القوات الوطنية مهام الضباط الإيرانيين ومن أهم منجزات الحكومة الكوردية الديموقراطية هونيل الحرية للشعب الكوردي (سلوبي، 1987: 233).

فعلى الرغم من قصر عمرها الا أنها كانت المرة الاولى التي يظهر فيها الوعي القومي الكوردي المرتبط بأهداف قومية ثقافية وسياسية بعيدة عن النوازع الإقطاعية والعشائرية (الحمد، 2000: 39).

وهكذا تمكن الكورد في النصف الاول من القرن العشرين ان يؤسسوا لهم اول جمهورية مستقلة ذاتياً على ارض شرق كوردستان باسم جمهورية كوردستان في 1946/1/22. الا ان الجمهورية الفتيه سرعان ما قضي عليها من قبل القوات الايرانية في 17 /12/ 1946- من خلال مساومات دولية، مها قيل وكتب عنها فإن جمهورية مهاباد (ستبقى لحظة هامة في التأريخ السياسي الكوردي وعلى الأخص في دورها في تأسيس PDKI إيراني وعن طريق البارزاني PDK العراق الحزبان اللذان بقيا في صلب النضال القومي في كل من إيران والعراق وإلى يومنا هذا. (عقراوي، 2005: 85؛ جالديران، 2007: 139).

مع استخدام كل الأساليب غير السلمية لم تمنع الحركة القومية الكوردية في شرق كوردستان (ايران) من التطور والاستمرار ولو ببطء، وخصوصاً بعد قيام ثورة 14 تموز 1958 في العراق ونتيجة للدعم الكبير الذي أولته للأكراد في العراق وتضمين الدستور مواد تكفل الوجود الكوردي فيه وتحترمه واجهت حكومة شاه ايران حالة جديدة وصعبة كان يجب أن تسارع لكي تتعامل معها وخاصة بالنسبة للأكراد، ولكي تتجنّب التأثير العراقي على اكرادها سارعت الحكومة الإيرانية آنذاك الى تشغيل إذاعة كوردية في طهران، وأطلقت تسمية اقليم كوردستان على جزء من المنطقة الكوردية في ايران (الحمد، 2000: 41-42).

ولعبت حركة 14 تموز 1958 دوراً هاماً في انبعاث النشاط لدى الحركة القومية الكوردية عموماً وفي ايران خصوصاً، اذ كسرت التحالف القائم بين طهران وبغداد وانقرة القائم في اطار حلف بغداد، فقد كان لتأثير الحركة الكوردية في جنوب كوردستان اثر واضح على الاكراد شرق كوردستان ودفعهم الى إحياء تنظيماتهم السرية (سارة، 2000: 53-54؛ الحمد، 2000: 42).

4.2.4 الحركة الكوردية بعد الثورة الإسلامية عام 1979:

وبقي الحزب الديمقراطي الكوردستاني معدوم النشاط حتى قيام المظاهرات سنة 1978 ضد الشاه ليتولى عبد الرحمن قاسملو قيادة الحزب، شارك الحزب في المظاهرات في المدن وخاصة في مهاباد وانتهت هذه المظاهرات بسقوط نظام الشاه في عام1979 وإن وسقوط الشاه أتاح الفرصة أمام كوردستان إيران للحصول على حكم ذاتي منشق عن طهران، بعد فرار الشاه أرسل KDP مبعوثين إلى طهران للإعراب عن تأييد الحزب للنظام الجديد وأبدى رغبته للتفاوض معه على وضع كوردستان كإقليم يتّمتع بحكم ذاتي، وفي آذار 1980 أثناء الإنتخابات التي أجريت في ايران حصل الحزب على ثمانين بالمائة من أصوات الناخبين في كوردستان غير إن نظام الآيات رفض التعامل مع اي شكل من اشكال الحكم الذاتي وقام الحرس الثوري الايراني بعدة حملات لفرض السيطرة على كوردستان وبعد عدة سنوات أصبحت القوات الكوردية وراء الحدود داخل الاراضي العراقية (جالديران، 2007: 143-144).

ومن ناحية اخرى فان الحكومة الايرانية قامت في مجال تحقيق مطالب الكورد بفتح المجال لبروز بعض الجمعيات الثقافية الكوردية والسماح بصدور بعض المجلات والمنشورات باللغة الكوردية وساعات من البث التلفزيوني والاذاعي الفضائي، كما جاء في الدستور النافذ عام 1979 تبين انه لم يتناول الحقوق السياسية للشعب الكوردي ولم يشر الى وجود القومية الكوردية اواية قومية اخرى ولكنه في نفس الوقت لم ينف وجود قوميات في ايران (عزيز، 2007 : 216-304).

وبالنسبة لمسألة اللغة عالجتها المادة 15 في الدستور، اللغة والكتابة الرسمية والمشتركة هي الفارسية لشعب ايران، ولكن يجوز استعمال اللغات المحلية والقومية الاخرى في مجال الصحافة ووسائل الاعلام العامة، وتدريس آدابها في المدارس الى جانب اللغة الفارسية (عزيز، 2007: 215).

لذا على دولة ايران بتنفيذ بعض الخطوات لتحسين أوضاع الأكراد نظراً لما يجري من التطورات في المنطقة وخصوصاً ايران التي اصبحت انظار دول العالم صوبها، وذلك بسبب مشاكلها الخارجية المتمثلة بمشكلة السلاح البيولوجي، ومشاكلها الداخلية المتمثلة بالمعارضة الكوردية وعلى ايران الاعتراف بوجود القومية

الكوردية في الجمهورية الاسلامية، وتثبيتها في الدستور وتشريعاتها بشكل واضح وصريح، وافساح المجال امام الشعب الكوردي لتقرير مصيره بنفسه نظراً لكثرة عدده وتوفّر المقومات المطلوبة لذلك (عزيز، 2007: 308).

3.3 الأكراد في جنوب كوردستان:

ان استخدام مصطلح جنوب كوردستان لم يكن شائعاً في المداولات الرسمية حتى اواخر عام 1920، وذلك بدليل عدم احتواء بنود معاهدة سيفر التي تعود الى آب 1920 على هذه المصطلح، بيد ان الأطلس الانجليزي المعروف بأطلس مساحة العالم بـــــ (تميس باربولومبو 1920) كان أول مصدر جغرافي استعمل هذا المصطلح ورسم حدوده. ان جنوب كوردستان تشغل جزءاً من منطقة واسعة من شرقي البحر المتوسط التي تتمتّع بموقع استراتيجي بالغ الأهمية لانها تقع في قلب الشرق الاوسط (حمه عزيز، 2008: 29 - 158).

حيث لا خلاف تاريخياً ودولياً على ملكية الشعب الكوردي لهذا الاقليم، واستقراره فيه قبل استقرار غيره من الشعوب الحالية في المناطق المجاورة له واستمراره فيه ودون انقطاع، الا ان المصالح الاستراتيجية لبعض القوى الدولية العظمى كانت ولاتزال بالإضافة إلى أطماع بعض دول الاقليم حالت دون تمتع هذا الاقليم بالاستقلال التام وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة فيه (الرواندوزي، 2009: 14).

ويشتمل إقليم كوردستان على محافظات أربيل، السليمانية، دهوك، (كركوك وجزء من محافظة الموصل وأجزاء من ديالى وكما أن مدينتي خانقين ومندلي جزء من مناطق متنازع عليها حسب المادة 140 من الدستور العراقي الدائم 2005) من المناطق الكوردية التى تشترك في حدودها مع كورد إيران.

وعاش الكورد في العراق في ظل ثورات متتالية، كبقية أخوانهم في إيران وتركيا، إلا أن ما يميز الكورد في العراق توارث التواصل واستغلال الدول الاستعمارية ورقه القومية الكوردية في العراق أكثر من أي ورقة أخرى. وربما

تعدّدت الأسباب لغنى المنطقة التي تعيش فوق آبار من النفط (البرواري، 2009: 33؛ الهزايمة، 2007: 263).

وأما بالنسبة لموقع جنوب كوردستان بالنسبة لدول الجوار، فيكفي ان نشير الى أنه ومنذ عام 1920 أصبحت كوردستان محاطة بنفس الدول التي تحيط بإقليم كوردستان في الوقت الحاضر، وهي إيران من الشرق وتركيا من الشمال وسوريا من الغرب وباقي اقسام العراق من الجنوب والجنوب الغربي (حمه عزيز، 2008: 35).

ولحصول ما تقدم على القضية الكوردية من اقليم كوردستان منذ البداية وحتى الآن نستطيع ان نقسم هذه المبحث الى خمس مراحل أساسية لحركة القومية الكوردية:

المرحلة الأولى: إلحاق الجزء الجنوبي من كوردستان بالدولة العراقية:

كان العراق الحالي عبارة عن ثلاث ولايات منفصلة تحت ظل الحكم العثماني وهي ولاية بغداد وولاية البصرة وولاية الموصل، وولاية الموصل ضمن المحافظات والألوية التالية، لواء كركوك لواء السليمانية، لواء أربيل ولواء الموصل بضمنها محافظة دهوك الحالية التي كانت آنذاك قضاء واستمر كذلك لحين انتهاء الحرب العالمية الأولى (نامق، 1999: 176).

منذ العام 1913 سعى الشيخ محمود الحفيد للنضال في سبيل تخليص كوردستان من السيطرة العثمانية واقامة الدولة الكوردية، وفي العام 1915 توجه الشيخ محمود على رأس قوة كوردية كبيرة الى مدينة البصرة لمنع دخول الانكليز إلى العراق ولكنه تراجع عن البصرة بعد أن وصلته انباء عن توغل الجيش الروسي في كوردستان، فعاد مع قواته الى كوردستان وصد تقدم الجيش الروسي في قاطعي بينجوين ورواندز وأجبرهم على الانسحاب الى إيران، وقد اتفق الشيخ بعد ذلك مع ممثلي القوات البريطانية في بغداد بعد احتلالها أن يعترفوا باستقلال كوردستان (ملا، 2000: 85).

وحينما وقفت الأعمال العسكرية البريطانية ضد تركيا بهدنة مدروس التي وقعت في 30 أكتوبر سنة 1918،وضح تماما أن الحكومة البريطانية لم يكن لديها

سياسة محددة تحديدا واضحا فيما يختص بالعراق وكوردستان بوجه خاص (عيسى، 2005: 46).

الا أن البريطانيين غيروا سياستهم وكان رد فعل الكورد على تغيير بريطانيا لسياستها، الجديد من الانتفاضات والحركات المسلحة، إلا أن انتفاضة السليمانية بقيادة الشيخ محمود، والتي اندلعت في أيار 1919، كانت أوسع انتشاراً وأكبر تأثيراً، إذ تمكن الثوار من بسط سيطرتهم على مدينة السليمانية وتحرير مناطق واسعة من محافظتي السليمانية وكركوك، وفي أواخر عام 1920، برزت حاجة ماسه إلى وضع حد لنظام التحكم الموزع بين وزارات الخارجية، والحرب في الشرق الأوسط، كنتيجة آنية لتخفيف التحكم المباشر في مناطق الانتداب مثل العراق، حيث نشبت إنتفاضة دامية أواسط عام 1920 من جهة، والتكاليف المالية الهائلة لادارة مناطق الانتداب في الشرق الأوسط والدفاع عنها من جهة ثانية (البوتاني، 2001 : 512؛ أسكندر، د. ت: 15).

وافتتح مؤتمر القاهرة في 12 آذار 1921 واستمر إلى آخر الشهر، وحضره اربعون خبيراً مدنياً وعسكرياً في شؤون السياسة البريطانية في الشرق الأوسط، لإعادة الإستقرار إلى جنوب كوردستان، في ضوء هذه الإعتبارات، بادر تشرشل إلى تزويد رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج بمسار عام كان سيرشد، مؤقتاً سياسة وزارة المستعمرات الكوردية، وإبقاء إدارة شؤون جنوب كوردستان بيد المندوب السامي، بدلاً من الحكومة المؤقتة في بغداد، بانتظار انقضاء فترة السنة التي نصَّت عليها الفقرة رقم 5 من معاهدة سيفر (اسكندر، د. ت: 21-22).

ونشأت الدولة العراقية الحديثة عام 1921 من ولايتي البصرة وبغداد فقط وتحت عرش الملك فيصل الاول وبقرار من عصبة الامم. تم ضم ولاية الموصل الى المملكة العراقية الناشئة، وفي نفس الوقت قدمت عصبة الامم الضمانات للكورد بأن تحترم الحكومة العراقية وتضمن الهوية القومية للكورد القاطنين في الولاية (فايد، 2005: 58).

في 22 كانون الأول عام 1922 قدمت الحكومة الإنكليزية مع حكومة بغداد المنتدبة من قبلها. مذكرة مشتركة لعصبة الأمم، اعترفت فيها بحق الأكراد بإقامة

دولة كوردية مستقلة في جنوب كوردستان لكن سكان كوردستان الجنوبية لم يثقوا بهذه الوعود وطالبوا بالاعتراف الكامل بحقوقهم القومية (سلوبي، د. ت: 77).

بيد أنه في ديسمبر سنة 1922 ميلادية أعلنت بريطانيا في بيان مشترك مع حكومة العراق التى كانت تحت الانتداب البريطاني آنذاك عن تأييدها لتأليف أو إنشاء حكومة كوردية للوقوف في وجه الأتراك، ثم في عام 1923م عدلت عن هذا المشروع ووقعت معاهدة (لوزان) مع تركيا، تلك المعاهدة التى حرمت الكورد من أي حقوق تذكر وشكلت تراجعاً عما ورد في معاهدة (سيفر) من تعهدات تلزم بريطانيا كدولة منتدبة على العراق بإفساح المجال أمام الكورد في ولاية الموصل للإنضمام إلى الدولة الكوردية التي تقوم مستقبلاً في تركيا (محمد، 2008: 60).

ولكن السياسة البريطانية في العراق كانت تتصف دوما بالتردد واتخاذ خطوة إلى الأمام ثم التراجع عنها، وهكذا غير البريطانيون بعد مؤتمر لوزان سياستهم، وحاولوا بشتّى الطرق إسقاط هذه الحكومة، ومنها قصف العاصمة السليمانية بالطائرات (نيكتين، 2004: 238؛ رسول، 2008: 172).

وكان قائد الجناح (آرثر هاريس) الذي اصبح فيما بعد قائداً لسلاح قاذفات القنابل البريطاني في الحرب العالمية الثانية، سعيداً في تركيا بقوله ((إن الاكراد يعرفون الان معنى القصف الحقيقي بالقنابل من حيث الخسائر البشرية والدمار، ويمكن في غضون 45 دقيقة عمليا مسح قرية كبيرة عن وجه البسيطة وترك ثلث سكانها قتلى أو جرحى)) لقد كان من السهل ضرب أهل القبائل بالرشاشات والقنابل، لأنهم لم يكونوا يملكون أي وسيلة للرد أو الدفاع عن النفس (سيمونز، 2004: 156).

ورغم اتفاق لوزان فإن الخلافات بين الحكومة الكوردية والسلطات البريطانية حول توسيع الكيان المستقبل ذاتياً ومدى صلاحيات الشيخ محمود ما لبثت ان أفضت إلى سلسلة من المجابهات العسكرية بين الطرفين في النهاية نجح البريطانيون في إلحاق الهزيمة بالقوات الكوردية، وهكذا انتفض الشيخ محمود البرزنجي لعدة مرات ضد القوات البريطانية وفي كل مرة كان يتم قمع انتفاضة الأكراد بواسطة القوات البريطانية ويتم ابعاد الشيخ محمود الى خارج كوردستان والعراق (اسكندر، د. ت: 39؛ فايد، 2005: 47).

رغم ثورة الشعب في جنوب كوردستان بقيادة الشيخ محمود الحفيد واعتراف الحكومة البريطانية به حكمداراً للمرة الأولى سنة 1919 وللمرة الثانية سنة 1922، فإن هذا الجزء من كوردستان قد الحق قسراً وبالضد من إرادة سكانه بالدولة العراقية حديثة التكوين (جامباز و دزه يى، 2008: 131).

وفي الحقيقة فإن الحكومة البريطانية في قضية تقرير مصير الكورد، كانت تحدده بشكل يتفق ومصالحها الاستعمارية بدليل أنها وقفت في السنوات الأولى من سيطرتها على العراق موقفا يتسم بالرضا من القوميين الكورد، ولكن بعد حسم مشكلة الموصل لصالحها تغيرت سياستها(البوتاني، 2001: 512).

والمعاهدة العراقية البريطانية في 30 حزيران عام 1930 التي خلت من الاشارة الى الحقوق الكوردية، من جهة كانت تنص على الغاء الانتداب البريطاني على العراق وحصوله على الاستقلال من جهة اخرى. مما كان يعني من وجهة النظر الكوردية إنهاء الوضعية، أو حالة المراقبة والحماية البريطانية ولجنة الانتداب في عصبة الأمم وبالتالي وقوع الكورد تحت حكم وسيطرة الحكومة العراقية منفردة (صابر، 2006: 192).

مما دعا الشيخ محمود البرزنجي إلى القيام بالثورة عام 1930م للمرة الثالثة، وأرسل برسالة إلى عصبة الأمم، أبرز فيها بصورة صريحة مطالب الشعب الكوردي وأن الانتداب البريطاني يجب أن يكون (منطقياً) وأن يمنح أكراد ولاية الموصل حريتهم، وطالب بقطع جميع الروابط القائمة مع بغداد، وقال: إنه لايمكننا أن نقبل بأن تمنح الشعوب البدائية في أفريقيا ــ مثل ليبيريا ــ حق تقرير المصير وأن نحرم منه في الوقت نفسه، ولولا الدعم الذي تلقته الحكومة العراقية من قوات وطائرات الحكومة التي انتدبتها عصبتكم الموقرة لادارة هذه البلاد باسمها لكان تكرار التأريخ والزحف على بغداد واحتلالها مسألة أيام فقط (محمد، 2008:61).

وبعد تخلي بريطانيا عن الانتداب على العراق دون أي ضمانات مقبولة، بدأت سلسلة أخرى من الثورات الكوردية في الجبال في منطقة بارزان، وقد صرح الشيخ أحمد البارزاني للكاتب (هولت) الضابط السياسي البريطاني بقوله: أفضل مئة مرة أن أسلم نفسي للأتراك، أعدائي المكشوفين، على أن أسلم نفسي لعبيد الإنكليز وأن حياة الأكراد في العراق لم تكن أقل منها اضطراباً وإشارة عنه إخواتهم في

تركية وإيران والذين كان لديهم نفس الأهداف التحريرية والحركات المناوئة (نيكيتين، 2004: 239؛ بوا، 2001: 2004).

المرحلة الثانية : من 14 تموز 1958 الى آذار 1970:

أ. الانقلاب عام 1958:

لقد حصل الشعب الكوردي بانقلاب 14/تموز/1958 على أول اقرار رسمي عراقي بوجود الشعب الكوردي، اذ نصت المادة الثانية من الدستور العراقي المؤقت على ان العرب والكورد شركاء في الوطن، فالتفسير القانوني للشراكة يعني الاستقلال الكامل لكل الاطراف وبالتالي الحق لأي شريك أن ينهي شراكته مع الطرف الاخر اذا ما عارضت تلك الشراكة مصالحة وسيادته (ملا، 2000: 88).

وفي نفس السنة عاد الملا مصطفى البارزاني الى العراق من منفاه الذي كان قد لجأ إلى الاتحاد السوفيتي سنة 1947، بعد أن أبرق من هناك مهنئاً ومباركاً بالثورة، اذ تقدم بذلك الى حكومة عبدالكريم قاسم للسماح له بالعودة الى العراق معلناً تأييده لأهداف الحكومة الجديدة فعاد الى بغداد مروراً بالقاهرة بعد مقابلته للرئيس المصري جمال عبدالناصر(حمدى، 1992: 268).

وبروز امكانية الاعتراف بحقوق الكورد القومية دافعاً هاماً لتشديد النضال الديموقراطي الكوردستان، الامرالذى كان له بدوره أهمية كبيرة لاجراء تحولات ثورية في البلاد، وفي اعقاب انهيار النظام الملكي وصل ممثلو الحزب الديمقراطي الكوردستاني من كركوك الى أركان الثورة، وأعلنوا عن تضامن جماهير كوردستان مع قادة الجمهورية وقد عرض الحزب الديمقراطي الكوردستاني موقفه من النظام الجمهوري الجديد في بيان خاص له صدر في 16/يوليو /1958عبر بالاجماع عن تأييده النشيط للثورة وتعميقها، وفي أثناء ذلك انطلق الحزب الديمقراطي الكوردستاني من أن مصير الشعبين العربي والكوردي في العراق مرتبط ارتباطاً وثيقاً، وأن تقوية الحركة التحريرية للشعب العربي وانتصارها وقيام نظام جمهوري حر يكون ضمانة للاعتراف بحقوق الشعب الكوردي (عيسى، 2005: 306).

وإن حالة الديمقراطية النسبية التي سادت العراق خلال العام الأول من الثورة بدأت تتحول بالتدرج إلى دكتاتورية عسكرية (البوتاني، 2001: 82).

وكما غيرت الصحافة الرسمية من لهجتها تجاه الكورد والقضية الكوردية فقد أكدت صحيفة الثورة (الثورة، بغداد، 1961/2/17) في ذلك الوقت أن كل من ينتمي الى العراق الكوردي أو الزنجي أو الأرمني، لكنه يعيش في الدولة العربية، فهو يعتبر عربياً حسبما يمليه الواقع. وكتبت صحيفة خابات للحزب الديمقراطي رداً على الهجمات المعادية للكورد تقول، ان الشعب الكوردي يرفض دعوات الانصهار والدمج الرامية الى القضاء على الكورد وكوردستان، فالكورد لايرغبون في وحدة لا تجلب لهم شيئاً سوى العبودية والحرمان من حقوقهم ونفي وجود أمتهم، وسوى الحديد والنار وقيود السجن. وفي مارس عام 1961حظرت السلطات العراقية اصدارصحيفة خابات ومن ثم حظرت المطبوعات الكوردية الأخرى، وفي يوليو وأغسطس من نفس العام توجه المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني مرتين الى حكومة عبد الكريم قاسم وقدم لها مذكرتين عرض فيها برنامجاً محدداً لتنفيذ الحكم الذاتي الداخلي للكورد، ورد الحكومة العراقية على هذه النداءات بارسال قطعات جديدة من القوات الى كوردستان، وفي 11 سبتمبر 1961 تعرضت عدد من مناطق كوردستان لقصف شديد من سلاح الجو العراقي، أصبح هذا اليوم عملياً يوم بدء حرب الحكومة العراقية على الشعب الكوردي (عيسى، 2005: 317-318).

ب. الثورة الكوردية في 11/ايلول/ عام 1961:

ان الفترة التى تمتع بها المواطنون في العراق بالحرية قصيرة العمر، فقد كان عبدالكريم قاسم محباً للسلطة وسرعان ما تحول بعد برهة الى دكتاتور عسكري، وهكذا بدأت العمليات الحربية بين الثوار الكورد والجيش العراقي في 11/ايلول/1961 اذ لم تكن في البداية قوات الطرفين متعادلة ابدا، لذا لم تستطع قيادة الحركة التحريرية الكوردية مواجهة ثلاثين ألف عسكري من قوات الجيش العراقي المجهزة بأحدث الآليات الحربية والطائرات والدبابات والمدافع والصواريخ إلا بأقل من خمسة آلاف متطوّع كوردي مسلحين بالبنادق فقط. في بداية الحملة استطاعت القوات الحكومية ان تزيح الفصائل الكوردية بعيدا حيث انسحبت هذه الفصائل الى الجبال متكبدة بعض الخسائر. ولجأ الجيش العراقي إلى الارهاب الواسع ضد السكان المسالمين أملا في قهر ارادة الشعب الكوردي، بإصدار أوامر

الاعتقالات والاعدامات بالجملة بحق الكورد المشتبه بتقديم المساعدة الى الثوار أو التعاطف معهم. غير ان انتصارات الجيش العراقي كانت مؤقتة فبعد شهر واحد من بداية العمليات الحربية تكون لدى القيادة الكوردية جيش تحرير يضم أكثر من عشرين الف مقاتل (بيشمركه) مما أدى إلى انسحاب قوات الحكومة عن قسم كبير من المناطق التي استولت عليها الحكومة العراقية (ملا، 2000: 88-89).

بعد ذلك سقطت حكومة عبدالكريم قاسم بانقلاب بعثي عام 1963، وكانت الثورة الكوردية عاملاً مهماً في سقوطها، وتجددت الآمال بأن تعالج الحكومة الجديدة أخطاء الحكومة القديمة، وأعطى هؤلاء تطمينات ووعوداً للقيادة الكوردية، حتى يكسبوا ولاء الكورد للحكومة الجديدة، ولكنهم لم يطرحوا مشروعاً جاداً يقبل به الكورد، ولا استطاعت حكومتا عبدالسلام عارف وعبد الرحمن عارف حل القضية على أسس عادلة ومقبولة (قادر، 2003: 113).

ومن ناحية أخرى حاولت ثورة ايلول اقامة صلات مع الدول العربية، ونجحت في بعضها، إلاّ أنها لم تكن بالمستوى المطلوب، فقد كادت أن تكون أغلبها موسمية ومرهونة بحالات رسائل متبادلة بين مصطفى البارزاني وعدد رؤساء الدول العربية، مثل جمال عبد الناصر والملك فيصل آل سعود، وملك الأردن حسين بن طلال، والحبيب بورقيبة رئيس جمهورية تونس، وفي النهاية يجب ان نقول تلك الاتصالات الخارجية التي كانت تقوم بها الحركة الكوردية في العراق مع بعض الدول، لم يكن لها علاقة مباشرة بالدبلوماسية أو الاتصالات الدبلوماسية ولكن هذه العلاقات والاتصالات كانت أداة للتعريف بالقضية الكوردية في دول الخارج (فرج، 2010 : 81 -88).

وجاءت حكومة عبدالسلام فعاد معها شيء من العافية للعلاقات الايرانية العراقية، بل عادت دول حلف السنتو إلى التعاون ضد الثورة الكوردية التي بدأت ايران أيضاً تريد الاستغناء عنها لخطورة تأثيرها على الوضع الداخلي هنالك ولعدم وجود حاجة آنية للتعامل معها بعد وصول الحكومة الجديدة الى السلطة.

ولكن الأمر لم يدم طويلا حيث كشف عبدالسلام عارف عن اتجاهاته الوحدوية مع الجمهورية العربية المتحدة وولائه لجمال عبدالناصر القريب

والمتحالف مع الاتحاد السوفيتي، وحاولت حكومة عبد السلام أن تحاور الكورد وتصل معهم الى نتيجة الا أن سيطرة العقلية العسكرية على النظام أجهضت كل تلك المحاولات ومن أبرزها محاولات (عبدالرحمن البزاز) الذي اعلن بيان 1966 ببنوده اثني عشر الذي سرعان ما أصبح حبراً على ورق واضطر البزاز نفسه الى الاستقالة.

وفي أواسط الستينات حصل انشقاق داخل قيادة الحركة الكوردية، وتحول الحزب الى جناحين أحدهما يقوده ملا مصطفى البارزاني والآخر ابراهيم أحمد السكرتير العام للحزب الديموقراطي الكوردستاني، ولما وصل الخلاف مداء لجأ فصيل ابراهيم أحمد الى ايران تحت ضغط البارزاني ومواليه مما اعطيالفرصة مرة أخرى للايرانيين لاستخدام الورقة الكوردية لصالح أهداف السياسية الخارجية، كما ان هذا الانشقاق تيبب في اضعاف موقف الطرفين ليس عند الحكومة الايرانية فحسب بل عند الحكومة العراقية أيضاً حيث إن تنافس الصيلين على المواقع والعلاقات الخارجية وتمثيل الشعب الكوردي أى الى أن يفقدا القدرة والمبادرة، وهذا الأمر أدى الى أن تطمع الحومة العراقية في استغلال أحد الطرفين ودفعة الى قتال مع الطرف الاخر، كما سعت الحكومة الايرانية الى الاستعانة بالفصيل الآخر (البارزاني) في حربها ضد المعارضة الكوردية الايرانية. (قادر، 2006: 167-168).

المرحلة الثالثة منذ توقيع إتفاق (11آذار1970) حتى إنتفاضة آذار عام 1991:

أ. اتفاق 11/آذار/1970:

بعد ان فشلت حكومة البعث في العراق في حل المسألة الكوردية عسكرياً، وفشلت أيضاً في زعزعة وحدة الصف الكوردي اصدرت بيان 11/اذار/1970 المتضمن منح الشعب الكوردي الحكم الذاتى، بعد مرور مرحلة انتقالية مدتها أربع سنوات (ملا، 2000: 90).

وهكذا وقّع الطرفان هذا الاتفاق وأعلن في بيان عرف فيما بعد ببيان الحادي عشر من اذار ويعتبر بحق أهم وثيقة بخصوص الاعتراف بحقوق الشعب الكوردي بحقوقه القومية، وكعادة كل الحكومات العراقية المتعاقبة حاولت التملص من هذه

الاتفاقية والتراجع عن مضمونها، بعد أن شعرت باستقرار موقفها وتثبيت أقدامها في الحكم، وهكذا تنكرت للاتفاقية وأصدرت من طرف واحد قانوناً للحكم الذاتي في سنة 1974 ليتضمن من الحكم الذاتي إسمه فارغاً من كل محتوى حقيقي، فأدى ذلك إلى أندلاع القتال مرة أخرى بين الثورة الكوردية وبين السلطة العراقية واستمرار القتال الدامي سنة كاملة تقريباً لم تستطع فيها القوات العراقية من إحراز نصر عسكري، بل أصيبت بخسائر فادحة (نامق، 1999: 179- 180).

ب. إتفاقية الجزائر 6 مارس 1975:

بعد عدة معارك عنيفة بين الثورة الكوردية والسلطة العراقية في عام 1974 وحتى 1975، حاول العراق الوصول إلى تفاهم مع إيران على أساس وقف مساعدتها عن الكورد، بدلاً من الاعتراف بالخطأ والعودة إلى روح اتفاقية آذار 1970، قامت الحكومة العراقية لأجل القضاء على الثورة الكوردية بالتنازل عن نصف شط العرب وعن مناطق حدودية برية إلى الدولة الإيرانية في اتفاق الجزائر، وهكذا توصل النظام العراقي (السابق) إلى إنهاء الثورة الكوردية بشكل وقتي مقابل تنازل عن السيادة العراقية على جزء من المياه الإقليمية والمناطق الحدودية لإيران ولكن الثورة الكوردية، رغماً من الانتكاسة التي اصيبت بها، قد عادت إلى النشاط بعد فترة تقريباً عقب اتفاقية الجزائر (نامق، 1999: 180).

فتشكلت أحزاب جديدة وتيارات سياسية اخرى في كوردستان، فبعد إعلان تشكيل الاتحاد الوطني الكوردستاني عام 1976 أقام الاتحاد علاقة سياسية واضحة مع بعض الدول العربية مثل سوريا وليبيا التي قدمت للإتحاد مساعدات كبيرة (فرج، 2010: 84 - 85).

أما بالنسبة للعلاقة بين الحركة الكوردية والاسرئيلية:

ان المساعدات الاسرائيلية التي قدمت الى الاكراد، لم تقم فقط على المصلحة الاسرائيلية اولضعف الدولة العراقية، بل كان هناك فيها جانب انساني ايضاً وخلال جلسة لجنة الخارجية والامن الاسرائيلية، عقب الدكتور (زيرح فرهفيتج) احد رؤساء كتلة الاحزاب الدينية الوطنية على التقرير الذي قدمه رئيس الحكومة اسحق رابين، بشأن المساعدات المقدمة للاكراد بالقول: انني اعتقد ان

مساعداتنا للأكراد تأتت على ارضية رغبتنا في مديد المساعدة لاقلية في نضالها.
وقد عقب رابين على هذه الحملة بالقول: هذا لاننا يهود.

وفي التاسع من اذار 1975، قال رئيس الحكومة اسحق رابين، لوزراء حكومته: لقد توصل الايرانيون والعراقيون الى اتفاق ينص على التخلي عن الاكراد كان التعاون الايراني الكوردي الامريكي الاسرائيلي، في تلك الاونة، في ذروته، وجاء الاتفاق مفاجئا تماما لجميع تلك الاطراف، بما فيها (الموساد) الاسرائيلي، الذي كان يعمل بتنسيق تام مع جهاز (السافاك) الايراني الذي يعتبر مماثلا في اهدافه للموساد الاسرائيلي (نكديمون، 2004: 11-12).

واستمرت السياسة القمعية للنظام العراقي (السابق) الذي قام بهدف إخضاع الكورد بالحديد والنار، وخصوصاً في ثمانينات القرن الماضي وان مجموعة الكورد الذين قتلوا خلال عامي 1987 و1988 في حملات الأنفال والحملات التي سبقتها كسبي الرجال من عشيرة بارزان وشباب الكورد الفيلين والعمليات العسكرية التي سبقتها وقصف مدينة حلبجة وأربعين موقعاً آخر بالأسلحة الكيماوية يزيد على الربع مليون شخص (قادر، 2006: 126).

وقام النظام بهدم (4500) قرية من مجموع (5000) قرية وتحريم الحياة فيها، ووزع اكثر من عشرة ملايين لغم في أراضي كوردستان خلافاً للدستور والقوانين والمواثيق الدولية (نامق، 1999: 181؛ الفضل، 2004: 227).

كانت نتائجها ان بقيت المسألة الكوردية دون حل سياسي وسط صمت المجتمع الدولي عن كثير من التجاوزات الإنسانية التي حصلت وأدت إلى تشريد عشرات الآلآف من المدنيين الكورد الذين هجروا من منازلهم الى الدول المجاورة (العزاوي، 2004: 209).

ويرى الكثير من الباحثين ان سنتي (1987- 1988) كانتا أسوأ فترة في تاريخ الشعب الكوردي منذ غزو الاسكندر المقدوني لأرض كوردستان، ولاشك فان هدف حملات الانفال هو تفريغ الريف الكوردستاني من سكانه، بل وتصفية وجود شعب بأكمله، فهي تمثل الابادة الجماعية هدفها اجتثاث الشعب الكوردي من جذوره (طالب، 2005 : 419-422).

المرحلة الرابعة منذ الانتفاضة عام 1991 الى عام 2003:

كان من الواضح أن الذي تعرض له الشعب الكوردي على وجه الخصوص سيدفع هذا الشعب الى الانفجار والثورة في أول فرصة سانحة، وجاءت تلك الفرصة، عندما خسرت القوات العراقية حرب الخليج الثانية وأجبر العراق على إنهاء احتلاله للكويت (نامق، 1999: 181).

وهكذا بسبب سياسية القمع المزمن والتمييز والاضطهاد الطويل. انتفض سكان اقليم كوردستان ففي صبيحة 1991/3/5 اندلعت الشرارة الاولى للانتفاضة في اقليم كوردستان وتم تحرير مدينة رانية (بوابة الانتفاضة) وبدأت شراره الانتفاضة تنتشر في ارجاء الاقليم، حيث تم تحرير مدينة السليمانية وتم تحرير منطقة بهدينان وتم تحرير اربيل عاصمة اقليم كوردستان وأخيراً تم تحرير مدينة كركوك الكوردستانية (طالب، 2005: 424).

وحدثت حوادث لم يشهد لها الشعب الكوردي مثيلا لها طوال تاريخه. وشعر الكورد بفرح عظيم بهذا النصر السريع الذي كان أشبه ما يكون بمعجزة الهية وظنوا أنهم اصبحوا قاب قوسين أو أدنى من الاستقلال الذي ينشدونه لسنوات طويلة، وأما الحركات السياسية الكوردية فإنها تفاجأت بالأمر ولم يكن أمامها إلا خيار واحد وهو خيار الانضمام إلى الانتفاضة التي لم تكن من صنعها (الزهاوي، 2004: 9؛ جالديران، 2007: 10).

بسبب هذه الانتفاضة الجماهيرية، هاجمت القوات العراقية المناطق المحررة في اقليم كوردستان مستخدمة ما لديها الاسلحة، وكان من نتائج ذلك الهروب والهجرة الجماعية لسكان اقليم كوردستان الى المناطق الجبلية الحدوية النائية وعبر الكثير منهم الحدود الدولية في ايران وتركيا وكان يقدر عددهم بأكثر من مليون مواطن كوردي (طالب، 2005: 424).

في الأيام الأخيرة لشهر آذار عام 1991 عرضت محطات التلفزة الغربية صوراً حية لنحو 1.5 مليون كوردي وهم يندفعون في هجرات جماعية صوب الحدود الايرانية والتركية، وبعد زيارة بيكر وزير خارجية أمريكا الى مخيمات اللاجئين الكرد ابان الهجرة المليونية نحو الحدود التركية عقب انتفاضة آذار

1991، على الرغم من قصر زيارته الا ان بيكر أدرك ضرورة القيام بتحرك دولي واسع النطاق لإيجاد حل للازمة التي وضعت الاكراد على رأس اولويات العالم للمرة الاولى في العصر الحديث (جالديران، 2007: 9؛ عقراوي، 2005: 232).

أ. القرار 688 و انتقال القضية الكوردية الى المجال الدولي:

ترك النزوح الجماعي لمئات الآلاف من الكورد في ربيع عام 1991 الى ايران وتركيا وتشريد اعداد مماثلة اخرى منهم، تأثيراً قوياً على الرأي العام العالمي، سواء الشعبي والرسمي منه، باتجاه التعاطف والتأييد للشعب الكوردي (الزهاوي، 2004: 157).

وبدأت عملية توفير الراحة في 5 نيسان 1991 بناء على امر من الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب)، بعد اقتراحات من رئيس الجمهورية التركية توركت أوزال ورئيس الجمهورية الفرنسية فرانسوا ميتران ورئيس الوزراء البريطانية جون ميجر وكانت مهمتها الأصلية توفير المساعدة الإنسانية الفورية للاجئين الأكراد الذين فروا إلى الجبال من قمع صدام حسين (باركي وآخرون، 2007: 109).

وهذا القرار الاول من نوعه يجسد السياسة الدولية الجديدة عقب انتهاء مرحلة الحرب الباردة ونهاية الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، يعتبر من الخطوات المهمة في سير النظام العالمي الجديد والثاني يرى بأن القرار 688 هو سند قانوني لشرعية المنطقة الآمنة والتي حدودها شمال خط عرض 36، كما وصف (ديفيد ماكداول) القرار(688) بأنه تأريخي بحد ذاته، إذ هي المرة الأولى منذ ان قامت عصبة الأمم بالتحقيق والفصل في قضية ولاية الموصل (1924 – 1925) يأتي اسم الكورد في وثيقة دولية، لذلك يذهب البعض إلى أن هذا القرار يعد أول قرار تتحدث فيه الهيئة الدولية عن القضية الكوردية بوضوح تام (عزيز، 2007: 150-153؛ فرج، 2010: 104).

وهكذا قال العالم، للمرة الأولى بعد معاهدة سيفر كلمة عدل ثانية بحق الكورد حينما صدر القرار رقم 688 لمجلس الأمن الذي أدان بصريح العبارة قمع الكورد وما اعقبته من اقامة منطقة آمنة في جزء من كوردستان العراق والتعهد بحماية الكورد من اعتداءات النظام العراقي (السابق) (جامباز و دزه يى، 2008: 136).

بعد أن فقدت الحكومة المركزية سيطرتها على إقليم كوردستان بغداد سنة 1991 انتخب الشعب الكوردي المجلس الوطني الكوردستاني في 1992/5/19 في انتخابات حرة وديموقراطية في كافة المناطق المحررة في كوردستان. وتم تشكيل أول حكومة لإقليم كوردستان العراق في 1992/7/5 بعد نجاح الانتخابات (عقراوي، 2005: 230-231).

وهكذا في بداية بروز النظام العالمي الجديد، فقد شهد كوردستان العراق نهوضاً قومياً وشعبياً من تجلياته حدوث الإنتفاضة والهجرة المليونية. التي أثارت الرأي العالم العالمي وجلبت عطف ومساندة العالم، وإجراء الانتخابات بالشكل الحر الديمقراطي وعلى أساس اختيار الشعب الكوردي لمصيره على شكل الإدارة الفيدرالية، وهذه هي المرة الأولى في تاريخ الكورد يقرر مصيره بحرية في جزء من اجزاء كوردستان تحت الحماية الدولية والمستندة إلى قرار مجلس الأمن رقم 688 (بدرالدين، 1999: 24).

ومن خلال تجارب الكورد في العراق خلال عقود من السنين وتجارب الدول التي تتعايش فيها أكثر من قومية واحدة فإن النظام الفيدرالي هو من أفضل الأشكال الملائمة للتعايش والانسجام بين تلك القوميات، ومن هنا صدر قرار من البرلمان الكوردستاني بإجماع الآراء في 1992/10/4 باختيار الفيدرالية نمطاً لتنظيم العلاقة بين إقليم كوردستان والدولة العراقية (معصوم، 1999 : 195-196).

على الرغم من ان الحزبين، الحزب الديموقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني قد قسما السلطة فيما بينهما بعد الانتفاضة الا ان الصراع على السلطة قد برز بين الحزبين ووصلت الى مرحلة الصراع المسلح، حيث اندلع القتال بين مقاتلي الحزبين في اواخر شهر آذار من عام 1994.

وهكذا استمر القتال بين الحزبين الرئيسين في إقليم كوردستان، وفي 1996/8/31 بعد برنامج مخطط ومشترك بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني والنظام العراقي (السابق)، هاجمت قوات الجيش العراقي تعززها الدبابات والمدفعية معاقل حزب الاتحاد الوطني بزعامة جلال الطالباني (رئيس الجمهورية الحالي) في أربيل عاصمة إقليم كوردستان. بل إن مسعود البارزاني حين سئل من جانب كثير من أنصاره كيف له أن يعود إلى التحالف مع صدام حسين الذي ارتكب مذابحه

الدميوة ضد الكورد؟ فإنه برر ذلك بعدم وجود بديل آخر لأن جلال طالباني سبقه إلى طلب المساعدة من إيران، والتي توغلت قواتها في مناطق الكورد وزودت طالبان بالسلاح. (عيسى، 2005: 437-440)

ودعت واشنطن القيادتين الكورديتين للحضور إلى الولايات المتحدة لبحث الخلافات بين الطرفين. وقد تم ذلك اللقاء بحضور وزيرة الخارجية (مادلين اولبرايت) آنذاك وتم التوصل الى عقد (اتفاقية واشنطن) في 17 ايلول 1998، التي وقّعها مسعود البارزاني وجلال الطالباني، وهذه الاتفاقية تعد ايضاً مظهراً من مظاهر الاهتمامات الدولية بإقليم كوردستان (فرج، 2010: 91-92).

فقد حقق إقليم كوردستان العراق قفزات حضارية من ناحية التنمية البشرية بعد انتفاضة آذار 1991. كما ان نسبة الامية فيه اقل من نسبة الامية في العراق وحسب بل في الدول المجاورة، وكما اقيمت معاهد تنمية الديمقراطية ومراكز حقوق الانسان وحقوق المرأة ومؤسسات المجتمع المدني عموماً (عقراوي، 2005: 242).

ولكل هذه المأساة التى مرت على الشعب الكوردي وقف سكان اقليم كوردستان العراق دقائق حداد كل عام في الساعة الحادية عشرة صباحاً من يوم 16 آذار يؤكد ان للشعب الكوردي ولضحايا القمع ذاكرة لاتنسى، ولحلبجة الآن اكثر من بقعة جغرافية، فهي الوشم الابدى على الضمير العالمي (الاتروشي، 2003: 253).

المرحلة الخامسة منذ عام 2003 وحتى الآن:

من المعروف أن إقليم كوردستان العراق رغم صغر مساحته قياساً إلى مساحة كوردستان الكبرى وعدد سكانه قياساً إلى مجموع الشعب الكوردي، إلا أنه ظل إقليم الأبواب الكبيرة بمعنى ظل الإقليم الأكثر فاعلية وتمرداً تجاه اعداد الكورد منذ القرن الماضي، ويبدو ذلك جلياً من قائمة الثورات والانتفاضات التي لم تهدأ أو من الكوارث والمآسي التي لم تنقطع (عقراوي، 2005: 239).

وبعد الفين وثلاثة وضع الدستور الجديد سنة 2005، اكتسب اقليم كوردستان العراق إطار دستوريا وقانونيا كإقليم متميز داخل الدولة العراقية ذات نظام فيدرالي، ومن خلال ذلك استطاعت حكومة اقليم كوردستان تطوير علاقاتها الخارجية،

الدستور العراقي الجديد يتقدم على كثير من دساتير الدول العربية من حيث الاعتراف بالقواعد والمعايير الاساسية في الحكم الديموقراطي، اللامركزية، الفدرالية والحقوق والحريات (جامباز دزه يى، 2008: 42-97).

ولقد تطرقت المادة الرابعة من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لسنة 2004 إلى مسألة بالغة الأهمية، وهي التغيير في شكل الدولة العراقية من دولة موحدة إلى دولة مركبة اتحادية على أساس الفدرالية التي تم تقريرها في المادة المذكورة بأنها (نظام الحكم في العراق جمهوري، إتحادية (فدرالي)، ديمقراطي، تعددي) (فرج، 2010: 111).

وفي زيارة كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية بتاريخ 2005/5/25 صرحت بالقول (أمام إقليم كوردستان العراق فرصة لتحقيق مستقبل مشرق وكذلك تأثيرها على الخصوصية التي يتمتع به الإقليم) (عقراوي، 2005: 246).

إذن دخل إقليم كوردستان العراق مرحلة جديدة في علاقاته الخارجية، وذلك بعد الإعتراف به في قانون إدارة الدولة العراقية في المرحلة الانتقالية، وفي دستور العراق الدائم بإقليم ضمن الدولة العراقية الفدرالية وبعد انتخابات الدورة الثانية للمجلس الوطني الكوردستاني تم تشكيل حكومة الإقليم الجديدة الخامسة في سنة 2006، حيث تم إنشاء دائرة العلاقات الخارجية ضمن تلك الحكومة من أجل وضع الحجر الأساس لبناء أجهزة متعلقة بالعلاقات الخارجية لإقليم كوردستان العراق (فرج، 2010: 114) وحاليا توجد في أربيل عاصمة اقليم كوردستان العراق عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة مثل (FAO – UNESCO – WHO – WFP) فضلاً عن وجود مقر خاص للأمم المتحدة في اربيل الذي يعد واحداً من اكبر مقراتها في الشرق الاوسط (جامباز دزه يى، 2008: 97).

4.4 الأكراد في غرب كوردستان:

غرب كوردستان الملحقة قسرا بالدولة السورية المحدثة بعد الحرب العالمية الأولى، لم يكن حالها أفضل من أجزاء كوردستان الاخرى، في البداية كان المشروع الفرنسي في سورية تشكيل دولة دمشق في الداخل ودولة العلويين على الساحل

ودولة الدروز في الجنوب ودولة كوردية في الشمال، وطلبت السلطات الفرنسية من الأمير جلادت بدرخان لتنفيذ مشروع الدولة الكوردية. ولكن السلطات الفرنسية غيرت خطتها فيما بعد وجعلت من سورية دولة واحدة (ملا، 2000: 77).

وليس هذا فقط بل كانت فرنسا قد تخلت بموجب الاتفاقية الموقعة مع تركيا عام 1921 عن أهم منطقتين ضمن غرب كوردستان إلى تركيا وهي جزيرة ابن عمر ونصيبين التي كانت تشكل خرقا كاملا لمعاهدة الانتداب البريطانية مع العراق والفرنسية مع سوريا (بدوي،2006: 168).

وخلال الحكم الفرنسي تمتع الكورد ببعض الحقوق الاجتماعية والثقافية والتى تمثلت في تأسيس الجمعيات الادبية والنوادي الاجتماعية والثقافية وإصدار المجلات والجرائد الكوردية مثل مجلات هاوار وروناهى ونادى كوردستان، وبعد الحرب العالمية الثانية ونيل سوريا للاستقلال أصبح الأكراد، وبخاصة المتعلمين منهم ومثقفيهم جزءاً من الأحزاب الوطنية السورية وعملوا فيها بكل إخلاص ونشاط (ملا 2000: 77؛ الحمد، 2000: 66-64).

كما شارك الشعب الكوردي منذ عام 1920في محاربة الاستعمار الفرنسي وقدم أبطالاً من الأكراد مثل- إبراهيم هنانو وأحمد بارفي (القذافي، 1991: 96).

لكن ذلك لم يدم طويلاً ولا سيما بعد قيام الحركة الكوردية المسلحة في جنوب كوردستان عام 1961، وقد شهدت سوريا بعد ذلك عمليات حكومية كثيرة كان القصد منها الحد من النشاط الكوردية فنتج عنها إضعاف الحزب الديمقراطي الكوردي وسجن معظم أعضائه، بل ووصل الأمر الى أن ترسل سوريا في نهاية عام 1963 قوة عسكرية كبيرة لمساعدة الجيش العراقي في حملاته ضد الثورة الكوردية (الحمد، 2000: 66-64).

ومر الكورد في سورية بظروف قاسية في منتصف الستينات حيث جرت حملات تهجير للسكان الكورد من مناطق سكانهم، وإن اكتشاف النفط في قرجوك في قلب المنطقة الكوردية من المحتمل أن يكون أحد الأسباب لتهجير الكورد منها (جالديران، 2007: 23-155).

1.4.4 الحزام العربي والاحصاء الاستثنائي في غرب كوردستان:

بالإضافة الى تسريح الضباط الكورد وعدم قبول الطلبة الكورد في دور المعلمين والكليات العسكرية، كانت الحكومة السورية التى جاءت بعد حكومة الوحدة السورية المصرية في العام 1961 أكثر تعقيداً للوجود الكوردي اذ اصدرت المرسوم التشريعي رقم 93 المؤرخ في 1962/8/23 وبموجبه جرى احصاء استثنائي لمحافظة الجزيرة (الحسكة) في غرب كوردستان، وفي العام 1963 نفذت الحكومة السورية قانون الاصلاح الزراعي في كل انحاء سورية ما عدا المنطقة الكوردية، لذا سعت الحكومة لادخال نتائج الاحصاء ميدان التنفيذ بتاريخ 1966/4/10 وكانت ان ضاعت أسماء أكثر من مئة وخمسون ألف كوردي من سجلات الاحصاء واصبحوا بدون جنسية سورية، وكان اغلبهم من سكان الحدود السورية التركية العراقية، على تلك الحدود التي كانت الحكومة السورية تنوى اقامة مشروعها العنصرى فيها والمسمى ب(الحزام العربي) الذى يهدف الى عزل غرب كوردستان عن كل من شمال كوردستان وجنوب كوردستان، وهدف الحكومة السورية من هذا واضح تماماً وهو اشباع رغبات الشوفينية واذا لم يكن كذلك فلماذا لا يمنحونهم الجنسية السورية حتى الآن والتى يستحقونها وحتى لو على فرض أنهم لم يكونوا سوريين كما تدعي الحكومة السورية فإنهم منذ حوالي نصف قرن يعيشون في سورية وبدون جنسية ويقدمون كل الواجبات الملقاة على عاتق المواطن السوري بما فيها الخدمة العسكرية الإلزامية، بعد حرمان الكورد من الجنسية السورية تم تطبيق قانون الاصلاح الزراعي في المنطة الكوردية وبموجب ذلك صادرت السلطات السورية الارض من الملاكين الكورد ولكنها حسب التخطيط لم تقم بتوزيع الارض على الفلاحين الكورد، لانهم فقدوا الجنسية السورية نتيجة الاحصاء المشار إليه(ملا، 2000: 80-81).

وهكذا بعد استيلاء البعث على مقاليد الحكم في سوريا عام 1963 تحول وضع الكورد من سيِّيء إلى أسوأ فخطة الحزام العربي لازالت قائمة والهدف من الإصلاح الزراعي كان بالدرجة الأساس طرد الكورد من مناطقهم وليس التوزيع العادل للأرض (جالديران، 2007: 156).

أما بعد إستيلاء حافظ الأسد على السلطة عام 1972 تحسنت أحوال الكورد نوعاً ما، فالرئيس السوري احتاج إلى الكورد لأسباب داخلية وأخرى خارجية، أما الداخلية منها فإن السلطة وبما أنها بأيدي أقلية صغيرة (العلويين) فإنه من مصلحة هذه الأقلية رعاية الأقليات الأخرى مثل الكورد.

وأما الخارجية فإنها تتلخص في كون الكورد أقلية صغيرة لاتشكل خطراً على النظام ولكن يمكن استخدامها كورقة سياسية رابحة لزعزعة أوضاع الدول المجاورة إذا تطلب الموقف السياسي ذلك (جالديران، 2007: 157).

2.4.4 الأزمة التركية السورية وعلاقتها بالقضية الكوردية 1998:

اظهرت تركيا بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية وقيام الدولة التركية الحديثة بقيادة مصطفى كمال، عداء تاريخياً للأمة العربية تمثل بمحاربة اللغة العربية والوجود العربي في تركيا بشكل عام (العضايلة، 2005: 37).

أما خلال الاحتفالات بالذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس مصطفى كمال أتاتورك لتركيا الحديثة، وفي 29 أكتوبر سنة 1998، برز بشكل حاد ومفاجئ موضوع عبدالله أوجلان زعيم حزب العمال الكوردستاني، ومسئولية الجمهورية العربية السورية عن تواجد أوجلان وممارسة نشاط حزب العمال الكوردستاني من داخل الأراضي السورية. ولم تعرف ملابسات الاتهام التركي للسلطات السورية بمسئولياتها عن هذه الاتهامات،حتى أن ذلك أثار قلقا لدى العرب بوجه عام (عيسى،329:2002).

وهكذا تهدد تركيا لسوريا بغزوها ومسحها من الخارطة كما صرح بذلك مسعود يلماز رئيس وزراء تركيا الأسبق واضطرار سوريا على اثر ذلك تهديد بطرد عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكوردستاني من أراضيها (عقراوي، 2005: 243)، ولكن رغم التفسيرات التركية فلا شك أن التهديد التركي لسوريا لا يرجع الى نشاطات حزب العمال الكوردستانى فقط في سوريا، فالكثير من القوى ومنها اليونان والجمهورية السوفيتية السابقة، كانت تساند القضية الكوردية، بل ان العرض لأزمة مستمرة منذ تأسيس تركيا وسوريا بعد تفكك الامبراطورية العثمانية، تتعلق بالارض والناس والمياه. واذا كانت الأتراك قد صعدوا التهديدات ضد سوريا

الى درجة الحشد العسكري (عقراوي، 2005: 243؛ عيسى، 2002: 330-331).

فمن المحتمل أن هناك عدداً من الأسباب وراء العلاقة بين [P.K.K] وسوريا منها العداوات القديمة بخصوص إلحاق تركيا لإقليم الاسكندرونه منذ سنة 1939، والمشاكل التي تخص مياه نهر الفرات الذي يتدفق من تركيا إلى سوريا ومع اقتراب اكتمال مشروع جنوب شرق الأناضول الذي يعرف اختصاراً (GAP).

هو مشروع ضخم جداً بدأت تركيا العمل فيه منذ أربعة عقود، أي منذ ستينات قرن الماضي، تقريباً ويجمع بين توليد الطاقة الكهربائية وتوسيع مساحة الأراضي الزراعية في خمس محافظات تقع في جنوب شرق تركيا، ويتضمن المشروع بناء نحو 22 سداً على نهري الفرات ودجلة ومحطات طاقة كهربائية، وشبكة من قنوات الري (باركي وآخرون، 2007: 99).

ان تركيا تتزعم فكرة بيع وتسعير المياه وإقليمياً ودولياً لتسويق وبيع الفوائض المائية لديها وهي دولة منبع لدولتين عربيتين هما سوريا والعراق (نور الدين، 2009: 40).

ورغم النفي التركي الرسمي المتكرر لإمكانية توظيف مياه الفرات لأغراض سياسية في العلاقات مع سوريا والعراق، الا أنه من الناحية الفعلية يتعين عدم استبعاد هذه الامكانية لاسيما في ظل مواصلة مشروع (GAP) دون التوصل الى اتفاقية ثلاثية لتقسيم مياه الفرات وتنظيم استغلالها (معوض، 1992: 98).

على الرغم من المحاولات العربية المتكررة لتصحيح مسار العلاقات مع تركيا، إلا أن الإصرار التركي على استخدام المياه وسيلة ضغط على الدول العربية لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية، أدى الى مزيد من الخلاف كاد أن ينفجر مرات عديدة على شكل صراع دامٍ ولم تتراجع عن سياستها العدائية (العضايلة، 2005: 37).

والاهتمام الذي تحوزه قضية المياه في الشرق الاوسط يعود لاعتبارها الأساس الذي تدور حوله الحروب المقبلة وهذا جعلها قضية سياسية بالدرجة الأولى مما دفع الدولة إلى إحكام سيطرتها على الموارد المائية، وان تعريف مفهوم الأمن لا

ينحصر في الترجمة التقليدية التي تتلخص في القدرة العسكرية والاقتصادية، فقد صار يشتمل على عوامل أخرى لها تأثير قوي على الامن والاستقرار وتنمية المجتمع وأغلب هذه العوامل لها علاقة وثيقة بالماء كالزراعة وتزايد السكان والاقتصاد والبيئة (السلماني، 1998: 81-82).

وجدير بالذكر حتى الان لم يجر إحصاء لمعرفة إعداد الكورد في سوريا ويمكن تقدير العدد بحوالي 10% من مجموع السكان (جالديران، 2007: 152) واستناداً إلى تقديرات وكالة الاستخبارات الأمريكية عام 2006 فإن ما يقارب 9% من مجموع (18,881,361) من الساكنين في سوريا هم الأكراد والأرمن، ويقدر البعض هناك مليوني كوردي يعيش في سوريا ويعيش معظم الأكراد في شمال شرق البلاد وخاصة في مدينة الحسكة والقامشلي وديريك وعفرين وكوباني. (دفاعاً عن الأقلية الكوردية في سوريا واقعهم والتحديات).

ومع ذلك فإن الدولة السورية اليوم تسمح بأنشطة سياسية لبعض الجماعات من الأقليات القومية في سوريا، ولعل المثال البارز هو وجود مجموعة من الأحزاب الكوردية السورية. التي تنشط في أوساط الأكراد السوريين تحت سمع وبصر السلطة دون ترخيص قانوني (سارة، 2000: 25).

وفي كل الدساتير المتعاقبة اذا نظرنا في مواد ها لانجد فيها نصاً يشير إلى وجود الشعب الكوردي في الدولة السورية منذ تاريخ إنشاء اول دستور سوري حتى الدستور النافذ، فهذا هو الواقع الذي يعيشه الكورد في سوريا ولأجل رفع هذا الوضع اللاقانوني واللاإنساني نرى بأنه وفي الوقت الحاضر بالذات بات من الضروري على النظام السوري تغيير سياساته تجاه الكورد ورفع كل هذه الاعتداءات وخصوصاً بعد احداث 2003 في العراق والتي لها تأثير مباشر على الدولة السورية وتوجهها الى المبادىء الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وإرجاع الجنسيات إلى من جردوا من جنسيتهم السورية واعطاء الشعب الكوردي حكماً ذاتياً يتناسب مع مطالب الكورد وحركاتهم السياسية والظروف الخاصة بهذا الجزء من كوردستان الكبيرة، كما جاء في مذكرة مرفوعة إلى البرلمان الألماني ووزير الخارجية الألماني من عدد من الأحزاب الكوردية السورية في المنفى بتاريخ

2003/12/10 جاء في بدايتها هذه العبارة (نلفت نظر سيادتكم الى الأوضاع والظروف المأساوية التي يعيشها شعبنا الكوردي في الجزء الكوردستاني الملحق بالدولة السورية) هذه العبارة لا تحمل سوى معنى واحد، وهو أن هذا الجزء ليس جزءاً لا يتجزأ من الدولة السورية انما ألحق بها إلحاقاً، وان على سوريا أن تثبت الحقوق السياسية للكورد في تشريعاتها حسبما جاء في المواثيق والبروتوكولات الدولية ومبادىء حقوق الانسان من حق تقرير المصير والمشاركة في السلطة والحق في اتخاذ الرأي والتعبير عنه بصورة واضحة، والاعتراف بوجود الكورد في الدولة السورية كقومية رئيسية إلى جانب القوميات الاخرى، وجعل اللغة الكوردية لغة رسمية للشعب الكوردي، واهتمام بالمناطق الكوردية من ناحية التعليم والتثقيف وذلك بإنشاء المدارس والمعاهد والجامعات ومن الناحية الصحية (عزيز، 2007: 221-312؛ فايد، 2005: 88).

5.4 إقليم كوردستان العراق كنواة للدولة الكوردية:

إن ولاية الموصل أو ما أطلق عليها فيما بعد مصطلح (إقليم كوردستان العراق) بعد فصله عن شمال الكوردستان، لم تكن على أية حال، جزءاً من العراق. وهي ليست كذلك جزءاً من الدولة التركية بعد توقيعها اتفاقية التنازل عنها سنة 1926، ان إلحاق هذه الجزء من الكوردستان بـــ(العراق) لم يتم على أساس رغبات السكان أصحاب المصلحة الشرعيين، بل وفقاً لما أملته المصالح البريطانية، الأمر الذي دعا البريطانيين الضغط على فرنسا للتنازل عن الولاية لصالح الحكومة البريطانية. وأن الحكومة البريطانية، سبق وأن وعدت الأكراد باستقلال ذاتي، أو حتى دولة كردية، لكنها رجعت عن وعودها ضماناً لمصالحها المنطقة ومن هنا فإن مسألة ضم جنوب كوردستان إلى الدولة العراقية لم يعد له مبرر، بزوال العوامل الخارجية التي أوجدته (محمد، 2006: 92).

والعراق هو الذي عانى أكثر من الصراع المسلح مع الأكراد، وبقيت المشكلة الكوردية نشطة بعد هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية 1991، وتعتمد الولايات

المتحدة الأمريكية كثيراً على دور الأكراد وكأداة لتقسيم العراق من خلال قيام دولة كردية مستقلة في الشمال (علي، 2002: 106).

وبعد فشل المفاوضات مع النظام العراقي (السابق)، قررت القيادة الكوردية إجراء انتخابات عامة في إقليم كوردستان عام 1992. وبعد ذلك تم تأليف برلمان وتشكيل حكومة الإقليم الكوردستاني. وتعامل الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية مع حكومة الأمر الواقع في إقليم كوردستان العراق، حيث قامت وفود تلك الدول بزيارات خاصة على مستوى رفيع إلى الإقليم، وفي 1992/5/19 استقبل الرئيس الفرنسي (فرانسوا ميتران) جلال الطالباني ومسعود البارزاني وقال لهما (انتم أمة حية وبلغوا شعبكم على لساني إن لكم أصدقاء كثيرين وفي مقدمتهم الشعب الفرنسي والحكومة الفرنسية)، ولا سيما بعد قرار مجلس الأمن المرقم 986، حيث تعاملت الدول الغربية والدول الأخرى على اثر هذا القرار مع اقليم كوردستان والمؤسسات السياسية فيه على أساس التعاون الإنساني، ويمكن اعتبار المجموعة الكوردية في إقليم كوردستان العراق مجموعة محلية تتمتع بحكم ذاتي سياسياً. ومن الواضح أن سعيها إلى تأسيس دولة خاصة على أساس قومية كردية يتزايد يوماً بعد يوم (فرج، 2010: 89 -91؛ العبدولي، 2007: 19).

ولقد اختلف الوضع في يومنا هذا فأي حدث يتعلق بأي جزء من كوردستان أصبح موضع اهتمام جميع الأكراد وفي جميع أجزاء كوردستان، وهم يبتهجون لتلقي أنباء الانتصارات العسكرية والسياسية التي يحققها الأكراد أينما كانوا ويحزنون إذا ما لحقت بهم هزائم أو أحبطت مساعيهم (بيشكجي، 1998: 82).

لقد أصبح للمسألة الكوردية بعد عالمي، فسواء كان هذا البعد يحرك من قبل قوى دولية ذاتية في المنطقة، كان نتيجة العطف الإنساني العام على الأكراد فإن هذا البعد العالمي سوف يؤثر إيجابياً على مستقبل الأكراد في إقليم كوردستان (حسين، 1999: 154).

ان الأكراد في جنوب كوردستان هم جزء لا يتجزأ من المجموعات الكوردية الموجودة عبر حدودها مع ثلاث دول هي ايران وتركيا وسوريا، لذلك فإن أي محاولة ناجحة لإقامة كيان سياسي مستقل لكورد في أي جزء من أجزاء كوردستان

كانت تترك أثاراً سياسية بعيدة المدى على الأكراد فى الأجزاء الأخرى من كوردستان الكبرى وكان من شأن ذلك إن يخلق مشاكل جدية للحكومات المركزية في تلك الدول(حمه عزيز، 2008: 125).

إن المتوقع لإقليم كوردستان العراق في مجمل الأجزاء وحركتها القومية التحررية من الأهمية بمكان إلى درجة التحوّل الى قاعدة ينطلق منها كل الاكراد بل وقاعدة وحيدة ومركز أساسي لإعادة إحياء الحضارة الكوردية من تاريخ وفنون وثقافة ولغة، ومنبر إعلامي قومي معبر عن الطموحات والآمال والآلام، تشير خبرة السنوات الأخيرة من عمر التطور الحر للكيان الكوردي إلى انتشار تأثيراته المتعددة الأوجه، ليس فقط على مستوى جنوب كوردستان بل على مستوى دول الجوار أيضاً، ويلاحظ المراقبون في هذا الجانب، نشوء نوع من العلاقات النشطة تشمل مختلف فقرات ومفاصل الحركة الاقتصادية لجنوب كوردستان مع كل من تركيا وإيران (بدر الدين، 1999: 35؛ بابكر، 2005: 145).

1.5.4 كوردستان بعد عام 2003:

في بداية الغزو الامريكي على العراق عام (2003)، أعلن الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش صراحة أن العراق سيتحول إلى دولة ديمقراطية، وأن الحرب بحد ذاتها هي الا المرحلة الأولى في خطة أوسع لتغيير سياسات الشرق الأوسط الكبير (فوكوياما، 2005: 28).

وشهد إقليم كوردستان بعد 2003 أوضاعاً جديدة بشكل لم يشهده من قبل ومن هذا الواقع الجديد نشوء كيان فيدرالي كوردي في إقليم كوردستان بصورة رسمية، منصوص عليه في الدستور العراقي، وله معظم حيثيات الدولة المستقلة (جامباز ودزه يى، 2008: 97؛ نور الدين، 2009: 41).

وفي خارطة الطريق إلى الدولة الكوردية اعتمدت على الرأي العام. والشعب في إقليم كوردستان في عام 2005 مع وقت الانتخابات للبرلمان العراقي الدورة الثانية في الاستفتاء العام صوت الشعب في إقليم كوردستان 98% إلى استقلال

وكيان مستقل عن العراق. ونتيجة الاستفتاء موجودة في البرلمان الكوردستاني و(UN) (عه بدوللا، 2010: 64 – 65).

ومع بداية الانتخابات العراقية، أعلن مسعود البارزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكوردستاني أن"الشعب الكوردي ستكون له دولته الخاصة به"وعبر عن أمله بروية دولة كوردستان المستقلة في حياته، فمنذ أكثر من 18 عاماً وهذه المنطقة على هذه الحال وجميع أمور السكان سائرة حسب الأصول وكأنها دولة مستقلة ولكن ينقصها الاعتراف بها بهذه الصفة، ولو كانت بعض الدول الكبرى تؤيد استقلالها وتعترف لها بهذه الصفة، لكانت تتحول إلى دولة مستقلة ذات سيادة ودون أي إشكال قانوني (بارك، 2005: 85؛ الرواندوزي، 2009: 14-91).

وهكذا وصف بيتر غالبريث سيفر الولايات المتحدة السابق لدى الحكومة الكرواتية ذات السيادة. الحياة داخل مناطق الحكومة الإقليمية الكوردية على النحو الآتي"يتصرف إقليم كوردستان العراق اليوم كما لو كان دولة مستقلة، وتقوم حكومة هذا الإقليم عملياً بجميع الوظائف المنوطة بحكومة أي دولة مستقلة، ولا يطبق من قانون بغداد في أراضيها إلا ما يتقرر تطبيقه من قبل برلمان الكردية إقليم كوردستان هي المسؤولية اليوم عن أمنها الذاتي، ومن هنا سمح قانون الدولة المؤقت للبشمركة الكوردية بتولي جميع المهمات الشرطية والأمنية في المناطق الخاضعة رسمياً لسيطرة الحكومة في إقليم كوردستان (بارك، 2005: 31- 45). ومن هنا يبرز عدد من الأسئلة ومن أهمها:

1.هل تعتقدون أن إنشاء الدولة الكوردية هي حق للشعب الكوردي لقواعد الاستفتاء؟

إن حركة الاستفتاء التي تجري على قدم وساق هي تعبير سلمي ومشروع عن حق الأكراد في اختيار نمط العلاقة مع المركز وأن الأكراد هم أمة مجزأة ومغبونة تاريخياً إذ لا يعقل أن تشتت الأمة الكوردية بين خمس دول دون أن يكون لها دولة مستقلة وأن ما يقدرره البرلمان باعتباره مؤسسة دستورية معترفاً بها قانون يجب ان نعترف به أيضاً لأنه ممثل الشعب دستورياً، إذا رغب الأكراد في تأسيس دولتهم الكوردية على أراضيهم التاريخية هذا الحق يتمثل في تقرير المصير الذي

يقرره الشعب الكوردي الذي دفع ثمناً باهظاً على مذبح الحرية وقدم مئات الآلاف من الشهداء لنيل حريته وحقوقه المشروعة لان نقف مع قضية شعب يريد الحرية وتتوفر فيه كل مقومات الدولة المستقلة (الفضل، 2005: 19).

وكما شهدنا أن الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا تفككا خلال الفترة الماضية وموزعون على عدة دول جديدة، وكانت سنغافورة انفصلت عن ماليزيا وبنغلاديش عن باكستان، وفي عهد احدث، انفصلت اريتريا عن أثيوبيا، وتيمور الشرقية عن اندونيسيا، كما ان الأمم المتحدة وافقت رسمياً في السابق على حق تقرير المصير للفلسطينيين وأخيراً انفصلت جنوب السودان عن السودان عن طريق الاستفتاء الشعبي) (م. جونتر، 2006: 416).

لماذا يطالب العرب، عن حق قطعاً، بدولة للفلسطينيين ولكنهم يستكثرون بكل رياء إقامة مثلها لأكراد العراق؟ لماذا يقر الأتراك بحق تقرير المصير للقبارصة الأتراك، ولكنهم ينكرون الحق نفسه على أكراد العراق؟ إن الوضع الحالي ليس عادلاً ولا منطقياً بنظر الأكراد ومؤيديهم وأن الظلم الواقع على الأكراد يسهم في انعدام الاستقرار في عموم الشرق الأوسط (م. جونتر، 2006: 416-417).

ومن أهم الثوابت التي نراها تسهم في ترسيخ أسس الشراكة الحقيقية بين الشعبين العربي والكوردي هي: الاعتراف بحق الشعب الكوردي في تقرير مصيره من خلال مؤسساته الدستورية المتمثلة ببرلمان منتخب سواء أكان ذلك البقاء ضمن عراق متحد كشريك مع الشعب العربي بشراكة عادلة وفقاً للدستور والقانون طبقاً لقواعد الاتحاد الاختياري التعددي البرلماني. أم في استقلال وتأسيس دولته المستقلة اذاً استحال العيش المشترك بين الشعب العربي والشعب الكوردي (الفضل، 2004 : 322).

2. هل صحيح إن إقامة دولة كوردية في إقليم كوردستان العراق ستكون سبباً في تفكك العراق ؟

الحقائق الميدانية تؤكد من دون جدال أن إقامة دولة كوردية على تربة إقليم كوردستان العراق وخلافاً لبعض التكهنات سوف لا يؤدي قطعاً إلى تفكيك العراق، بل يتم تصحيح الخطأ التاريخي الذي رافق تأسيس الدولة العراقية لذلك فمهما حاول البعض تجميل صورة الوحدة الوطنية العراقية فإن العراق سيتفكك عاجلاً أم آجلاً

لأنه من المستحيل أن يستمر الخطأ إلى الأبد، ويأتي اليوم الذي تستقل مكونات العراق الرئيسية كل في إقليمه الطبيعي (عقراوي، 2005: 244).

وفي الرد المألوف حول تفكيك العراق هو التأكيد بأنه سيزعزع الاستقرار، ولكن هذه قراءة خاطئة لتاريخ العراق الحديث، فالحفاظ على وحدة العراق بالقوة هو الذي يزعزع استقراره، مما أدى إلى جيوش كبيرة، وحكومات قمعية، وموارد نفطية مبددة، وإبادة جماعية في الداخل، وعدوان في الخارج، واليوم أسفر فشل الجهود الأمريكية في بناء عراق موحد وديمقراطي، عن تولد تمرد شرس و دولة خاضعة لحكم رجال الدين (غالبريث، 2007: 228).

وان تجربة كوسوفو شكلت درساً للآخرين ودشنت سابقة يمكن أن تتكرر في بلدان أخرى وتجاه أنظمة مشابهة لنظام بلغراد، إن الإدارة الدولية لن تتسامح أبداً مع ظاهرة الإرهاب، واضطهاد وقمع الشعوب والقوميات والأقليات أينما كانوا وحيثما وجدوا، وقد وضحت القمة الأطلسية الأخيرة في واشنطن بمناسبة اليوبيل الذهبي لإنشاء الحلف أن المدى الحيوي للإدارة الدولية ومعالجة القضايا الشائكة لن تتوقف في حدود أية قارة (بدر الدين، 1999: 6-7).

3. هل بالامكان قيام دولة كوردية في اقليم كوردستان العراق رغم الأكراد فيه لايشكلون الا نسبة معينة من مجموعة سكان كوردستان الكبرى؟

جواب حتماً بالإيجاب وذلك قياسا على تجارب الأمم الأخرى على سبيل المثال لا الحصر إذا أخذنا المثال الأذربيجاني حيث توجد ملايين من الأذربيجانيين في إيران من غير ان يكون لهم كيان إلى جانب جمهورية أذربيجان وكذا الحال بالنسبة للمكدونيين فإلى جانب خضوع ثلثي مقدونياً للدول المجاورة قامت دولة مكدونيا وكذلك وجود تركمانستان الشرقية في الصين معروفة الصين مع وجود تركمانستان الدولة في آسيا الوسطى (عقراوي، 2005: 241).

شكلت الأحداث الدولية والإقليمية بشكل عام، وبدءاً من العقد الأخير من الألفية الثانية، انفراجة غير مسبوقة في تاريخ أكراد العراق بصفة خاصة، وباقي الأكراد في دول الجوار بصفة عامة، استغلها الأكراد في إعادة تنظيم صفوفهم، ونشير من البداية إلى أن الهدف الرئيس لأكراد العراق هو بناء دولتهم داخل جنوب

كوردستان كخطوة أولى، كما يسعى الأكراد إلى ترسيم الحدود بين إقليم كوردستان والأقاليم العراقية الأخرى، لأن ذلك خطوة رئيسية في بناء الدولة الكردية.

ربما أن فكرة إقامة دولة كوردية قد تكون غير مقبولة اقليمياً وغير مدعومة دولياً في الوقت الحاضر، ولكن إذا ما ظلت الأمور تسير باتجاه التعقيد الذي تسير عليه الآن، وإذا ما ظلت بعض القوى الدولية تتحكم بمصير العالم كما تفعل اليوم وبدون وجود أي قوة أخرى لإيقافها عند حدها، فهل سيبقى الموقف من إنشاء هذه الدولة كما هو الآن؟ ومن كان يتنبأ في الثمانينات من القرن الماضي حينما كان حكم البعث في العراق في أوج قوته أن الأكراد في إقليم كوردستان العراق سيشكلون لهم بعد عقد واحد في القرن نفسه (كياناً شبه مستقل) بحكم أمر الواقع (الحمد، 2000: 90؛ عقراوي، 2005: 232).

2.5.4 نهاية العراق الموحد:

لقد نقسم العراق بالفعل إلى ثلاثة كيانات واضحة المعالم، فلقد انفصلت عنه كوردستان في العام 1991 ولن تعود، كما أسفرت الثورة الشيعية والحرب الأهلية التي بادر إليها السنة عن تجزئة العراق وفق خطوط طائفية أما كوردستان فلديها بالفعل حكومة إقليمية عاملة وقوة للأمن، فصحيح أن الأكراد لا يريدون البقاء ضمن العراق الذي يكرهه معظمهم، إلا إنهم يدركون أن السعي وراء الاستقلال الرسمي مشوب بالمخاطر، وربما سيجعلهم ذلك راضين عن استمرار استقلالهم من حيث الواقع الذي يتيحه لهم الدستور، وليس على أحد أن يوهم نفسه في شأن المدى الطويل، إذ في الحدود أو الخطوط التي يتيح فيها المناخ الدولي فرصة قيام كوردستان مستقلة، فسوف يعلن عنها الأكراد (غالبريث، 2007: 222-227).

وإن حق الأمم في تقرير مصيرها بنفسها حق لا جدال فيه، والمقصود بحق الأمم في تقرير مصيرها هو حقها في الانفصال عن مجموعة قومية أخرى وتأليفها دولا مستقلة، كما صرح وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر في حديثة لشبكة سي إن أن في 2004/12/26 (أن واشنطن يجب ألا تقبل بهيمنة شيعية في العراق، وأكد أنه إذا وصلت الامور إلى هذا الحد، فإنه لا مصلحة لنافي إبقاء

العراق متحداً) وأوضح أن (الأفضل لنا أن نترك كل مجموعة اثنية متنافسة تقيم حكومتها الخاصة بدلاً من فرض سلطة دينية أو المساعدة في خلق سلطة دينية للعراق كله) (الطالباني، 2003: 87؛ فايد، 2005: 346).

وإذا كان واحد أو أكثر من مكونات العراق يريد الانفصال، فعلينا أن نسهل عملية طلاق ودي، فالحرب الأهلية ليست نتيجة حتمية لانقسام الدول، كما ظهر في حالتي الاتحاد السوفياتي (السابق) وتشيكوسلوفاكيا، أما في يوغسلافيا في ربيع عام 1991، فلقد صبت الولايات المتحدة وأوروبا كل طاقاتهما الدبلوماسية في جهد محكوم عليه بالفشل في الحفاظ على وحدة ذلك البلد، في الوقت الذي كان يترتب عليها التركيز على منع الحرب التي تلت، فلقد مات 200.000 شخص في حرب ربما كان يمكن تفاديها من خلال سياسات أكثر واقعية ولا بد من عدم تكرار الخطأ ذاته في العراق (غالبريث، 2007: 229).

وإن حل المسألة الكوردية في العراق بطريقة سلمية توافقية وعبر الحوار السلمي وعلى أساس الفدرالية والاتحاد الاختياري سيشكل عاملاً مساعداً لحل سلمي شامل للقضية الكوردية في البلدان الأخرى، إن تجربة الديمقراطية الرائدة في إقليم كوردستان العراق تقوم بدور الرافعة لتغير الواقع الراهن والانتقال من حالة الصراع والتناحر بين الشعوب والقوميات إلى مرحلة التعايش والسلم والاستقرار والتفرغ للبناء والتنمية والعيش الكريم (بدر الدين، 1999: 169- 177).

ويترتب على الولايات المتحدة الآن أن تسعى إلى إنجاح الترتيبات السياسية الجديدة في العراق بدلاً عن بذل الجهود العقيمة لإلغائها، وهذا يعنى مساعدة الأقاليم العراقية على تطوير حكوماتها وقواتها الأمنية ومؤسساتها العسكرية، ومن شبه المؤكد أن استقلال كوردستان هو مجرد مسألة وقت، فمن وجهة نظر أخلاقية لا يقل حق الأكراد في العراق في الاستقلال عن اللتوانيين والكروات، وإذا أراد شيعة العراق أن يديروا شؤونهم بأنفسهم أو حتى أن تكون لهم دولة خاصة بهم، ما هو المبدأ الديمقراطي الذي سيحرمهم من ذلك، وإذا كان ثمن العراق الموحد هو ظهور دكتاتورية جديدة، فهو ثمن باهظ لا يستحق الدفع (غالبريث، 2007: 228- 229).

6.4 البعد الدبلوماسي للأكراد على المستويين الإقليمي والدولي:

على الرغم من ان بنود سيفر قد بقيت من الناحية العملية حبراً على الورق لأن اتفاقية لوزان التي الغت بنود سيفر لم تذكر شيئاً عن إقامة كيان للأكراد، ولكن سيفر كانت بمثابة تحول كبير في تطور القضية الكوردية في المحافل الدولية، لأن سيفر كانت تمثل وثيقة دبلوماسية دولية تتناول المسألة الكوردية لأول مرة في تاريخ الأكراد في مثل هذه المحافل (حمه عزيز، 2008: 304).

وإن اتصالات إقليم كوردستان العراق الخارجية قبل سقوط النظام العراقي السابق 2003 كانت تجري بين الحركة الكوردية في الإقليم وبعض الدول، وكذلك وجدت بعض العلاقات الحزبية البحتة بين الأحزاب والمنظمات الدولية، وهذه الاتصالات ليست لها علاقة مباشرة بالدبلوماسية أو الاتصالات الدبلوماسية، ولكن هذه العلاقات والاتصالات كانت أداة للتعريف بالقضية الكوردية في الخارج في سبيل كسب ود الدول والمنظمات الدولية والاحزاب العالمية لهذه القضية، حيث استطاعت الحركة الكوردية في العراق بمختلف منظماتها كسب الأصدقاء الدوليين، وكانت تلك الاتصالات بمثابة الأرضية الاولى للعلاقات الحالية لإقليم كوردستان مع الخارج، أما بعد إحداث 2003 في العراق فقد أسهمت الأوضاع الدولية بشكل كبير في تشجيع الدول الغربية والمنظمات الدولية كي تتعامل مع إقليم كوردستان على الرغم من أن الإقليم لا يعد دولة ذات شخصية قانونية دولية مستقلة (فرج، 2010: 218).

1.6.4 البعد الدبلوماسي للأكراد على المستوى الإقليمي:

دخلت حكومة إقليم كوردستان مرحلة جديدة بعد الاعتراف بها في دستور العراق الدائم وقبله في قانون إدارة الدولة المؤقتة كإقليم ضمن الدولة العراقية الفدرالية، هذه المرحلة فتحت آفاقاً جديدة لتطور علاقات إقليم كوردستان الخارجية في المجالات كافة، حيث تطورت هذه العلاقات بشكل كبير ومازالت تتطور يوماً بعد يوم لتدخل ضمن العلاقات الدولية، وذلك نتيجة للوضع الأمني فيها، وهذا أدى بإقليم كوردستان في كثير من المجالات ليصبح بوابة للعلاقات الخارجية للعراق كله، حيث شهد إقليم كوردستان بعد عام 2003 تغيراً كبيراً بشكل لم يشهده من قبل، ولا

سيما في ربط علاقاته بالعالم الخارجي، وأيضاً حصل الأكراد على حقيبة وزارة الخارجية للمرة الأولى في تشكيل الحكومة العراقية بعد سقوط النظام العراقي السابق، وتم تنصيب شخصية كوردية لرئاسة الجمهورية العراقية في تاريخ الدولة العراقية، هذا فضلاً عن افتتاح القناصل الأجنبية مطلع العام 2008 في الإقليم، إذ توالى فتح القنصليات العديدة لدول العالم في أربيل عاصمة إقليم كوردستان (فرج، 2010: 219).

ثم توالت الزيارات وتبادل الوفود بين إقليم كوردستان العراق والعالم الخارجي بعد ذلك، وعلى سبيل مثال في 2007/5/7 التقى رئيس حكومة إقليم كوردستان بالرئيس الإيراني في طهران، وبسبب السياسة التي اتبعتها حكومة إقليم كوردستان فتحت كل من إيران و(تركيا) قنصلية في عاصمته أربيل، ولكن لاتوجد ممثليات للدول العربية على الرغم من أن حكومة الإقليم تشجع العلاقات بينها وبين تلك الدول (جامباز ودزه يى، 2008: 95؛ فرج، 2010: 95– 99).

2.6.4 البعد الدبلوماسي للأكراد على المستوى الدولي:

أما على الصعيد الدولي تم فتح المكاتب الرسمية لحكومة إقليم كوردستان في العديد من العواصم والمدن العالمية بشكل رسمية، وهناك العديد من الدول التي تتعامل بشكل مباشر مع هذه المكاتب، الأمر الذي يعني اعترافاً واقعياً بالسلطات التي تمثلها تلك المكاتب، على الرغم من أن هذه الدول لا تقدم أي اعتراف صريح بهذا الصدد، ولكن تم استقبال الوفود الكوردية على مستويات رفيعة في العديد من الدول سواء الوفود الخاصة بقادة الأحزاب السياسية الرئيسية أو الوفود التابعة لحكومة إقليم كوردستان.

وفي المرحلة الأولى بدأ الإقليم بفتح ممثلية له في الولايات المتحدة الأمريكية، فتعاملت معه الحكومة الامريكية بصورة رسمية، وبعد ذلك تمت تسمية ممثل حكومة الإقليم في بريطانيا رسمياً، وأيضاً فتح إقليم كوردستان ممثليّة لها في كل من روسيا، الإمارات العربية المتحدة، النمسا، الإتحاد الاوروبي، الدول الاسكندنافية، فرنسا، ألمانيا، إسبانيا، البرتغال، سويسرا، بولونيا، وهناك برنامج طموح لفتح الممثليات في الدول الأخرى.

إن التمثيل القنصلي الموجود في أربيل على أساس علاقات هذه الدول مع العراق كدولة اتحادية ولكن التمثيل القنصلي الموجود في كوردستان له أهمية خاصة، لأن الإقليم له وضع قانوني خاص في إطار الدستور العراق الجديد، وله ايضاً تاريخ حافل من الاتصالات الدولية مع أغلب دول العالم والمنظمات الدولية ولا سيما مع الأمم المتحدة والى جانب العوامل الدولية كلها التي أسهمت في تطوير علاقات إقليم كوردستان الخارجية هناك العامل الاقتصادي الذي أسهم أيضاً في تطوير تلك العلاقات حيث يعد إقليم كوردستان إقليماً غنياً بمواده الطبيعية، كباقي الأقاليم الأخرى في كوردستان (فرج، 2010: 99-220).

وهكذا بعد عام 2003 شهد إقليم كوردستان تغيراً جوهرياً بشكل لم يشهده من قبل وفي 2003/7/20 وصل إلى أربيل (بول ولف ويتز) نائب وزير الدفاع الأمريكي السابق والوفد المرافق له لبحث تطورات العراق، وفي يوم 2004/10/15 وصل (جاك سترو) وزير خارجية بريطانيا السابق والوفد المرافق له إلى أربيل عاصمة إقليم كوردستان، ثم التقي رئيس اقليم كوردستان مع خافيير سولانا المنسق الأعلى للسياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوربي في مبنى الإتحاد الاوروبي في بروكسل بتاريخ 2007/5/8، وفي 2005/9/15 لأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة واجتماعات الجمعية العامة تم سماع اللغة الكوردية في أثناء الخطاب الذي ألقاه الرئيس العراقي السيد جلال الطالباني قسم منه باللغة الكوردية. وفي2005/10/22 وصل رئيس الجامعة العربية عمرو موسى إلى إقليم كوردستان وشارك في جلسة خاصة في برلمان كوردستان (فرج، 2010: 94 – 95).

وفي يوم 2005/10/25 اجتمع رئيس إقليم كوردستان مع الرئيس الأمريكي جورج بوش في البيت الأبيض وفي مراسيم استقبال الرئيس بوش لرئيس إقليم كوردستان أشاد بالإدارة السياسية والواضحة في إقليم كوردستان، وفي شباط عام 2008 عقد رئيس مجلس الوزراء في الاقليم جلسة رسمية مع (لي مونغ باك) رئيس كوريا الجنوبية ورئيس هيئة الأركان المشتركة الكورية وممثلي وأعضاء السلك الدبلوماسي الأجنبي في كوريا وكبار المسؤولين الكوريين الجنوبيين والولايات والشركات الاستثمارية، وفي 2008/3/18 استقبل رئيس إقليم كوردستان في أربيل

(ديك جيني) نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ترافقه عقيليته وكريمته على رأس وفد رسمي، وفي سياق الحديث عبّر نائب الرئيس الأمريكي عن إعجابه بإقليم كوردستان العراق (جامبازو دزه يى، 2008: 96).

7.4 الآراء والأفكار والأحزاب السياسية الكوردية حول مستقبل القضية الكوردية والتغييرات في الدول العربية:

من خلال الأسئلة التي وجهناها للأطراف السياسية، أجاوبوا على أسئلتنا بكل تواضع واحترام بالشكل الآتي.

في البداية وجهنا السؤال الى السيد جعفر ابراهيم عضو مكتب السياسي والمتحدث باسم الحزب الديمقراطي الكوردستاني برئاسة السيد مسعود البارزاني:

السؤال الأول:

كيف تقيم الوضع الحالي في ظل الاحداث الراهنة في الدول العربية؟

من الطبيعي أن تؤثر الأحداث والتغيرات الأخيرة في البلدان العربية على الأوضاع في إقليم كوردستان، والتأثر يأتي من منطلق الجوار الجغرافي أولاً وتحت التأثير الإعلامي والنفسي ثانياً، وبفعل العامل الاجتماعي والسياسي ثالثاً هي وجود امتداد للتيار الإسلامي النهضوي والسلفي والذي يتطلع الى انتهاز الفرص للتمرد على الواقع والذي وجد نفسه شريكاً مرغماً فيه وليس راغباً عليه كما هو معروف. ولكن عند التمعن في التجربة الديمقراطية الناشئة في اقليم كوردستان وآلياتها فإن التأثيرات التي ذكرناها سلفا سوف تؤثر ايجابياً في برنامج الاصلاح السياسي والتى يرفعها جميع الاحزاب في اقليم كوردستان حالياً وسوف تكون عامل ضغط اشد للدفع بجميع الاحزاب سواء كانت في المعارضة او في الحكم للاسراع وللمزيد من التنسيق من اجل تنفيذ تلك البرامج الاصلاحية والتي هي ضرورية لوضع التجربة الديمقراطية الناشئة في المسار الصحيح لها وتفعيلها وتعزيزها وزيادة مشاركة المواطنين فيها.

أشار السيد طاهر محمودي عضو اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني – الإيراني وممثل الحزب في أربيل عاصمة اقليم كوردستان قائلاً:

إن هذه الأحداث والتي هي مستمرة في بعض البلدان العربية ليست نتيجة عمل يوم أو يومين، إنها أحداث كبيرة نتجت عن تراكم مجموعة من المشاكل والخلل في الإدارة والحكم وغياب الحرية والديمقراطية. إن أكثر هذه البلدان حكمتها أنظمة غير ديمقراطية لعقدين أو أكثر وأن الأغرب من ذلك ان هذه الأنظمة تحاول الاستمرارية على أساس الولاء لزعيم واحد والتي هي في الأصل نتاج الحرب الباردة ومع التغيرات التي طرأت على النظام العالمي، فقد ولدَّت هذا الشكل من الحكم.

إن الشيء المفرح في هذه التغيرات بأنها تجري من قبل المواطنين دون اللجوء إلى السلاح واستخدامه بل بعكسه اللجوء للوسائل الحديثة للاتصالات كالإنترنيت ومواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) التي لها شأن ليس أقل من تأثير السلاح.

إن هذه التغيرات تبرر بأن عصر الحزب الواحد أو قائد الضرورة قد ولت، فإذا كان إرادة الشعب موحدة لا تستطيع أي نظام صارم الوقوف أمامه. **وأجاب على نفس السؤال أيضاً السيد ناظم عبدالله رشيد عضو مكتب السياسي لجماعة الحزب الاسلامي برئاسة السيد علي بابير هكذا:**

الدول العربية قامت بالعديد من الثورات في سبيل الحرية والخلاص من العثمانيين ومن ثم ثورات التحرير ضد الاستعمار البريطاني والفرنسي من القرن الماضي، والآن عادت هذه الثورات التي طالت العديد من الدول العربية ضد الانظمة الدكتاتورية وهي ثورة الشعوب على الانظمة التي فرضت نفسها بالنار والظلم على شعوبها وحرمتها من الحريات السياسية والاقتصادية والفكرية.

من الاسباب التي ادت الى قيام الثورات العربية هي:

1. الناسيوناليزم العربي المتمثل بالقومية العربية والتي مثلت الشعوب العربية لغاية نصف قرن من الزمن و كانت نتيجتها القمع والقتل والظلم والتي عانى المواطن العربي من خلالها المآسي الكبيرة ولم يكتسبوا شيئا حيث تمسكت هذه الانظمة بقضايا أخرتهم عن دول العالم اقتصاديا وثقافيا وفكريا ومن

ابرز هذه القضايا القضية العربية مقابل اسرائيل وعدم تحرير فلسطين............الخ.

2. كان للعولمة تأثير كبير في توعية الشعوب المحتلة من قبل الانظمة الاستبدادية والتي أزالت الستار بين شعوب العالم ومن ثم الاتجاه نحو الانظمة التي تنتخبها الشعوب وانتهاء زمن قطع اللسان وحرية التعبير حتى اصبح الشرق والغرب يندمجان فيحتاج الشرقي الى حرية الفكر والتعبير، والاستفادة من ميكانيزم الغربي الذي مر بتجارب عديدة وتكوين علاقات صداقة معه.

3. نستطيع القول ان العالم العربي قد خطا خطوة هامة الى الامام بعد التغيرات التي حصلت والاستقرار واصبحت المعادلات السياسية والفكرية والاقتصادية تتغير بشكل كبير عن الماضي، حيث ظهرت انظمة سياسية وطرق جديدة للحكم وقد ادى هذا الى تراجع الولايات المتحدة الاميريكية ودول الغرب عن سياستها القديمة تجاه الشعوب العربية والاسلامية.

والسيد بابكر دره يى القيادي ومسؤول الاعلام في حركة التغير (بزوتنه وه ى كوران) برئاسة نوشيروان مصطفى امين، أجاب عن تساؤلتنا المتعلقة بقضايا وأحداث المنطقة ومستقبل الأكراد في الشرق الاوسط.

الأوضاع التي تمر بها الدول العربية حالياً متجهة نحو التغيير بصورة حتمية بعد ان عانى الظلم لعشرات السنين من قبل الانظمة الدكتاتورية، فقد هبت على الشعوب العربية رياح التغيير ونوع من التوعية السياسية فأصبح المواطن العربي يرفض ان يحكم كما كان سابقا، بمعنى آخر إن الاوضاع الراهنة في بعض الدول العربية جعلت شعوبها تواجه الاستبداد بصورة جدية مطالبة بالتغيير في كلّ من مصر وتونس وسوريا واليمن والبحرين وليبيا ولا تستطع هذه الدول مواجهة هذا التحدي بفعل التوعية التي حصلت لشعوبها.

السيد (طاهر كماليزاده) رئيس المؤتمر القومي للأكراد (KNK) أجاب عن تساؤلاتنا المتعلقة بقضايا وأحداث المنطقة بالشكل التالي:

اية تغيرات يكون مصدرها الشعب وتمثل مطالبه ستكون نتائجها جيدة مثل التغيرات التي حدثت في مصر وتونس، ولكن اذا كانت هناك اجندة او أيادٍ خارجية في هذه التغيرات ستكون هدفها الاستحواذ على ثروات هذا البلد ولاتمثل مطالب الشعب وستأتي بكوارث على شعبها كما هو الحال في ليبيا، لان التغيرات يجب ان تتم من خلال الجلوس على الطاولة والمناقشات بين القوى التي تمثل البلد واذا تمت من خلال العنف والسلاح فستكون نتائجها سلبية وغير جيدة على الشعب.

وقد أجاب السيد علي شمدين العضو القيادي في الحزب الديمقراطي الكوردي في سوريا عن السؤال ذاته: "لاشك ان ما يجري اليوم في المنطقة عموماً، وفي البلدان العربية خصوصاً، لم يأت من فراغ، وإنما هوإمتداد طبيعي للمتغيرات الدراماتيكية التي تمخضت عن إنهيار المعسكر الإشتراكي مطلع التسعينيات من القرن المنصرم، والتي فتحت الأبواب أمام المعسكر الغربي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي انفردت بقيادة العالم، كي تغير من استراتيجيتها التي كانت تتمحور خلال سنوات الحرب الباردة حول مبدأ (توازن القوى) مع المعسكر الإشتراكي، واعتماد إستراتيجية جديدة تتمثل في (توازن المصالح).

فإذا كان المبدأ الأول (توازن القوى) قد دفع بالمعسكرين إلى التسابق على كسب ود الأنظمة مهما كانت شمولية وديكتاتورية واستقطابها إلى جانبها في تعزيز قوته في مواجه الآخر، غير آبهة بطموحات الشعوب في الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان. فإن المبدأ الثاني (توازن المصالح) لم يكن من الممكن له ان يتحقق أو يزدهر إلا بتوفير مناخات سياسية واقتصادية هادئة ومستقرة، ومثل هذا الاستقرار والهدوء من المستحيل تأمينه في ظل الإنتهاكات الصارخة للديمقراطية وحقوق الأنسان، الأمر الذي كان يقتضي الدعوة إلى التصالح مع الشعوب والوقوف إلى جانب طموحاتها في بناء أنظمة ديمقراطية تعددية تصون كرامة الانسان وحريته، وتنتفي فيها الظلم والقهر والاستعباد.. وهذا ما أعلنه الرئيس الأمريكي صراحة في خطابه الذي وجهه الى العالم الإسلامي في (2011/5/19)، والذي

أعلن فيه قرارهم في الوقوف إلى جانب الشعوب في صراعها مع أنظمتها الشمولية والديكتاتورية.

وعلى ضوء هذه الصورة، نرى بأن ما يجري في العالم العربي اليوم من ثورات واحتجاجات سلمية، تعكس إرادة الشعوب الحقيقية المطالبة بحريتها وكرامتها، والطامحة في الخلاص من الأنظمة الإستبدادية والدكتاتورية التي تحكمت برقابها لعقود من الزمن، والساعية إلى التأسيس لأنظمة ديمقراطية تعديدية يكون فيها تداول السلطة سلمياً".

السؤال الثاني:

هل لتغيرات المنطقة تأثير مباشر على كوردستان؟ كيف؟

أجاب عن هذا السؤال السيد مادح احمدي عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني،في شرق كوردستان.

نعم بالتأكيد ستكون لها تأثيرات، إن هذه التغيرات من وجهة نظرنا هي نتاج موجة من الديمقراطية التي تساهم فيها مجموعة من العوامل الآنية والحديثة وان هذه الموجة ستكون لصالح كوردستان وخصوصا إقليم كوردستان، لأن هذه التغيرات ستؤدي إلى تغيير السلطات والأنظمة السياسية في البلدان العربية وبالتالي إلى الانفتاح وإبراز قوى جديدة في هذه البلدان. لذلك يمكن أن تحاول هذه القوى إنشاء علاقات متطورة مع اقليم كوردستان. فعلى سبيل المثال إن سورية هي مأوى البعثيين العراقيين، والذي هو في جميع الأحوال لا تكون لفائدة إقليم كوردستان. فعندما تأتي موجة التغيير لهذا البلد، سواء أكان من خلال الاصلاحات الداخلية أم تغيير النظام السياسي فيها، فإن ذلك ستكون لصالح الإقليم. لذلك نرى أن إقليم كوردستان يمكن أن تكسب مجموعة من الأصدقاء الجدد في هذه البلدان وإنشاء علاقات متينة معها.

وأيضاً اكد السيد ناظم عبدالله رشيد علي تأثير هذه التغيرات

تعتبر كوردستان بلا شك جزءا من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية للعالم العربي، فهناك نقاط مشتركة بين شعوب المنطقة لذلك فهذه القضايا لها تأثيرات سلبية وإيجابية على جميع شعوب المنطقة ويمكن إدراج هذه التأثيرات على اقليم كوردستان بالنقاط التالية:

1. تعاني الدول العربية بشكل عام من انظمة صارمة فرضت نفسها بالقوة والتهديد والعنف، فلا رأي للشعب في الانتخابات، وهذه الانظمة تدعي الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير وتحسين وضع الشعب وكل هذا لا أساس له من الصحة، وتحصل هذه الانظمة على اصوات الشعب بالتهديد والعنف وإغراء الناس بالمال فأصبحت كالأنظمة الملكية التي تختار الابن والاخ وابن الاخ لتولي الحكم وهذا ما نراه في اقليم كوردستان فلمدة تزيد عن العشرين عاما يحكم الحزبان الرئيسيان وفرضا سيطرتهما على الإقليم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وقد أوهما الناس بان الوضع في كوردستان هش وتجربتها في خطر وهما صمام الأمان لهذه التجربة، ومن خلال ذلك يظهر جلياً بأن مسؤولي الحزبين مثل الأنظمة العربية قد صنعوا لأنفسهم ديمقراطية لادارة الحكم لهم ولأبنائهم والعائلات المالكة لبقائهم في السلطة فيطالبون بالتغيرات حالهم حال الأنظمة العربية.
2. هذه التغيرات في الدول العربية في مصلحة الشعب او التيارات والقوى الكادحة وبالدرجة الاول الأكراد هم المستفيدون في المنطقة لتحقيق طموحاتهم.

وبالنسبة لتأثير التغيرات في الدول العربية على كوردستان قال السيد بابكر دره يى:

ان الأوضاع التي مرت بها الدول العربية لها تأثير مباشر على الوضع في المنطقة كلها بما في ذلك اقليم كوردستان، إلا ان هذا لا يعني ان هذه الاوضاع ستحدث في كوردستان لانها مختلفة عن الدول المجاورة فهناك نوع من الديمقراطية قد ظهر في كوردستان ودور المعارضة فيها اكثر تأثيراً من الدول المجاورة والتي عارضت السلطة في كثيرا من الامور.

وايضا قال السيد طاهر كماليزاده من المؤتمر القومي الكوردي إن تأثير التغيرات هكذا: اذا كانت مشكلة القومية العربية عدم وجود الحرية والديمقراطية، فان مشكلة الأكراد لا تختلف عنها وهو محتل ايضاً، فالشعبان لهما مشكلة واحدة، وعلى مر التاريخ قد تعرض الأكراد لظلم الأنظمة العربية في سوريا والعراق اكثر مما تعرض له العرب على ايدي الانظمة التي تحكمها.

مع الأسف فإن العالم الرأسمالي يبحث دائماً عن مصالحه في المنطقة ولم يسمع ابدا لمطالبات الشعب الكوردي والعربي، حتى في بعض الاماكن يلقب الأكراد بالإرهابيين.

ولكن للتغيرات العربية تأثير واضح على جميع شعوب المنطقة، وبالاخص الشعب الكوردي، معدوم الحقوق والحريات مع أن الحرية حق لكل الشعوب.

أشار السيد عمر اسماعيل عضو المكتب السياسي للاتحاد الإسلامي في كوردستان إلى:

تعود جذور الأحداث والتغيرات الأخيرة في الدول العربية إلى أكثر من 30 عاما من الحكم الدكتاتوري وظلم الحكام، الذين جعلوا بلدانهم سجناً كبيراً لشعوبهم خلال مدة حكمهم. وبسبب وعي الجماهير وخصوصاً شريحة الشباب والمثقفين وفي ظل تكنولوجيا المعلومات والاعلام، بدأت التظاهرات والثورات تشتّد حتى أن ففي بعض البلدان أجبرت حكامها على الفرار، وفي البعض الآخر حدث اقتتال داخلي.

وإن هذه التغييرات سيكون لها تأثيرها على بلدنا، ومن ضمنها اقليم كوردستان أيضاً، لأن بلدنا جزء دول الشرق الأوسط والمحيط العربي وأن أنظمتها السياسية متشابهة ووعي الجماهير ونقل الأحداث وقعت بتأثيراتها أيضاً.

بينما أجاب علي شمدين:"أجل، إن المتغييرات الجارية في المنطقة سوف تترك بكل تأكيد أثارها المباشرة على كوردستان عموماً، وعلى إقليم كوردستان العراق خصوصاً، إنطلاقاً من أن كوردستان تشكل جزءاً هاماً من خريطة المنطقة من الناحية الجيوسياسية والثقافية والإقتصادية.

وإن ماتشهده المنطقة من تغيرات جذرية بإتجاه تعزيز مناخات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان سوف تنعكس مباشرة على الشعب الكوردي الذي جزء وطنه إثر إتفاقات إستعمارية مشؤومة، بين أربع دول في المنطقة، التي تتالت على حكمها أنظمة إستبدادية وديكتاتورية، لم تعترف بهوية الشعب الكوردي وحقوقه القومية ومارست بحقه سياسات (التعريب والتتريك والتفريس) الرامية إلى تذويبه وصهره، ومارست بحقه سياسة الجينوسايد والإبادات.

ومن هنا فإن أية تغيرات تدفع بالمنطقة نحو المزيد من الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، سوف تكون لصالح الشعب الكوردي الذي لايمكن لقضيته القومية أن تجد طريقها إلى الحل إلاّ بتوفر مثل هذه المناخات الصحية، ولعل تجربة الشعب الكوردي في اقليم كوردستان يمثل نموذجاً في هذا الاتجاه، فما أن سقط صدام حسين ونظامه الإستبدادي وبناء النظام الديمقراطي الفيدرالي التعددي في العراق، حتى استطاع الشعب الكوردي في اقليم كوردستان أن يدير نفسه بنفسه ويؤسس لإدارة فيدرالية يحتذى بها في المنطقة".

السؤال الثالث

كيف ترى التوعية القومية في الشعب الكوردي؟

قال السيد جعفر ابراهيم في الحزب الديمقراطي الكوردستاني:

الوعي القومي والوطني في اقليم كوردستان وحسب اخر الاستطلاعات والبحوث التي اجريت في الاقليم ومن خلال المتابعة الدقيقة في الحياة السياسية في الاقليم هو مرتفع، ولا زالت القضايا القومية ومنها الاستفتاء على الدستور الدائر للعراق والمادة 140 من الدستور والأحداث الساخنة على الحدود الشرقية والغربية للأقليم تحتل مركز الصدارة في الرأي العام الكوردستاني.

في جواب عن هذا السؤال يرى السيد ناظم عبدالله رشيد من جماعة الحزب الإسلامي:

تقوم الثورات من اجل حرية الشعب والثورة الكوردية قائمة منذ حوالي قرن من الزمن في سبيل تحقيق الحرية للشعب الكوردي وقد قدمت لاجل ذلك الاف الشهداء الا ان التوعية القومية لم تكن بالمستوى المطلوب ومن أهم الأسباب التي حالت دون زيادة التوعية القومية عدم وجود دولة كوردية ودستور، فلا شك ان أي شعب من الشعوب اذا لم يكن مستقلا وغير محافظ على هويته وحقوقه لابد ان يظهر تيار يطالب بالمحافظة على القومية، واذا لم يكن لهذا الشعب دستور فانه لا يعرف المسؤولية تجاه القومية، سأل فيلسوف يوناني اسمه (فياغورس) كيف نربي اطفالنا فقال نربّيه في دولة لها دستور منظم، فالدول التي لها دستور يكون الفرد فيها منتظما يمارس حقوقه وواجباته وفقا لهذا الدستور فهناك فرق بين شعب له دستور وشعب ليس لديه دستور.

اما السيد بابكر دره يى قال:

التوعية القومية بين الاكراد وبالاخص في اقليم كوردستان تعتبر جيدة ومتعلقة بتجربة الأكراد مع حزب البعث من جهة، ومع الانظمة الحالية التي تحكم العراق من جهة أخرى.

بالنسبة للتوعية القومية أجاب السيد طاهر كماليزاده بأنه:

التوعية القومية لشعبنا كبيرة اذا ما قورنت مع اغلب الاحزاب الكوردية، ولكنها اذا ما قورنت مع شعوب العالم فتعتبر اقل منها وابرز مثال على ذلك في انتخابات 2007، انتخاب (80) عضواً كوردياً برلمانياً من قبل الأكراد في شمال كوردستان لقائمة (AKP) التابع لأردوغان ويعتبر ذلك نقصاً في التوعية القومية.

اما في انتخابات 2011/6/12 فقد غيَّرت المعادلة السياسية في شمال كوردستان بسبب بروز اكثر من توعية قومية، ولكن مع ذلك هناك توعية قومية لابأس بها ولها تأثير على المجتمع، وأبرز مثال على ذلك اعتصام اغلب الأكراد في شرق كوردستان والخروج بمظاهرات من قبل اكراد اوروبا ضد إعدام أعضاء (بزاك) في ايران، او المظاهرات الجماهيرية في مدن جنوب كوردستان ضد الفساد وعدم تحقيق العدالة، كذلك يجب ان لا ننسى ان دور المرأة في جميع مشاكل كوردستان التي عملت جنبا الى جنب مع الرجل وهذا ايضا دليل عل التوعية القومية لدى المرأة الكوردية.

وهكذا يرى السيد مادح احمدى في الحزب الديمقراطي في شرق كوردستان:

أن هناك نمواً في التوعية القومية للشعب الكوردي في جميع أجزاء الكوردستان. وأن الشعب الكوردي كقومية بلا دولة في هذه المنطقة لديها تنظيم قوي من الناحية القومية، ويمكن أن ينظر إليها كظاهرة حديثة.

ان جنوب كوردستان صاحب إقليم فيدرالي معترف بها ضمن الدستور العراقي، ويعامل بشكل رسمي على المستوى الإقليمي والدولي، ويعود جزء من ذلك إلى التوعية القومية للشعب الكوردي في هذا الجزء.

وعلى نطاق شمال كوردستان، فهناك تطورات على القضية الكوردية وهناك مكاسب يوم بعد يوم، فبالتأكيد إذا لم يكن هناك دعم للجماهير الواعية، فإن القضية الكوردية لا تتقدم ولا تنمو بهذا الشكل الملحوظ.

وفي شرق كوردستان، فإن اعتصام الشعب الكوردي في (23 كولان 1389 الشمسية) ابان اعدام خمسة من المناضلين السياسيين من قبل الجمهورية الإسلامية، وحملة الإدانات التي نراها كل عام في ذكرى اغتيال (د. قاسملو) خير دليل لاثبات مستوى التوعية القومية للشعب الكوردي.

وعلى مستوى غرب كوردستان، فعندما يبدي الرئيس السوري قناعته في اعطاء حق الجنسية للشعب الكوردي في هذا الجزء تحت الضغط الجماهيري، فانها دليل على أنها نتيجة لتضحية وآلام الشعب الكوردي في هذا الجزء وناتج عن التوعية القومية للشعب الكوردي.

وكما أشار سابقاً السيد طاهر محمودي:

فإن المستوى العالمي من التوعية القومية في كل جزء من أجزاء كوردستان شيء مفرح، ووجود العديد من القنوات الفضائية ودور الإنترنيت وعلاقات الأكراد الواسعة مع العالم الخارجي... وإلى ما ذلك لها تأثير كبير في هذا المجال. قبل عدة سنوات لم يكن هناك اعتراف بوجود الأكراد أصلاً في تركيا فاليوم الوضع مختلف وعلى الأكراد استغلاله.

وفي كوردستان ايران هناك مستوى عالٍ من الوعي القومي، فالأكراد يقاومون الظلم والاستبداد الموجود في هذا البلد، فالعدو هو الذي يستسلم في النهاية أمام هذه الارادة القوية للشعب.

وكوردستان العراق لها وضعية خاصة ومتطورة وينظر إليها كأمل منير لمستقبل الشعب الكوردي ولا يمكن تجاهل التطورات الكبيرة على الصعيد السياسي والاقتصادي...

والوضع في كوردستان سوريا من خلال كيفيتها ونوعيتها محط الأمل، وأن هذه التغيرات في المنطقة سوف تنتهي لصالح الديمقراطية وسيكون لها تأثيرات كبيرة بلا شك.

كما أشار سابقاً السيد عمر اسماعيل:

أن الوعي القومي، عنصر أساسي للتقدم وعامل مؤثر في أحياء الحركات الاجتماعية، وهي دافع قوي للاهتمام باللغة والثقافة والتراث القومي، وما يتعلق بالهوية القومية من التراث والثقافة والعادات الاجتماعية، إلى تكوين الدولة والكيان السياسي المستقل.

إذا كان كل ما أشار إليه يكون مقياس وظواهر لمستوى الوعي والتنمية القومية، إذاً نستطيع أن نقول بأن هناك توعية قومية عند الفرد الكوردي بمستويات متفاوتة، ولكن لم يصل إلى توعية جماعية لأنها ما زالت ضعيفة ويعود ذلك إلى الولاء والانتماء إلى الحزب والجماعات، ولحد الآن يُفضل مصالح الحزب والجماعة على المصالح القومية والتي يجب أن تكون عكسياً.

وكانت إجابة علي شمدين"الحقيقة أن الشعب الكوردي، ليس فقط بشهادة أبنائه وإنما بشهادة المهتمين بالشأن الكوردي من المؤرخين والرحالة الأجانب، يعد من الشعوب التواقة بطبيعتها للتمدن وللتحضر، كما ان السياسات الشوفينية التي مارستها الأنظمة الديكتاتورية ضد الشعب الكوردي والتي استهدفت هويته وفولكلوره وثقافته، كان عاملاً مهماً دفعت بالشعب الكوردي إلى التحصن ضدها من خلال المزيد من العلم والمعرفة التي كانت بمثابة ردة فعل تجاه تلك السياسات، ومحاولة جادة لحماية هويته القومية ولغته في مواجهة رياح التعريب والتتريك والتفريس، وهذا ما يؤكده أيضاً إحتفاظ الكورد بكافة مقوماته وخصائصه وتقاليده القومية، بالرغم من بقائه محروما من أي كيان سياسي، مثلما تؤكده أيضاً بروز قادة تاريخيين كورد في المجالات المختلفة وفي المراحل التاريخية المختلفة لمنطقة الشرق الأوسط، ناهيك عن تدني مستوى الأمية في المجتمع الكوردي وزيادة نسبة الشهادات العلمية والمهنية، رغم مرارة العيش وقساوة الحياة بسبب سياسات القمع والاضطهاد والتمييز".

السؤال الرابع متعلق بنظرة الاحزاب السياسية الكوردستانية لحل القضية الكوردية:

ماهي نظرة الحزب الديمقراطي الكوردستاني (PDK) لحل القضية الكوردية؟

قال السيد جعفر ابراهيم في الحزب الديمقراطي لحل لقضية الكوردية :

الحزب الديمقراطي الكوردستاني كان ولا يزال يؤمن بأن الحل السلمي والديمقراطي للقضية الكوردية هو الحل النموذجي منذ تأسيسه كان يؤمن بالنضال السلمي، وكان مستعداً للدفاع عن قضيته ومبادئه واهدافه عندما فرض عليه الحل العسكري.عند وجود ادنى فرصة للحوار والنضال السلمي كان دائما مستعدا لوضع السلاح جانباً والمشاركة في الحوار والنضال السلمي،بما ان القضية الكوردية في بعدها السياسي هي قضية شعب ينشد ويتطلع الى الحرية فان تحقيق الحرية في البلدان التي يتواجد فيها الأكراد يمنح الشعب الكوردى فرصة المشاركة الحقيقية في الحياة الديمقراطية وعندها يتحول النضال التحريرى بالتدريج نحو النضال المدني المشترك مع بقية المكونات الاخرى في البلد الواحد لتحقيق الهدف المشترك وهي تحقيق المواطنة المتساوية للجميع بغض النظر عن العنصر والجنس والدين واللون والمذهب.

لحل القضية الكوردية قال السيد ناظم عبدالله رشيد في جماعة الحزب الإسلامي:

لعدة أسباب منها داخلية وبعضها اقليمية، الداخلية تتعلق برئاسة الاقليم والاقليمية تتعلق بتغيرات المنطقة بشكل عام وهي:

النقطة الأولى/ السبب الداخلي: وجود دستور مصدق ووجود بنية اقتصادية قوية ومحاربة الفساد بكل أنواعه وتأمين الخدمات الأساسية وإتاحة فرص العمل وتحقيق المادة 140 من الدستور العراقي ومشكلة قوى البيشمركة وواردات كوردستان واحصاء السكان وإبعاد الحزبية عن الحكم وتشكيل حكومة مدنية وحرية الرأي للمواطن بعيداً عن الآراء الحزبية.

النقطة الثانية / السبب الاقليمي: لغاية الان تعتبر عدة اجزاء من كوردستان تابعة لدول مجاورة للاقليم. وفي حال اعلان استقلال او اعلان الدولة الكوردية فان الدولة المجاورة والتي تحتوي على الاكراد قد لاتعطي الاكراد حقوقهم في دولهم لذلك على كوردستان العراق الانتظار لغاية تحقيق بعض الحقوق لأكراد تركيا وإيران وسوريا أو إعطائهم الفيدرالية في ذلك الوقت يمكن لاكراد الجنوب التفكير باستقلال الاقليم عن العراق.

كل هذه الخطوات تعتبر ضرورية او أولية لإعلان استقلال إقليم كوردستان العراق ويجب العمل لها بصورة سرية بعيدة عن وكالات الانباء والصحافة على سبيل المثال لا بد من عمل الكثير في كركوك وبالاخص للعرب والتركمان المتواجدين فيها ليطلبوهم بأنفسهم ضم كركوك الى اقليم كوردستان.

والسيد (طاهر كماليزاده) رئيس المؤتمر القومي للأكراد (KNK) أجاب عن هذا السؤال بالشكل الاتي:

نحن(KNK) نرى في الكونفدرالية كحل للقضية الكوردية، وعلى سبيل المثال نجاح تعايش شعوب اوربا مع بعضها في ظل الكونفدرالية، ولكن مع ذلك نحن نؤيد أي حزب كوردي في اي بقعة من كوردستان في حال حصوله على بعض المستحقات للأكراد.

اما السيد مادح احمدى عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي في شرق الكوردستان يرى:

أن القضية الكوردية لها خصوصياتها في كل جزء ويجب أن تُقرأ وتحلل حسب هذه الخواص المختلفة. نعتقد أن القضية الكوردية في شمال وغرب وشرق كوردستان، أو حتى في المناطق المتنازع عليها في اقليم كوردستان العراق، يحل بشكل تدريجي ومرتبطة بالنمو الديمقراطي وثقافة التسامح في هذه البلدان. وفي هذه المرحلة، نرى كالحزب الديمقراطي الكوردستاني في شرق الكوردستان، أن الفيدرالية أفضل الحلول لحل القضية الكوردية ومسألة القوميات الأخرى في ايران، لكونها دولة متعددة القوميات.

كما أشار سابقاً السيد طاهر المحمودي:

من وجهة نظر حزبنا، إن أفضل الحلول هي قيام الديمقراطية في المنطقة، إضافة إلى ذلك ان الحق الذي يناضل من أجله الشعب الكوردي منذ مئات السنين، ليس شيئاً يغتصبه من الآخرين، بل أنه حقه الخالص الذي يقره الاعلان العالمي لحقوق الانسان وحق تقرير المصير لجميع الأمم والشعوب.

ونرى في كوردستان ايران ان الفيدرالية على أساس جغرافي قومي يمكن أن يؤثر ايجاباً في التعايش بين القوميات في ايران مع أنه حق كل شعب وقومية على هذا الكون أن يكون لديه دولته وحكومته المستقلة.

كما أشار سابقاً السيد عمر اسماعيل:

في النظام الداخلي للاتحاد الاسلامي الكوردستاني هناك 7 فقرات مخصصة للعمل السياسي المنظم وإصدار البيانات والاعتماد على الحوار والتفاوض، واستخدام الاعلام، وعقد المؤتمرات والندوات والاجتماعات العامة، والمشاركة في النقابات المهنية والمنظمات الجماهيرية للمجتمع، وافتتاح المشاريع الخيرية والتعليم والثقافة واستخدام آليات السلام والديمقراطية.

أن هذه الحلول تكون صحيحة لأي مشكلة سياسية واجتماعية قومية، وأن المشكلة الكوردية كإحدى أكبر المشكلات السياسية في الشرق الأوسط، فإن حلها، ومن وجهة نظرنا، يكون فقط من خلال الحوار والجلوس على مائدة التفاوض والعمل مع الرأي العام الدولي، وفي خلال العقود الماضية تم تطبيق جميع الوسائل التي تتسم بطابع القوة واستخدام السلاح، ولكنها لم تنجح وأن هذا العصر هو عصر الحوار والتفاوض.

وقد اشار علي شمدين في إجابته:

"لقد برزت القضية الكوردية بعد أن جزء الشعب الكوردي وموطنه التاريخي رغماً عنه بين عدد من دول المنطقة (تركيا، ايران، العراق وسوريا)، وفرض عليه التعايش مع شعوب أخرى شكلت هي الأغلبية السائدة بالنسبة له. وبالرغم من الدور الإيجابي للكورد في استقلال تلك الدول وإستقرارها وإزدهارها، إلا أن الأنظمة الحاكمة ظلت تعتبرهم مواطنين من الدرجة الألف، وتعتبرهم دخلاء وخطرين على أمن الدولة وغيرها من الاتهامات العنصرية التي اطلقتها لتبرر لنفسها القمع والظلم والاستبداد الذي تمارسه ضدهم، ولكي تحرض الشعوب من القوميات السائدة ضدهم، الأمر الذي دفع بالكورد إلى تأسيس حركتها الوطنية النضالية لمواجهة تلك السياسات والمطالبة بحقوقها القومية في كل جزء وفقاً لظروفها الخاصة، دون أن ينسى بأنه العمق القومي والاستراتيجي للأجزاء الأخرى من كوردستان.

وعلى هذه الأرضية بادر الأستاذ حميد درويش وعدد من رفاقه إلى تأسيس حزبنا الديمقراطي التقدمي الكوردي في سوريا، في (14 حزيران 1957) كأول تنضيم سياسي كوردي، إعتمد النضال السلمي الديمقراطي من أجل حماية الهوية القومية للشعب الكوردي الذي يعتبر القومية الثانية في سوريا، والدفاع عن حقوقه القومية (السياسية والثقافية والإجتماعية)، والنضال من أجل بناء نظام ديمقراطي في سوريا تسوده العدالة والمساواة، وتنتفي فيه مظاهر التفرقة والتمييز، يتمكن فيه الشعب الكوردي إدارة مناطقه والمشاركة في رسم القرار السياسي للبلاد بحسب النسبة السكانية التي يشكلها."

السؤال الخامس والاخير يتعلق بأمان الاطراف السياسية باستقلال كوردستان.

هل تؤمن الاحزاب السياسية الكوردستانية باستقلال كوردستان؟

في البداية نذكر بخطاب السيد مسعود البارزاني في حق تقرير المصير:

طالب مسعود بارزاني –رئيس إقليم كوردستان العراق، خلال المؤتمر الـ13 للحزب الديمقراطي الكوردستاني– بحق تقرير المصير لأكراد العراق، معتبرا أن المرحلة المقبلة تنسجم تماما مع هذا المطلب، وقال بارزاني أمام الرئيس العراقي جلال طالباني، ورئيسي مجلسي الوزراء والنواب نوري المالكي وأسامة النجيفي:"إن المرحلة المقبلة تنسجم تماما مع هذا المطلب، وإن مسألة تقرير المصير ستطرح أمام المؤتمر للنقاش والتحليل والدراسة".

وذكرت نشرة MBC أن رياح الانفصال تهب على شمال العراق بعد دعوة أطلقها بازراني، ورغم أن المؤتمرات السابقة للحزب الديمقراطي الكوردستاني كانت تؤكد دائما أن الشعب الكوردي يملك حق تقرير المصير، إلا أن الجديد هذه المرة هو تأكيد الحزب أن المطلب ينسجم مع المرحلة المقبلة، من جانبه، قال احد المسؤولين السياسيين في الحزب الديمقراطي الكردستاني، في تصريحات خاصة لنشرة MBC– إن خطاب الرئيس بارزاني جاء منسجما مع مواثيق الأمم المتحدة المتعلقة بحق تقرير المصير. (mbc.net)

والسؤال موجّه إلى الحزب الديمقراطي، هل يؤمن الحزب الديمقراطي الكوردستاني (PDK) باستقلال كوردستان؟ متى؟

في جواب للسيد جعفر ابراهيم قال: نعم يؤمن الحزب الديمقراطي الكوردستانى بحق تقرير المصير للأمة الكوردية اسوة بجميع امم العالم ومنذ تأسيسه والى حد اليوم لم يغب هذا المبدأ من أدبيات الحزب الديمقراطي الكوردستاني، ولقد آمن بها وصاغها كمبدأ ولم يطرحها كشعار سياسي او كهدف مرحلي وهو حق طبيعي لكل امة سواء ان طالبت بها الامم او لم تطالب بها، ومن جانب آخر فان الحزب الديمقراطي الكوردستاني لم يرفع شعار الانفصال ولا شعار تأسيس دولة كوردية على الرغم من ايمانه بهذا الهدف المشروع والطبيعي لكل امة انطلاقا من السياسة الواقعية التي كان ولايزال الحزب يتمسك بها، واذا وجدت ظروف موضوعية وذاتية مواتية لبناء دولة الكوردية مستقلة فإن الحزب الديمقراطي الكوردستاني لا يتردد في الاقدام عليها.

ونفس السؤال الموجه الى احد القياديين في حزب العمال الكوردستاني (ب ك ك)

دنيز في حديثه لـــ«الشرق الأوسط"من معقله في جبال قنديل الشاهقة المحاذية للحدود الإيرانية: إن شعب كوردستان التي تقاسمت أرضه دول المنطقة إثر معاهدة لوزان بعد الحرب العالمية الأولى، ما برح الشعب الوحيد الذي لا يملك دولته المستقلة في المنطقة رغم أن تعداده يزيد على 40 مليوناً. وتابع يقول «إننا في حزب العمال نرى أن النظام الكونفدرالي القائم على أساس ضمان حرية وحقوق الشعب الكوردي هو الحل الأمثل للقضية الكوردية ليس في تركيا وحسب بل في جميع أجزاء كوردستان كما هو الحال في العديد من الدول الأوروبية المتقدمة، رغم أن الحزب ما زال يؤمن بحق الشعب الكوردي في امتلاك دولته المستقلة، لكن استراتيجية حزبنا السياسية في المرحلة الراهنة لا تهدف إلى إقامة الدولة المستقلة التي تتطلب مقومات ومناخاً خاصاً لا يتوافر لدينا حالياً، لا سيما أن الدولة المستقلة لا تعني بالضرورة الحرية والانعتاق بالنسبة للشعوب، والأهم بالنسبة لنا هو أن ينال الأكراد حريتهم وينعموا بالديمقراطية الحقيقية وحقوق الإنسان أولا ومن ثم يقرر الشعب الكوردي بنفسه طبيعة الكيان السياسي الذي يريد». أما الكاتب والسياسي الكوردي السوري المعروف نوري بريمو فيعتقد أن تأسيس الدولة الكوردية «ليس حلماً مثيراً للجدل وإنما هو حقيقة ملموسة يُثار النقاش حولها لا من أجل تعكير

صفو الأجواء بل بفضل وجوديتها وواقعيتها وازدياد ألقها وحضورها بشكل فعلي في ساحتنا يوماً بعد آخر»، على حد وصفه. ويمضي بريمو في حديثه إلى القول «إن الدولة الكوردية ليست حلماً وإنما هي مسار سياسي تتوسع دائرة أصدقائه لأنه يستمد قوته من تضحيات أهله، وفي كل الأحوال استطاع الجانب الكوردي أن يُثبت عبر التاريخ أنه طرف ينحاز نحو العقلانية في خطابه السياسي وأدائه العملي، وأنه لا يراهن على حرق المراحل لأنه يحترم جيرانه.. ويؤمن بأحكام التاريخ والجغرافيا المفروضة عليه ويحتكم لمقولة: مظالمٌ فخصامٌ فتهدئة فحوار فتوافق ومن ثم البحث فيما يستحقه من حقوق وما يترتب عليه من واجبات.

والسؤال موجه إلى جماعة الحزب الاسلامي (كومه لى ئيسلامى)، هل يؤمن جماعة الحزب الاسلامي بالاستقلال كوردستان؟ متى؟

قال السيد ناظم عبدالله في جوابه:

نعم: في حالة تحقيق النقاط التي اشير اليها في جواب السؤال الرابع.

وأجاب السيد بابكر دره يى من حركة التغير (بزوتنه وه ى كوران) عن أمان الحركة بالاستقلال:

نعم حركة التغير (كوران) تؤمن باستقلال كوردستان في حال كانت الظروف ملائمة سياسيا وقوميا واقليميا، وهذه الحركة تعمل من اجل ذلك بصورة جدية وقد تم التطرق الى ذلك لمرات عديدة في قناة (KNN) التابعة للحركة.

في جواب سؤالنا الأخير من أمان المؤتمر القومي للكورد (KNK) باستقلال الكوردستان، أجاب عن هذا السيد (طاهر كماليزاده) رئيس المؤتمر:

نعم بالنسبة إلينا تعتبر كوردستان موطن الاكراد الذين يعيشون فيها بكافة اديانه وطوائفه، وان التقسيمات التي نراها اليوم ما هي الا تقسيمات مصطنعة ادت الى تقسيم كوردستان وان المطالبة باستقلال كوردستان الكبيرة حق شرعي للشعب الكوردي ولايمكن الاستغناء عنه.

متى؟ نعم في حالة ان الاحزاب والسياسيين الأكراد اعتبروا أن كوردستان موطن الأكراد ولا يصفون أنفسهم بالمحتلين أو المستغلين، ويجتمعون في مؤتمر عام وبوجود كافة الاطراف ونعطي بشرى سارة للشعب الكوردي.

ونحن نستعد لهذا اليوم في المؤتمر القومي لكوردستان وسيسمع العالم صوتنا واننا نستحق ان نطالب باستقلال كوردستان.

عرض السيد مادح احمدي رأيه في شرق الكوردستان عن أمان حزبه باستقلال الكوردستان:

نحن نرى بأن الأكراد قومية واحدة وكوردستان وطن واحد. ولكن مع الأسف ونتيجة لعدد من العوامل وبسبب الاتفاق بين بعض الدول من خلال المراحل التاريخية انقسمت إلى عدة دول وانها كانت غدراً تاريخياً بحق الأكراد، ولذلك نرى بأن أي مكسب يقدم لهذه القضية، ونرى بأن حق تقرير المصير حق مشروع للشعب الكوردي ونتمنى أن يأتي ذلك اليوم التي يكون كيان ودولة مستقلة، ولكن متى يأتي هذا اليوم، فانها مرتبطة باتجاهات الأحداث واننا لا نستطيع تحديد هذا اليوم.

كما أشار السيد طاهر المحمودي سابقاً:

ان الهوية القومية وحق تقرير المصير حق طبيعي وعادل وينص عليها أيضاً الاعلان العالمي لحقوق الانسان. والكورد كقومية لها تاريخها وحضارتها، لها هذا الحق أيضاً. فبنظر القائد الشهيد لحزب الديمقراطي الكوردستاني في ايران (د.قاسملو) إذا جاء يوم وأتت القناعة للكورد لتطالب باستقلالها، فانها ليس بانفصال، بل انها توحيد أمة منقسمة بالقوة ومن دون ارادتها. ومن أجل هذا يناضل حزبنا 65 عاماً وصاحب التجربة التاريخية لجمهورية كوردستان في مهاباد عام 1946، ولحد الآن للحزب آلاف من الشهداء في صفوف كوادره وبشمركتها من أجل حق تقرير المصير للشعب الكوردي.

ولكن متى؟ فمن وجهة نظري يجب أن تكون جميع العوامل الداخلية والخارجية ملائمة، ويجب أن لا نستخف بالمخاطر والعوائق في هذا السبيل.

وكما أشار سابقاً السيد عمر اسماعيل

فإن الانسان كفرد ومجتمع حر في اختياراته، حتى لديه الحرية في اختيار عقيدته الدينية (لاإكراه في الدين) (لست عليهم بمسيطر)، فإذا كان الفرد حراً في إيمانه بالله وباعتقاداته الدينية، فبالتأكيد يكون حراً في الاختيارات السياسية وكيفية التنظيم من الناحية الادارية، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن الشعب الكوردي

مثله مثل الشعوب المسلمة الأخرى في المنطقة الذين لهم الحق في قيام دولتهم، فبأي قانون أو تشريع يحرم الأكراد في حق تقرير مصيره. والاتحاد الاسلامي الكوردستاني لكونه حزباً سياسياً ويعمل في المجال السياسي بمرجعية اسلامية فمن الناحية النظرية لديه ايمان كامل بحق التقرير المصير لجميع الشعوب ومن ضمنها الشعب الكوردي، فمن الناحية الواقعية أنه معلوم بأن يكون هناك أرضية مناسبة وأن يؤيده المجتمع الدولي. ففي الوقت الراهن ليس هناك هذه الأرضية الملائمة فإن جميع القوى السياسية الكوردستانية مع حل القضية الكوردية على أساس فيدرالي وضمن عراق ديمقراطي فيدرالي.

وقد طرح السؤال ذاته على علي شمدين فأجاب:

"أجل، إن أي كوردي شريف ومخلص لابدّ له أن يؤمن بأن الأجزاء المقسمة لكوردستان سوف تتوحد يوماً ما في وطن ديمقراطي حرّ ومستقل، ويؤمن بأن هذا الوضع القسري الشاذ المفروض على الشعب الكوردي منذ (جالديران وسايكس بيكو) لابد أن يزول ذات يوم، وبأنه سيعود إلى وضعه الطبيعي، وسوف لن تستقر المنطقة تماماً حتى يتحقق هذا الحلم آجلاً أم عاجلاً.

ولكننا نؤمن بالقدر نفسه بأن السياسة هي فن ممارسة الممكنات، ونحن كحركة كوردية نمارس السياسة بأدق وأخطر أشكالها. لأن الحلم المشروع بمستقبل كوردستان شيء ومعايشة الواقع شيء آخر يختلف عنه كثيراً، وهذا ما نمارسه في الحزب الديمقراطي التقدمي الكوردي في سوريا خلال نضالنا الراهن، وهو الإلتزام بالنضال الموضوعي ضمن إطار الخصوصيات التي تفرضها علينا الحدود الدولية الراهنة التي جعلتنا محكومين بالعيش ضمن حدود سياسية رسمتها السياسات الدولية للدول العظمى، ولايمكن الخروج منها إلا بإرادة تلك الدول..

ما يقربنا من تحقيق هذا الحلم، هو انتهاج سياسات واقعية وموضوعية تأخذ الظروف الدولية والإقليمية بعين الاعتبار، ونعتقد بأن العيش مع الأحلام فقط عبر تبني شعارات عاطفية مغامرة ومتطرفة لا تأخذ هذا الواقع بعين الإعتبار، سوف تفوت الفرصة لتحقيق هذا الحلم وتجهضه شئنا أم أبينا. وما نلمسه اليوم على أرض الواقع في اقليم كوردستان العراق يؤكد هذه الحقيقة، إذا أن التجربة الكوردية في

إقليم كوردستان باتت تقترب يوماً بعد يوم وبخطوات مدروسة ومتزنة، من انجاز هذا الحلم نظراً للحكمة السياسة لقياداتها التي اتقنت قراءة الظروف واكتسبت مهارة فائقة في التعامل معها."

8.4 مستقبل القضية الكوردية في الشرق الأوسط من حيث الاخلال بالتوازن الاقليمي:

إن خريطة العالم السياسية، ليست (مقدسة) بالضرورة، بل هي قابلة للتفاعل وخاضعة للمتغيرات المحلية والدولية أو كلتيهما معاً، لقد تمثل القرن الماضي بقيام العديد من الدول القومية، وسوف يشهد القرن الحالي مزيداً من هذه الدول، وأن القضية الكوردية سيكون لها موقع الصدارة في أحداث الشرق الأوسط تؤثر فيها وتتأثر بها ولا يمكن أن يكتب للمنطقة الاستقرار دون حل القضية الكوردية (محمد، 2006: 83).

واكتسبت القضية الكوردية في وقتنا أهمية كبيرة، ويتلخص جوهر هذه القضية التناقض بين المستوى الرفيع للوعي الكوردي الذي يتجلى في نضال عنيد في سبيل حق تقرير المصير، وبين رفض السلطات الحاكمة في الدول التي تقتسم كوردستان الاعتراف بحقوق الشعب الكوردي في الحرية والاستقلال (عيسى، 2005: 11).

ويجدر التذكير بأن الأكراد ليسوا أقلية، فهم يعيشون في وطنهم وعلى أرضهم، وهم السكان الأصليون لهذه البلاد، ولم يأتوا إلى كوردستان من إقليم أو منطقة أخرى، وعلى العكس من ذلك لم يصل الأتراك على سبيل المثال إلى الانضول الا في القرن الحادي عشر الميلادي، فالأكراد ينتمون شأن العرب والفرس إلى السكان الأصليين في الشرق الأدنى، ويجدر التأكيد على أنّه من الصعوبة بمكان الحديث عن أقلية يتراوح عددها بحدود أكثر من أربعين مليون نسمة (نيكيتين، د. ت: 31).

وكوردستان (أي أرض الأكراد) هو الإسم الأحب لدى الأكراد. يدغدغ مشاعرهم القومية، ويحفزهم دائماً على النضال من أجل الحصول على حقوقهم القومية فالأكراد كما يحبون أن يطلق ذلك عليهم، يعيشون على هذه الأرض منذ

الآف السنين، دون أن ينازعهم أحد فيها وهم في نضالهم هذا يدركون ضحايا التاريخ والجغرافيا واللعبة السياسية للأمم، وهم على يقين من انه ما من أُمة على ظهر الأرض تعرضَّت لمثل هذا الظلم الذي تعرضوا له (فايد، 2005: 22).

ويتوقع أن تجري مراجعة شاملة للنظام الإقليمي في الشرق الأوسط الذي ثبت منذ خلافه الإمبراطورية العثمانية وقدوم الإستعمار الكولونيالي الغربي وتقسيم تركة الإمبراطورية بين نفوذ ومصالح دول الحلفاء، ستحصل تغييرات في الخارطة السياسية والجغرافية وفي خطوط الحدود المرسومة منذ أكثر من نصف قرن وسيكون محور هذه التغييرات الحاصلة والمرتقبة الشعبان الفلسطيني والكوردي المحرومان حتى الآن من حق تقرير المصير (بدر الدين، 1999: 19).

1.8.4 العلاقات الكوردية العربية المستقبلية:

هناك تباعد وتجاهل بين الشعبين الكوردي والعربي عبر التاريخ، أي أنه ليس هناك مبرر موضوعي سواء تاريخياً أو جيوسياسياً أو استراتيجياً لهذا الوضع. بل بالعكس لو ألقينا نظرة موضوعية نابعة من التمعن في التاريخ وجغرافية المنطقة لوجدنا أن ما يجمع بين الشعبين يفوق بكثير ما يفرق بينهما، وأنه ليس هناك ما يمنع من أن يكونا حليفين استراتيجيين بإمكانهما معاً الحد من هيمنة أي قوة على المنطقة وزعزعة استقرارها، الشعب العربي كان عبر التاريخ من قبل ومن بعد الخلافة الإسلامية وإلى الآن في تنافس مع الشعوب التركية والفارسية على تزعم المنطقة، في حين أن القومية العربية والقومية الكوردية لم تتنافس في يوم من الأيام.

وفي يومنا هذا هناك الكثير ين من المثقفين والسياسيون والمفكرين العرب، فهموا واستوعبوا القضية الكوردية، والأكراد سعداء حقاً لموقف التضامن المتعاطف والعادل من قبل البعض من هؤلاء الأصدقاء (البدري، 1999: 213).

وكما كانت تنبوءة الرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي تنبأ منذ الستينات من القرن الماضي بأن كوردستان ستحتل موقعاً سياسياً ذا شأن بين بلدان الشرق الأوسط هذه هي نبوءة تتحقق فالعقد الأول من القرن الواحد والعشرين أضحى عقد القضية الكوردية والتي تحولت إلى أهم مسألة في المنطقة تبحث عن حل عادل بغض النظر عن إطار الحل بمعنى أنها صارت قوة هامة في معادلات المنطقة وقد تحولت إلى محور رئيسي للكثير من الأحداث والتطورات (عقراوي،2005: 231).

وأيضاً قال الكاتب العربي الدكتور حامد محمود يهمنا في الوطن العربي بالطبع هذه القضية الآن الأكراد اخوة لنا تربطنا بهم روابط الجوار والتاريخ والدين والمصير ومعارك الإسلام الكبرى في حطين وغيرها خير شاهد على ذلك. بالإضافة إلى أن مياه الأنهار التي تغذي الهلال الخصيب تنبع من شمال كوردستان، لذلك فالضرورة تقتضي إرساء العلاقات العربية الكوردية على أسس صلبة وسليمة والتحصن ضد المناورات والمخططات الاستعمارية (عيسى، 2002: 5).

ان الغريب أن العقيد معمر القذافي كان يتحسس آلام الأكراد كما يشعر بها الأكراد أنفسهم، وهذا يدل على عمق اهتمامه بهذه القضية، رغم انشغاله بقضايا أساسية أخرى، وحدة العرب واتحادهم، والقضية الفلسطينية، وقضايا تحريرية في كافة القارات، وذكرت وكالة الأنباء الليبية أن العقيد معمر القذافي أعلن أن حل المشكلة الكوردية يمكن في إقامة دولة كوردية مستقلة على الأراضي الكوردية في الشرق الأوسط تتحالف مع الدول العربية وإيران وتركيا، إن كفاح الشعب الكوردي في عموم المنطقة كان وسيبقى رافداً هاما للغاية من روافد الحركة الثورية، وإن عدم حل القضية الكوردية حلاً سلمياً وديمقراطياً على أساس الاعتراف بحق تقرير المصير للأمة الكوردية سيثير متاعب ومصاعب وثورات ليس للشعب الكوردي وحده بل لبقية الشعوب المجاورة أيضاً.

ويؤيد القذافي القضية الكوردية العادلة ويعتبر الأكراد أمة من أمم الشرق الأوسط لهم الحق في أن تكون لهم دولتهم المستقلة، فهو إذن يعترف لهذه الأمة بحق تقرير المصير، وهذا التقدم هام في مجال تأييد العرب لكفاح الأمة الكوردية، وهكذا القذافي هو الزعيم العربي الوحيد الذي يؤيد قيام دولة الكوردية (القذافي، 1991: 18، 96؛ مفتي، 1999: 222).

وكتبت جريدة (الرأي الأردنية) مقالاً بقلم الأستاذ محمود الريماوي يوم 1998/5/28م دعا فيه إلى الاهتمام بندوة الحوار العربي- الكوردي التي انعقدت في القاهرة، منتقداً التأخر وعدم نشوء أي حوار عربي- كوردي حتى يضع المعلومات والوقائع والحقائق بين أيدي الجمهور. وصولاً إلى تعظيم الجوامع

المشتركة والإفادة من التنوع والتعدد الثقافي وأضاف أن عمان تصلح لاستضافة مثل هذه الندوة التيٰ تعقد بعد طول تأخير (الريماوي، 1999: 258).

ان قاعدة الاستقلال الكامل والخصوصية داخل الدولة ولحل إقامة دولة فدرالية كوردية تمثل الأكراد في إيران والعراق وتركيا وسوريا تكون مدخلاً عملياً لمثل هذا الحل على أن يكون إنشاء هذه الدولة بإرادة هذه الدول وتفاهماً وبمساهمة الأكراد أنفسهم لتكون إضافة نوعية للعمل العربي والإسلامي من جهة ولوقف عبث الأيدي المعادية فيها للأمن القومي والإسلامي بحجة الإشكالية الكوردية، لاشك أن المؤتمرات الإقليمية والدولية لها تأثيرات كبيرة على المشكلة الكوردية ومجرياتها في كل المنطقة (الحمد، 2000) (الحمد، 2000 : 7-57).

وهكذا يقول الشاعر العربي الكبير (محمد مهدي الجواهري) عن الثورات الكوردية التي لم تتوقف يوماً، وطن دعائمه الجماجم والدم، تتحطم الدنيا ولا يتحطم، قلبي لكوردستان يهدي والفم، ولقد يجود باصغريه المحتدم (فايد، 22:2005)، ولاشك بأنها سوف وتبقى العلاقة الكوردية والعربية كما هي الحال الآن، قوية ومتينة وراسخة، علاقات صداقة أخوية. إن الشعبين يملكان ديناً وتاريخاً مشتركين وأصالة عريقة، وسوف تتعزز هذه العلاقات وتتوطد وتبقى شامخة (سلوبي،د. ت : 186).

2.8.4 مستقبل القضية الكوردية من حيث الاخلال بالتوازن الاقليمي:

لابد من حل القضية الكوردية، فلا أمن ولا استقرار بالمنطقة باعتراف جميع الدول في المنطقة، القضية الكوردية ليست قضية أقلية قومية بل قضية أمة مقسمة قصداً، وإن الحل الصحيح للمسألة الكوردية سيأتي حتما طال موعده، أو قصر، وكلما تأخر هذا الحل الذي يختلف بدون شك من بلد لآخر، ظلت الأبواب مشرعه أكثر فأكثر بوجه الدسائس (الطالباني، 1999: 157-158؛ نيكتين،2004: 242).

ويقيناً أن مفهوم السيادة بالمعنى التقليدي يفقد الكثير من امتيازاته حينما تنحصر استعمالاته بترك يد الأنظمة الشمولية حرة بالعبث بمقدرات الشعوب وفق أكثر الأساليب القهرية. والقوانين الدولية التي تتطور وتتهذب على الدوام لا تسمح مبادئها العامة بحصول تجاوزات باسم الدولة أو القومية لتخل بالتوازن العام أو

تكون على حساب مبادئ العدالة الواسعة، ان مسألة إعادة رسم الحدود الداخلية إذا توافقت مع مضمون وروح الإصلاحات الجارية وفق المعايير العالمية لحقوق الإنسان لن تهدد إلا الجماعات المنتفعة من القوالب والحدود القديمة. ان الانفصال الحقيقي هو الشرخ الذي توجده الايدولوجيات المكرسة للاستغلال والاحتلال الداخلي، والخطر الأكثر ضرراً بجميع مقدرات المجتمع يأتي من إبقاء ووضع جزء هام من المكونات بغير حل عادل ومفتوحاً على الصراع والاحتراب، والوحدة القهرية القائمة على الظلم والجور المكلفة مادياً ومعنوياً لن يكتب لها النجاح مهما تحايل منظِّروها على الواقع والتاريخ (بابكر، 2005: 151-152).

وهي أن منطقتنا مقبلة على تطورات عميقة وإن الكثير من الزعماء القدامى سيختفون وستكون معارك البدائل ذات نكهة خاصة وإن التيارات القومية والشوفينية وتحت شعارات شتى بما فيها الدينية ستبرز أكثر من السابق وسيشكل موضوع حل المسألة القومية الكوردية في البلدان الأربعة محكاً لهذه التيارات القومية وفرصتها الأخيرة في التواصل أو السقوط، ان تحولات عصرنا الراهن تكشف لنا ان لا شجاعة لفرد أو مجموع إذا خرجوا عن مبادىء الديمقراطية أو تنكروا للحرية وللشعوب في تقرير مصيرها أو انتهكوا حقوق الإنسان، بل ان الشجاع الحقيقي طوال التاريخ هو المناضل الذي يلتزم بمصالح شعبه ويخدم قضايا أمته (بدر الدين، 1999: 7، 149).

وربما إمكانية إعادة النظر في حدود الحرب العالمية الثانية التي رسمت حسب نتائج الحرب وموازين القوى التي سادت حينذاك، وإذا كانت هذه الموازين قد اختلت لصالح الطرف الغربي وعلى حساب الممارسات الدكتاتورية والشمولية وسلطة الحزب الواحد فمن تحصيل حاصل أن يعاد النظر في ما هو قائم ويتم البناء على أسس جديدة بما فيها استقلال وحرية العديد من الشعوب والقوميات والأقليات التي كانت تعيش في ظل الاضطهاد والقمع والاتحاد القسري وبالأخير منحها حقوقها القومية والأساسية في أطر الاستقلال التام أو الفيدرالي، ومن سمات المرحلة الحالية حق وواجب التدخل الإنساني لردع المعتدين، ووقف أعمال التطهير العرقي وعمليات التغيير الديموغرافي في مناطق السكان الأصليين، والاهتمام بقضايا حقوق

الإنسان في المجالات المختلفة من حقوق أساسية، حقوق ثقافية، وديمقراطية، وإعادة الاعتبار لقضايا الشعوب والقوميات والأقليات على أساس حق تقرير المصير، وحرية الاختيار واحياء الهوية القومية والوطنية وتأمين التطور الطبيعي دون إكراه في حياة الشعوب (بدر الدين، 1999 :15 –16).

ومن تنبؤات الدبلوماسي الأمريكي ريتشارد هولبروك بالقول ((من المؤكد ان الوضع الكوردي سينفجر مجدداً في وقت قريب ومن المحتمل جدا ان تتدخل الولايات المتحدة من جديد في احدى أكثر المشكلات تعقيداً في العالم ويتساءل الأمريكيون باستمرار لماذا لم نتنبه لهذه المشكلة من قبل)) ويجب على الأمم المتحدة تشكيل منظمات مستقلة في الدول والحكومات لمتابعة قضية الشعب الكوردي وفضح المخالفات أو انتهاك حقوق الإنسان، ويجب أن تلح الأمم المتحدة على درج القضية الكوردية في جدول أعمالها، وكذلك في إطار القانون الدولي ومبدأ المساواة وحق تقرير المصير للشعوب والعمل لإيجاد الحلول للمشاكل، وعلى الأمم المتحدة اعتماد ممثل للأكراد بصفة مراقب دائم (عقراوي، 2005: 230؛ القذافي، 1991: 36).

3.8.4 مشروع الطريق إلى دولة كوردستان:

الطموح الكوردي عند حده الأقصى لدى فرد في أي منطقة من مناطق كوردستان و على أي مستوى سواء كان ذلك الفرد مواطناً عادياً أو من القيادات الكوردية هو حق تقرير المصير لكافة مناطق كوردستان وإقامة كوردستان الكبرى، وكان الكورد بدورهم يطمعون ان تشكل دولة كوردية مستقلة في توحيد سائر أقاليم كوردستان ضم الامة الكوردية جمعاً (فايد، 2005: 342؛ الطالباني، 2003: 110).

وحسب ما أثبته تاريخ الحركة الكوردية في تركيا والعراق وإيران وسوريا فإنه من المستحيل ان تحسم القضية الكوردية عسكرياً لا من قبل الأنظمة ولا من قبل المقاتلين الأكراد فان الجانبين مضطران في وقت ما إلى ان يجلسا إلى مائدة المفاوضات وهذه ستؤدي في الحد الأدنى إلى الحقوق الثقافية وفي الحد الأقصى تؤدي إلى فيدرالية، أو إلى استقلال حسب معايير القوة في هذه الوقت وكذلك الوضع الإقليمي والدولي، ومع ذلك فالأكراد لا يرفضون مساعدة أي حكومة من أجل

كوردستان حرة، لأنهم هم يكونون بذلك أكبر أمة على سطح هذا الكوكب لا تزال بدون كيان سياسي مستقل (عقراوي، 2005: 231؛ نيكتين، 2004: 224؛ نامق، 1999: 175).

واذا كان القرن العشرون قد شهد تجزئة كوردستان وفصولاً من المآسي والنكبات للشعب الكوردي – فإن القرن الواحد والعشرين سيكون حتماً قرن الوحدة الكوردستانية– قرن جمهورية كوردستان التي سيكون لها شأن كبير في عالم السياسية والاقتصاد. ففكرة إقامة جمهورية كوردستان ليست فكرة عفوية بل فكرة موضوعية، فان جمهورية كوردستان الاتحادية ستمثل فعلياً ما يقارب بأكثر من 30% في مساحة تركيا و25% من مساحة العراق و15% من مساحة إيران و8% من مساحة الأراضي السورية ونسبة غير محدودة من مساحة القوقاز.

صفوة القول: ليس للأكراد دولة مستقلة لكن عدداً قليلاً من الشعوب يمكن أن تفخر بأن لها تاريخاً يماثل تاريخهم ولا بد لمثل هكذا تاريخ أن يتمخض عن ولادة أعظم حدث في القرن الواحد والعشرين وهو ميلاد الدولة الكوردية المستقلة (عقراوي، 2005: 186،233).

الخاتمة والنتائج

لقد تناولت هذه الدراسة مستقبل القضية الكوردية وأثرها على توازن القوى الإقليميّة (2003–2010)

ومن خلال الإجابة على أسئلة الدراسة فقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

اثرت الأحداث (انهيار الاتحاد السوفيتي وتاسيس النظـام العـالمي الجديـد ومجلس الامن للتدخل الانساني وزوال نظام الحزب الواحد وسـقوط الكثيـر مـن الانظمة الدكتاتورية في العالم) بشكل مباشر على الخارطة السـياسية والجغرافيـة للعالم بصورة عامة والشرق الاوسط بصورة خاصة.

لم يستطع الكورد ومن خلال العديد من الثورات وعلى مـر التـاريخ ومـن خلال النضال المسلح ان يحققوا الاهداف التي حققتها الطرق السـلمية مـن خـلال الاحداث التي تحدثنا عنها اعلاه، وبالاخص في جنوب كوردستان فقد نظموا انفسهم واستطاعوا ان يتفاعلوا مع التغيرات الكبيرة التي طرات على العالم موخرا.

ان حكومة الاقليم وعلى الرغم من اعترافها بالدستور العراقي الجديد الا انها تملك ثقلا سياسيا كبيرا على الساحة السياسية ولها علاقات قوية في المنطقة والدليل على ذلك علاقتها الخارجية القوية وقرارتها المتعلقة بحـق تقريـر المـصير دون الرجوع الى المركز.

وهذا يدل على ان حكومة الاقليم المستقلة (شبه مستقلة) اصبحت امر واقـع ولم يبقى لها سواء الاعتراف بها ويقسم هذا الى قسمين القسم الاول يتعلق بحكومـة الاقليم وهو متى سيتم اعلان الاستقلال الذي يراه الكثير من الـسياسيين ليـست الا مسالة وقت.

اما القسم الثاني فهو من هي الدول التي ستعترف بها والدول التي سـترفض هذا الاستقلال، ويرى العديد من المحللين السياسيين ان هذه الدولة هي نواة للدولـة الكوردية الكبيرة.

بلا شك ان تاسيس الدولة الكوردية لها ايجابيات كثيرة للعالم الاسـلامي لان الكورد قد خدموا الاسلام وليست لهم دولة فكيف يكون الامر اذا كانت لديهم دولـة ويشهد التاريخ على ذلك.

من جهة اخرى ومما يؤسف له ان اغلب الخلافات الكوردية كانت مع الدول المسلمة المجاورة وقد ادى هذا الى وجود نوع من الخلافات بين الكورد والدول المسلمة المجاورة وهذا يعتبر سلبا على علاقات الكورد مع هذه الدول وفي حالة قيام دولة كوردية ستمهد الطريق للقضاء على هذه الخلافات.

من الناحية الدبلوماسية والتي تحدثنا عنها في جنوب كوردستان، اليوم نرى ليس في الشمال والشرق والغرب كوردستان فحسب بل في اوربا والغرب هناك اصوات تنادي بحق الكورد من خلال المظاهرات السلمية والسيمينارات والموتمرات وما تبثها الكثير من القنوات الفضائية الكوردية والتي كان لها دور كبير في ان ياخذ الغرب هذه المطالب بنظر الاعتبار، فعلى سبيل المثال السيمينار الكبير الذي اقامه البرلمان الاوربي في يوم 16 آذار من هذه السنة(2011) والذي تناول فيه الابادة الجماعية التي تعرضت لها مدينة حلبجة، او الانتخابات الاخيرة التي جرت في تركيا في يوم 12/ 6 من هذه السنة فقد نادى جميع الاعضاء الكورد الذين حصلوا على مقاعد لهم في البرلمان بنعم للسلام مع تركيا وهذا يبدأ في معتقل عبدالله اوجلان في السجن، وكل هذه الامور تعتبر طرق جديدة للدبلوماسية الكوردية.

ومن ناحية العلاقات الخارجية بين حكومة الاقليم والدول المجاورة والتي كانت تظن ان قيام حكومة الاقليم في المنطقة ستؤدي الى زعزعة الاستقرار في المنطقة من جميع النواحي الا ان هذا لم يحدث فقد استطاعت حكومة الاقليم من تكوين علاقات متينة مع هذه الدول وبالاخص العلاقات التجارية التي أصبحت من المصادر المهمة لكل من الترك وايران ودول العالم الاخرى من خلال ابرام العقود والحصول على الاستثمارات فيها.

وفي الختام لم يبقى سوى أن نقول ان الشعوب التي عانت الظلم والضرر مثل الشعب الكوردي قليلة، لذلك يتمنى الكورد ان تعيش جميع شعوب العالم بحرية وسلام.

وتمنياتنا ان يكون القرن الواحد والعشرين قرن الحرية والاستقلال للشعب الكوردي والشعب الفلسطيني.

المراجع

أ. المراجع باللغة العربية:

ئاكرة يى، نجدت صبري، (2011)**الاطار القانوني للأمن القومي** دراسة تحليلية، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان- الاردن.

ابن حوقل، ابي القاسم ابن (1928)، **كتاب صورة الارضي**،الطبعة الثانية، مطبعة بريل، لندن.

الأتروشي، فوزي (2003)، **حلبجة وشم أبدي على الضيمر العالمي**، الطبعة الأولى، صحيفة المؤتمر اللندنية وصحيفة خبات، مطبعة خبات، دهوك، اقليم كوردستان.

احمد، ابراهيم خليل (1992)، **الحياة الفكرية في الموصل ابان العهد العثماني (922-1336هـ/ 1516-1918م)**، موسوعة الموصل الحضارية، دار الكتب للطباعة والنشر، المجلد الثاني، الموصل، العراق، ص 294-332.

احمد، جمال رشيد و رشيد، فوزي (1990)، **تاريخ الكورد القديم**، اربيل، اقليم كوردستان.

احمد، محمد سيد (1992)، تفتت يوجوسلافيا اختيار لقدرة أوربا على الاندماج، **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الاهرام، القاهرة، مصر، العدد (107)، ص137.

أرسلان، شكيب (2001)، **تاريخ الدولة العثمانية**، جمع أصوله وحققه وعلق عليه، الطبعة الاولى، دار ابن كثير- دار التربية، دمشق سورية.

الارناؤوط، محمد (1998) **كوسوفو / كوسوفا، بؤرة النزاع الالبانى - الصربي في القرن العشرين**، الطبعة الاولى، تقديم نادية مصطفى، القاهرة، مركز الحضارات للدراسات السياسية.

الارناؤوط، محمد (2000)، **كوسوفو / كوسوفا 1989 - 1999**، طبعة الاولى، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية و النشر و التوزيع دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الاردن.

الارناؤوط، محمد (د. ت)، **كوسوفو مابين الماضي و الحاضر**، الدار العربية للعلوم ناشرون، ش.م.ل.

أسكندر، سعد (د.ت)، **كوردستان العراق (الجذور التأريخية لمشروع الفيدرالية)**، معهد الدراسات الإستراتيجية.

إسماعيل، مسعود حميد (2008)، **الامن القومي الكردي وسبل حمايته جنائيا** دراسة قانونية تحليلية، مركز كردستان للدراسات الاستراتجية، السليمانية، اقلييم كوردستان.

الاشعل، عبدالله (2008)، التداعيات القانونية والسياسية لاستقلال كوسوفو، **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الاهرام، القاهرة، مصر، العدد (172)، ص184.

أغلو، أحمد داود، **(2010)، العمق الاستراتيجي** موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي و طارق عبدالجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت – لبنان.

أوجلان، عبدالله (2009)، **مانيفستو الحضارة الديمقراطية، المجلد الأول (العصرانية الديقراطية وقضايا تجاوز الحداثة الرأسمالية) المدنية عصر الأهلهة المقنعة والملوك المتسترين**، ترجمة: زاخو شيار، الطبعة الثانية، مطبعة ره نج، السليمانية، اقليم كوردستان.

ايغلتين، وليام (1963)، **جمهورية مهاباد (جمهورية 1946 الكوردية)**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروتن لبنان.

ايغلتين، وليام (1972)، **جمهورية مهاباد (جمهورية 1946 الكوردية)** ترجمة جرجيس فتح الله، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروتن لبنان.

بابان، نزار، (2010) **كردستان جنة الله وجحيم أمة**، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان– الأردن.

بابكر، خوشوى (2005)، **كوردستان – روسيا – ملاحظات دبلوماسي كوردي**، دار سبيريَز للطباعة والنشر، مطبعة وزارة التربية، أربيل، اقليم كوردستان.

باديني، رضوان (2006)، **أكراد سوريا: موعد التأريخ**، الطبعة الثانية، مطبعة وزارة التربية، اربيل، اقليم كوردستان.

بارك، بيل(2005)، **سياسات تركيا تجاه شمال العراق (المشكلات والافاق المستقبليه)**، مركز الخليج للأبحاث، دبي، دولة الامارات العربية المتحدة.

باركي، هنري و كورباي، كولستان و فاولد، كراهام و كونتر، مايكل يلدز، (2007)، ترجمة هفال، **القضية الكردية في تركيا**، اربيل، اقليم كوردستان.

الباشا، عبدالرحمان (2007)، **اربيل قبل وبعد سبعة الاف عام من الحياة المتواصلة في القلعة**، مؤسسة ئاراس، اربيل اقليم كوردستان.

بدرالدين، صلاح (1999)، **القضية الكوردية امام التحديات (السلام – النظام العالمي الجديد – العولمة)**، الطبعة الاولى، رابطة كاوا للثقافة الكوردية، اربيل، اقليم كوردستان.

بدر الدين، صلاح (د. ت). القضية الكوردية والنظام العالمي الجديد، رابطة كاوا للثقافة الكوردية، بيروت، لبنان

البدري، عباس (1999)، **الحوار العربي الكوردي (وثائق مؤتمر القاهرة مايو 1998)** الطبعة الاولى، اعداد وتقديم، عدنان المفتي، الناشر مكتبة مدبوليأ القاهرة، مصر.

بدوي، حسين (2006)، **خطوة على الطريق إلى البيت الكوردي الكبير (دراسة في الوثائق البريطانية)**، مؤسسة موركياني للطباعة والنشر، اربيل، اقليم كوردستان.

البرواري، محمد زكي (2009)، **الكورد والدولة العثمانية**، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، سورية، دمشق.

البلاذري، للامام ابي الحسن (1983)، **فتوح البلدان**، تحقيق رضوان محمد رضوان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

بن طلال، الحسين (1981)، **حق الفسطين في تقرير المصير دراسة للضفة الغربية و قطاع غزة**، مطبوعات كوورتيت، لندن ميلبورن نيويورك.

بوا، توماس، (2001)، **تاريخ الأكراد**، ترجمة : محمد تيسير ميرخان مكتبة الاسد، دارالفكر دمشق، سورية.

البوتاني، عبدالفتاح علي (2005)، **بدايات الشعور القومي الكوردي في التاريخ الحديث**، الطبعة الاولى، دهوك، اقليم كوردستان.

بيشكجي،اسماعيل(1998)،**كوردستان مستعمرة الدولية**،لبنان،بيروت.

تشومسكي، نعوم (د.ت)، **النزعة الانسانية العسكرية الجديدة**، وراجعها على الاصل و نقحها ترجمة: ايمن حنا حداد، بدون مكان نشر.

التيمومي، الهادي (د.ت)، **مفهوم الامبريالية عن عصر الاستعمار العسكري إلى العولمة**، دار محمد على، تونس.

جالديران، جيراد (2007)، **المأساة الكوردية**، ترجمة عبدالسلام النقشبندي، الطبعة الاولى، منشورات ئاراس للطباعة والنشر، اربيل، اقليم كوردستان العراق.

جامباز، طارق و دزةيي روزان (2008)، **كوردستان العراق وجنوب السودان (من الحكم الذاتي الى الفيدرالية)**، الطبعة الاولى، مطبعة شهاب، أربيل اقليم كوردستان العراق.

جبر، السيد محمد (د.ت)، **المركز الدولى للاقليات فى القانون الدولى العام مع المقارنة بالشريعة الاسلامية**، الناشر المعارف بالاسكندرية، مصر.

جلال، محسن ياسين (2008). **الاتحاد الأختياري دراسة مقارنة عن إقليم كوردستان وجنوب السودان**، دار سه درم، السليمانية، إقليم كوردستان العراق.

الجنابي، طارق جواد (1985)، **العمارة العراقية**، موسوعة حضارة العراق، مجلد10، ص249، بغداد، العراق.

حافظ، محمد شوقى عبدالعال (1992)، **الدولة الفلسطينية (دراسة سياسية قانونية في ضوء أحكام القانون الدولى)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

حسين، صخر الحاج (2006)، **تحولات نظرة إلى مفهوم العرق أم إثنية**،السياسية الدولية،(120)،ص(42).

حسين، فؤاد(1999)، **الحوار العربي الكوردي (وثائق مؤتمر القاهرة مايو 1998)**، الطبعة الاولى، اعدادوتتقديم، عدنان المفتي، الناشر مكتبة مدبولى، القاهرة، مصر.

حسين، محسن محمد (1976)، **أربيل في العهد الأتابكي (522-630هـ/ 1128-1233م)**،"بحث في أوضاع أربيل السياسية والاقتصادية والعسكرية والإدارية والثقافية في العهد الأتابكي: مطبعة أسعد، بغداد، العراق.

حصاف، اسماعيل محمد (2009)، **كوردستان والمسألة الكوردية**، الطبعة الاولى، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، اربيل، اقليم كوردستان.

حمة عزيز، فيروز حسن (2008)، **الأهمية الجيوستراتيجية لكوردستان الجنوبية وتأثيرها على السياسة البريطانية (1914-1924)**، مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، اقليم كوردستان.

الحمد، جواد (2000)، **مستقبل القضية الكوردية في الشرق الاوسط**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الاردن.

حمدى، وليد (1992)، **الكورد وكوردستان في الوثائق البريطانية**، لندن، البريطانية.

الخزرجي، عروبة جبار(2010)،**قانون الدولي لحقوق الإنسان**، دارالثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الخليل، احمد (2007)، **تاريخ الكورد في الحضارة الاسلامية**، دار هيرو للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

الدبلس، عصام علي (2010)، **النظم السياسية (أسس التنظيم السياسي - الدول - الحكومات- الحقوق والحريات العامة)**، الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الدريدي، حسين على و الطائي، كريمة عبدالرحيم(2010) **حقوق الانسان و حرياته الأساسية في المواثيق الدولية و بعض الدساتير العربية**، الطبعة الاولى، دار أيله للنشر و التوزيع، الاردن، عمان، الأردن.

الدوسكي، كامران عبدالصمد أحمد(2008)،**كوردستان العثمانية في النصف الاول من القرن التاسع العشر(دراسة تاريخية تحليلية)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صلاح الدين، اربيل.

دياب، احمد(2008)، استقلال كوسوفو المواقف الاقليمية والدولية، **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الاهرام، القاهرة، مصر، العدد (172).

رؤوف، عماد عبدالسلام (2008)، **دراسات وثائقية في تاريخ الكورد الحديث وحضارتهم**، الطبعة اولى، طبع في مديرية مطبعة الثقافة، اربيل، اقليم كوردستان، ص 60-61.

رسول، فاضل (2008)، **كورستان والسياسة السوفيتية في الشرق الأوسط**، ترجمة غسان نعمان، طبع مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، مكتب الفكر والوعي في الاتحاد الموطني الكوردستاني، السليمانية، اقليم كوردستان.

رضوان، وليد (2008)، **موقف التيار الإسلا مي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكوردية**، الطبعة الأولى، دار النهج للدراسات والنشر والتوزيع جميلية، حلب، سورية.

الرواندوزي، عثمان علي ميران بك (2009)، **السيادة في القانون الدولي المعاصر دراسة السيادة العراقية 2003 – 1991 م**، الطبعة الاولى، المطبعة روزهەلات، اقليم كوردستان، أربيل.

الريماوي، محمود (1999)، **الحوار العربي الكوردي (وثائق مؤتمر القاهرة مايو 1998)**، الطبعة الاولى، اعداد وتقديم عدنان المفتي، الناشر مكتبة مدبولى، القاهرة، مصر.

رينولدز، ديفيد و جى هوغان، مايكل و لافيبر، ولتر و كيدى، نيكى آر (1998)، **نهاية الحرب الباردة مدلولها و ملابساتها**، ترجمة: محمد أسامة القوتلى، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق.

الزهاوي، فاضل (2004)، **حرب الخليج و انتفاضة كوردستان العراق**، مطبعة وزارة الثقافة، سليمانية، اقليم كوردستان.

الزيباري، عزيز محمد امين (2009)، **الحملات العسكرية الاشورية على المناطق الواقعة الى الشمال والشمال الشرقي لبلاد اشور في ضوء النصوص المسمارية المنشورة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة.

سارة، حسن مقدم (2000). الأكرد في منطقة الشرق الأدنى، الدار حمدي، السليمانية، إقليم كوردستان العراق.

سافراستيان، ارشاك (2008)، **الكورد وكوردستان**، ترجمة: احمد محمود الخليل، الطبعة اولى، دار الزمان، دمشق، سورية.

سالم، فهد (1998)، **الشر القادم مؤامرة أمريكية إيرانية لاحتلال الخليج و تدمير العرب**، مكتبة مدبولى، القاهرة، مصر.

سري الدين، عايدة العلي (2000)، **المسألة الكوردية**، منشورات دار الافاق الجديدة، بيروت، لبنان.

سرية، عصام (2004) **الصراعات العرقية المعاصرة**، مؤسسة شبات الجاعة، إسكندرية.

السلماني، مريم (1998)، النظرة الامريكية لاستراتيجية المياه في الشرق الاوسط، **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الاهرام، القاهرة، مصر، العدد 133، ص(56).

سلوبي، زنار (1987)، **في سبيل كوردستان (مذكرات)**، ترجمة علي، الطبعة الأولى 1987، رابطة كاوا للثقافة الكوردية، بيروت، لبنان.

سلوبي، زنار (د.ت)، **مسألة كوردستان (60 عاماً من النضال المسلح للشعب الكوردي ضد العبودية**، تنقيح وتقديم الدكتور عزالدين مصطفى رسول.

سليمان، عصام (1991)، **الفدرالية و المجتمعات التعددية و لبنان**، بيروت، لبنان: دار العلم للملايين.

سويلم، حسام (1994)، **من وارء ضياع البوسنة ؟** قصة المؤامرة الغربية – الروسية على مسلمى البوسنة، (د. ن).

سيف الدين، بيار مصطفى(2004)، **تركيا وكوردستان العراق**، مؤسسة موكريانى للبحوث والنشر، اربيل اقليم كوردستان.

سيمونز، جيف (2004)، **عراق المستقبل السياسة الأميركية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط**، ترجمة: سعيد العظم الطبعة الاولى، دار ساقي، بيروت، لبنان.

شابري، آني و شابري،لورانت، (1991)، **سياسة و أقليات (في الشرق الادنى الاسباب المؤدية للانفجار)**، ترجمة: ذوقان قرقوط، الطبعة الاولى، الناشر مكتبة مدبولى، القاهرة، مصر.

صابر، سروه أسعد (2006)، **كوردستان الجنوبية (1926 – 1939)**، الطبعة الأولى ده زكاى جاب و به خشى حه مدى، السليمانية، كوردستان.

صبارينى، غازى حسن (1995)، **الوجيز في حقوق الانسان و حرياته الاساسية**، مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الاردن.

الصلابي، علي محمد محمد (د.ت)، **الدولة العثمانية**، بدون مكان النشر.

طالب، جزا توفيق (2005)، **المقومات الجيوبولتيكية للامن القومي في اقليم كوردستان**، منشورات مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية، سليمانية، اقليم كوردستان.

الطالباني، جلال (1999)، **الحوار العربي الكوردي (وثائق مؤتمر القاهرة مايو 1998)**، الطبعة الاولى، اعداد وتقديم، عدنان المفتي، الناشر مكتبة مدبولى، القاهرة، مصر.

الطالباني، مكرم (2003)، **كوردستان اتحاد اختياري لا الالحاق القسري**، الطبعة الاولى، مركز خاك للنشر والاعلام، سليماني، اقليم كوردستان.

طالباني، نورى (2005)، **حول مفهوم النظام الفدرالي**، الطبعة الثاني، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، اربيل، اقليم كوردستان.

طه، طه عبدالعليم (1992)، انهيار الاتحادالسوفيتى وتأثيراته على الوطن العربى، **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الاهرام، القاهرة، مصر،العدد(108)، ص (109).

عبدالله، محمد (1991)، مستقبل الدولة السوفيتية، **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الاهرام، القاهرة، مصر، عدد(106)،ص(85).

عبدالناصر، وليد (1997)، **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الاهرام، القاهرة، مصر العدد (127)،ص(40).

العبدولي، تهامي (2007)، **إسلام الأكراد (قرأة في تداخل الديني والقبلي والقومي)**، الطبعة الاولى، ادار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان

عبيد، محمد كامل (1994)، **نظرية الدولة**، الطبعة الاولى، كلية شرطة دبي.

عثمان، فاطمة الزهراء (1991)، **أصول مسألة القوميات في يوغسلافيا**، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، مصر، العدد(106)،ص(62).

العزاوي، دهام محمد (2004)، المسألة الكوردية في العلاقات العراقية – التركية وأثرها في الأمن القومي العربي، الطبعة الاولى، **مجلة شؤون العربية**، العدد (120)،ص(36).

العزاوي، عباس (1936)، **تاريخ العراق بين الاحتلالين -2- حكومة الجلاليرية (739- 814هـ / 1338- 1411م)**، مطبعة بغداد الحديثة، بغداد، العراق.

عزيز، ليلاف حمد امين (2007)، **الحقوق السياسية للكورد في الدول التي تضم كوردستان (دراسة تحليلية مقارنة)**، طبع مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، من منشورات مكتب الفكر والتوعية في الاتحاد الوطني الكوردستاني.

العضايلة، عادل محمد (2005)، **الصراع على المياه في الشرق الأوسط الحرب والسلام**، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله.

العطار، على (د.ت)، **العولمة النظام العالمي الجديد**، سلسلة العلوم الاجتماعية، دار العلوم العربية للطباعة و النشر.

عقراوي، محمد صالح (2005)، **الكورد والدولة المستقلة (وفق المعاهدات والمواثيق الدولية)**، وزارة الثقافة، أربيل، اقليم كوردستان.

عكاوى، ديب (1997)، **حق الشعوب في تقرير المصير توجهات قانونية جديدة**، طبعة أولى، المؤسسة الاسوار عكا.

علام، وائل أحمد (2001)، **حماية حقوق الأقليات في القانون الدولى العام**، الطبعة الثانية، دار النهظة العربية.

علوان، محمد يوسف والموسى، محمد خليل (2009) **القانون الدولي لحقوق الإنسان الحقوق المحمية**، الجزء الثاني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

علي، حيدر ابراهيم و حنا، ميلاد (2002)، **أزمة الأقليات في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، دار الفكر دمشق سورية و دار الفكر المعاصر بيروت، لبنان.

علي، شاكر على (1985)، **تاريخ العراق في العهد العثماني، 1638-1750م دراسة في احواله السياسية**، الطبعة الاولى، منشورات مكتبة 30 تموز، نينوى، العراق، ص20.

علي، عثمان (2008)، **الحركة الكردية المعاصرة (دراسة تاريخية وثائقية 1833-1946)**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، المركز الرئيسي الولايات المتحدة الأمريكية.

علي، علي شاكر (1992 أ)، **التشكيلات الادارية العثمانية (922-1336هـ/ 1516- 1918م)**، نظم الحكم والادارة والجيش، موسوعة الموصل الحضارية، دار الكتب للطباعة والنشر، المجلد الرابع، الموصل، العراق، ص 162-173.

علي، علي شاكر (1992 ب)، **علاقة الموصل بالولايات العراقية الاخرى (922-1336 هـ/ 1516- 1918م)**، موسوعة الموصل الحضارية، الطبعة اولى، دار الكتب للطباعة والنشر، المجلد الرابع، الموصل، العراق، ص 22-31.

العليم، نور احمد عبدالمنعم (1992)، نقل وبيع المياه في الشرق الاوسط والامن القومي العربي، **مجلة الدفاع**، العدد 169،ص11.

عمر، شيركو فتح الله (2004)، **الحزب الديمقراطي الكوردستاني و حركة التحرير الكوردية في العراق 1946- 1975**، الطبعة الأولى، وزارة الثقافة، السليمانية، اقليم كوردستان.

العمر، فاروق صالح (1988)، **التحدي العثماني (العصر العثماني الاول 1534-1750م)**، موسوعة (العراق في مواجهة التحديات)، بغداد، العراق.

عيسى، حامد محمود (2005)،**القضية الكوردية في العراق من الاحتلال البريطانى الى الغزو الأمريكى 1914-2004**، مكتبة مدبولى، القاهرة،مصر.

عيسى، حامدمحمود (2002)، **القضية الكوردية في تركيا**، مكتبة مدبولى، القاهرة مصر.

غالبريث، بيترو (2007)، **نهاية العراق (كيف تسبب القصور الاميركي في إشعال حرب لانهاية لها)**، ترجمة : أحمد أياد،الطبعة الاولى، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان.

الغويل، سليمان صالح (2002)، **الدولة القومية (دراسة تحليلية مقارنة)**، الطبعة السابعة، منشورات قار يونس، بنغازي، ليبيا.

فايد، رجائي (1999)، **اربيل 88 هه ولير 99 (حتى لاتضع كوردستان)**، مؤسسة موكرياني للطبعة والنشر، اربيل، اقليم كوردستان.

فايد، رجائي (2005)، أكراد العراق الطموح بين الممكن والمستقبل، الطبعة الأولى، دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، مصر.

الفتلاوي، سهيل حسين (2009)، **الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة، الاردن، عمان.

فرج، قارمان مامند (2010)، **التكيف القانوني للعلاقات الخارجية لإقليم كوردستان – العراق (دراسة تحليلية)**، الطبعة الاولى، مركز أبحاث القانون المقارن، أربيل اقليم كوردستان العراق.

فضل، سلمان قادم آدم (د.ت)، **حق تقرير المصير طرح جديد لمبدأ قديم**، دراسات الاستراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، عدد (78).

الفضل، منذر (2004)، **دراسات حول القضية الكوردية ومستقبل العراق**، دار ئاراس للطباعة والنشر، اربيل، اقليم كوردستان.

الفضل، منذر (2005)، **من الأنفال الى الا ستقلال – شعب يصنع التارخ**، الطبعة الأول، من مشورات ئاراس، أربيل.

فوكو ياما، فرانيس (2005)، **بناء الدولة (النظام العالمي ومشكيلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين)**، نقله الى العربية مجاب الامام، الجيكان.

قادر، جبار (2006)،**قضايا كوردية معاصرة كركوك – الأنفال – الكورد وتركيا**، الطبعة الاولى، من مشورات ئاراس، أربيل، اقليم كوردستان.

القادري، أبوبكر (1984)، **حق الشعوب في تقرير مصيرها** (ندوات أكاديمية المملكة المغربية).

القذاقي، معمر (1991)، **القذافي والقضية الكوردية**، دار الملتقي للنشر، طرابلس، ليبيا.

القراعين، يوسف محمد يوسف (1983)، **حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير**، طبعة الاولى، دار الجليل للنششر، الاردن، عمان.

القره داغي، رافيده عبدالله عبدالصمد(2008)،**كوردستان العراق في تأريخ القديم في ضوء المصادر المسمارية من الالف الثالث قبل الميلاد حتى 612ق.ب**، اطروحة الدكتوراه غير منشور، جامعة السليمانية.

القيسي، ناهض عبدالرزاق دفتر (2004)، **نقود اربل (في قلعة اربيل) عبر العصور(المؤتمر العلمي الدولي الاول لأعمار قلعة اربيل 27-29/ 3/ 2004)**، سلسلة مطبوعات دائرة الاثار لاقليم كوردستان، اربيل ص 9-97.

كلارك، إيان (2003)،**العولمة و التفكيك**، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية.

كيسنجر، هنري (2003)، **هل تحتاج أميريكاالى سياسةخارجية؟** نحودبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت– لبنان.

لازاريف، م.س، (2001)، **المسألة الكوردية 1891-1917**، ترجمة: اكبر احمد الطبعةلأولى، مركز كوردستان للدراسات الأستراتيجية، السليمانية، اقليم كوردستان.

لولان، إيف ماري (1993)، **بلقنة العالم**، الطبعة الاولى، دار الفاحنل التأليف والترجمة و النشر.

لينين (د.ت)، **حركة شعوب الشرق الوطنية التحريرية**، دار الطبع و النشر باللغات الاجنبية موسكو.

م جونتر، ميخائيل (2007)، **الأكراد ومستقبل تركيا**، ترجمة: سعاد محمد إبراهيم خضر، مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، اقليم كوردستان.

محمد، خليل إسماعيل (2006)، **القضية الكوردية في العراق مشكلة حدود أم وجود ؟**، طبع على نفقة جامعة صلاح الدين، اربيل، اقليم كوردستان.

محمد، محمد طاهر (2008)، **القضية الكوردية وحق تقرير المصير (استقلال – الحكم الذاتي – الفيدرالية)**، الطبعة الاولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر.

محمود، احمد عبدالعزيز (2006)، **الامارة الهذبانية الكوردية في آزربيجان وأربيل والجزيرة الفراتية**، مكتب التفسير للنشر والاعلان، أربيل.

محمود، عبدالفتاح عبدالرزاق (2010)، **الإعلان عن دولة (دراسة تأصيلية و تحليلية في القوانين الدولى العام و الدستورى**، الطبعة الاولى، دار دجلة، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان.

مرداد، جميل محمود (1992)، الامن والسياية، **مجلة الدبلوماسي**، المملكة العربية السعودية، معهد الدراسات الدبلوماسية عدد (15)،(71).

مرعي، فرست (2006)، **كردستان في القرن السابع الميلادي**، السليمانية، اقليم كوردستان.

المعالى، نايف (1999)، **الطلقة الاخيرة لسيطرة امريكا على اوروبا** (شاهد عيان على حرب البلقان)، الطبعة الاولى، (د. ن).

معصوم، فؤاد (1999)، **الحوار العرب الكوردي (وثائق مؤتمر القاهرة مايو 1998)**، الطبعة الاولى، اعداد وتقديم، عدنان المفتي، الناشر مكتبة مدبولى، القاهرة، مصر.

معوض، جلال عبدالله (1992)، تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات **مجلة المستقبل العربي**، العدد160، ص22.

المفتي، عدنان (1999)، **الحوار العربي الكوردي (وثائق مؤتمر القاهرة مايو 1998)** الطبعة الاولى، اعداد و تقديم، عدنان المفتي، الناشر مكتبة مدبولى، القاهرة، مصر.

مفرج ولجنة من الباحثين،اسعد و لجنة من الباحثين (2006)، **موسوعة عالم السياسة**، الطبعة الاولى، مجلد 13، دار نوبلس للنشر، لبنان، بيروت.

مكداول، ديفيد، (2004) **تاريخ الأكراد الحديث**، ترجمة: راج ال محمد، الطبعة الأولى، دار الفاربي، بيروت– لبنان.

ملا، جواد (2000)، **كوردستان والكورد وطن مقسم وأمة بلا دولة**،الطبعة الثانية،من منشورات المؤتمر الوطني الكوردستاني، دارالحكمة، لندن، البريطانية.

ملك، يوسف (2005)، **كوردستان أو بلاد الاكراد**، الطبعة الاولى، منشورات دار ادي شير، مطبة وزارة التربية، اربيل، اقليم كوردستان.

ميرزا، احمد ميرزا (2005)، انتشار الاسلام في كوردستان، دراسة تاريخية تحليلية، **مجلة اداب الرافدين**، عدد 1/41، جامعة الموصل، الموصل، العراق، ص 319–346.

ميشيه، فيليب و رولان لوم (1991)، حل الدولة السوفيتية، **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الاهرام،القاهرة، مصر،العدد (104)،ص39.

نامق، جوهر (1999)، **الحوار العرب الكوردي (وثائق مؤتمر القاهرة مايو 1998)**، الطبعة الاولى، اعداد وتقديم، عدنان المفتي، الناشر مكتبة مدبولى، القاهرة، مصر.

نبز، جمال (1997)، **المستضعفون الكوردواخوانهم المسلمون**، دارالنشر من منشورات كوردنامه، لندن، البريطانيا.

نجيب، احمد عبدالكريم (1999)، **البوسنة و الهرسك دراسة عامة**، طبعة الاولى، دار الخير، بيروت، لبنان.

نكديمون، شلوم و(2004)،**الموساد في العراق ودول الجوار**، الطبعة الثانية، دار الجيل للنشر، عمان، الاردن.

نورالدين، محمد (2009)، تركيا الى أين دوروتحديات، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد364،ص66.

نورس، علاء موسى (1985)، **الحياة الاقتصادية من احتلال بغداد حتى القرن الثامن عشر**، موسوعة حضارة العراق، مجلد10، ص 71– 90، بغداد، العراق.

نيكيتن، باسيل (د. ت)،**(الاكراد: اصلهم، تاريخهم، مواطنهم، عقائدهم)**، دار الروائع، بيروت، لبنان.

نيكيتين، باسيل (2004)، **الكورد (دراسة سوسيولوجية وتاريخية)**، ترجمة: نوري الطالباني، الطبعة الثالثة، منشورات مؤسسة ئاراس للطباعة والنشر، اربيل، اقليم كوردستان.

نيكيتين، باسيل، (2001)، **الكرد دراسة سوسيولوجية وتاريخية**، ترجمة: نوري طالباني الطبعة الثانية، دار الساقي، بيروت- لبنان.

هاجاني، حازم (2002)، **صفحات من تأريخ الكورد و كوردستان (الجذور التاريخية- الجغرافية- الآثار- اللغة - المعتقدات)**، الطبعة الاولى، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، أربيل، اقليم كوردستان.

الهاشمي، حميد (2007). **بناء الأمة**، متوفر عبر http:// www. ahewar. org/ debat/ show. art. asp?aid=102335

هروتي، سعدي عثمان (2008)، **كوردستان والامبراطورية العثمانية دراسة في تطور سياسة الهيمنة العثمانية في كوردستان 1524- 1851م**، مطبعة خاني، دهوك.

الهزايمة، محمد عوض (2004)، **قضايا دولية (تركة قرن مضى و حمولة قرن أتى)** الطبعة الأولى، عمان، الاردن.

الهزايمة، محمد عوض (2007)، **قضايا دولية تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى**، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الاردن.

وهباب، احمد (2004 – 2005) **الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر، المؤلف.**

ياسين، برهان الدين ابابكر (2002)، **كوردستان في السياسة القوى العظمى (1941-1947)**، ترجمة هوراس، الطبعة الاولى، مطبعة هاوار، دهوك، اقليم كوردستان.

ياسين، عبدالحميد (1472 هـ - 2007 م)، **بوسنة و الهرسك للفترة 229 ق.م – 1996 م بين التدهور الحضارى للغرب و الاسقلال و التقسيم**، طبعة الاولى، النايا لدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، سورية.

يوكشيفسكى (د.ت)، **جغرافية الاتحاد السوفيتي**، دار التقدم، موسكو.

ب. المراجع باللغة الاجنبية

Hallo, W. 1971, The Ancient Near East History, Yale University, Harcourt Brace Jovanovich, Inc , USA

ج. المراجع باللغة الكورديّة:

بيخالي، مولود (1991)، **هةوليَرم واديوه**، بةغداد.

عه بدوللا، نيعمه ت(2010)، **نه خشة ريكاى دامه زراندنى ده وله تى كوردى**، جابى يه كه م، لة بلاوكراوه كانى يه كيتى به رله مانتارانى كوردستان، جابخانه ى مناره، كوردستان، هه وليَر، هةريمى كوردستان.

قه رداغي، عه تا(2004)، **جه مكى ده ولَه ت و بزوينه رى ميزووله كومه لكه ى كورديدا**، جابي يه كه م، بلاو كراوه ى ئاراس، هه ولير، هه ريمى كوردستان.